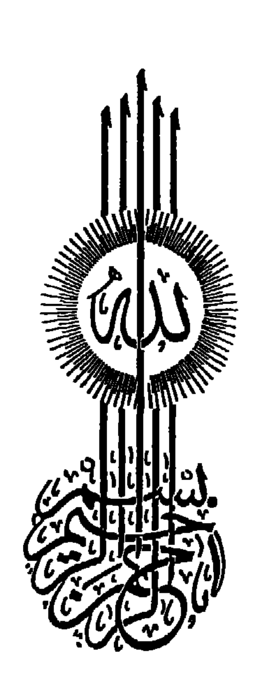


مطبوعات

مكتبة الملك فهد الوطنية

السلسلة الثانية [٦]

تعنى هذه السلسلة بنشر الدراسات والبحوث

في إطار علم المكتبات والمعلومات بشكل عام

مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية

أعدها

غي سيلفستر

البرنامج العام للمعلومات واليونيسيست

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٠٢٧ , ٥

٥٧٥ س سيلفستر ، غي ٠

مبادىء توجيهية للمكتبات الوطنية / أعدها غي سيلفستر ٠-

الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ؛ باريس : اليونسكو ، ١٤١٣هـ ،

١٩٩٢م ٠

٨٥ ص ؛ ٢٤ سم ٠- (السلسلة الثانية ؛ ٦)

الأصل : باللغة الإنجليزية ٠

١ ٠ المكتبات الوطنية – بحوث أ ٠ العنوان

توطئة

قام البرنامج العام للمعلومات التابع لليونسكو على مدى سنوات عديدة بوضع مبادىء توجيهية واعداد دراسات بهدف مساعدة الدول الأعضاء على تطوير نظم وطنية للمعلومات ، بما في ذلك انشاء المكتبات ومرافق المعلومات والمحفوظات . وترمي هذه الوثيقة ، وهي جزء من البرنامج ، الى تقديم مساعدة علمية للمسؤولين الحكوميين وأمناء المكتبات المسؤولين عن تخطيط مرافق المكتبات الوطنية وانشائها وتنميتها .

وقد أعد هذه الوثيقة غي سيلفستر بموجب عقد مع الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات (ايفلا) . وجاءت المبادرة في الأصل من مؤتمر مديري المكتبات الوطنية الذي اضطلع ، بناء على طلب ايفلا ، بدور الهيئة المنفذة للعقد .

ونظرا لضيق الوقت المتاح لانجاز هذه المهمة ، فقد تعذر اجراء استقصاء آخر على المستوي العالمي لجمع أحدث المعلومات عن السياسات والبرامج وظروف العمل والخطط الخاصة بكافة المكتبات الوطنية . غير أنه يوجد على أي حال من المعلومات المطبوعة قدر كاف لتحديد وتحليل الأوضاع والمهام التقليدية والحالية لمعظم المكتبات الوطنية ، ولوضع مشروع المبادىء التوجيهية العامة الواردة لاحقا . وتتضمن المقدمة معلومات عن أوثق الدراسات التي اعتمد عليها المؤلف في وضع هذه المبادىء التوجيهية . وهي دراسات تستند الى توافق واسع في الآراء من جانب الخبراء ، ومن بينهم مديرو المكتبات الوطنية الذين كانت كتاباتهم نابعة من خبراتهم الشخصية الطويلة . ان تكنولوجيا المعلومات تشهد تطورا سريعا ، كما أن هناك تطورات حديثة لم تستكشف آثارها على نحو كامل حتى الآن وينبغي أن توضع بشأنها مبادىء توجيهية في وقت لاحق كما هو مذكور هنا وفي نص هذه الوثيقة .

وقد أوليت عناية خاصة لظروف البلدان النامية واحتياجاتها . وقدمت ، بالنسبة لجميع الموضوعات التي تناقشها هذه الوثيقة ، خيارات متنوعة بغية تمكين كل بلد من البلدان من انتقاء أفضل الخيارات التي تلائم تقاليده السياسية والاجتماعية والثقافية والتي تسمح صعوباته المالية بتطبيقها . وتتعلق هذه الآراء بتنوع ونطاق ومستوى المرافق التي ينبغي توفيرها لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية وغيرها . ويؤمل أن ينطوي هذا النهج على قدر كاف من المرونة بحيث يساعد السلطات المختصة على اتخاذ قرارات معقولة تستند الى أهداف البلد المعني وتطلعاته . غير أن المؤلف حاول أن يميز بين المهام التي تعد مهام أساسية للمكتبات الوطنية وتلك التي تعتبر مجرد مهام مستحسنة أو اختيارية ، وذلك مما ييسر تحديد الأولويات عند وضع خطط قصيرة الأجل أو طويلة الأجل لانشاء مرافق المكتبات الوطنية أو تنميتها .

ويعتزم ايفلا واليونسكو من جهة أخرى اعداد وثيقة اضافية عن الاحتياجات في مجال المكتبات الوطنية والمعلومات وعن سبل تلبيتها وكذلك عن الدور الذي تضطلع به المكتبات الوطنية . وسينظر في هذا الدليل الى المكتبات الوطنية كجزء أساسي من نظام المكتبات الوطنية لا كمؤسسات مستقلة بذاتها .

والمؤلف يشعر بالعرفان للعديد من الزملاء الذين أسهموا في المناقشة الجادة لهذا الموضوع . وترد في نهاية كل فصل قائمة بأفضل الكتب والوثائق والدراسات التي يمكن الرجوع اليها للحصول على معلومات اضافية عن موضوعات محددة . كما سيشار في نهاية المقدمة الى أفضل المؤلفات العامة في هذا المجال . وتشكل تلك القوائم ببليوغرافيا لهذه الدراسة .

ويتوجه المؤلف بالشكر الى مديري المكتبات الوطنية الذين قاموا بقراءة ومناقشة المبادىء التوجيهية هذه وقدموا اقتراحات مفيدة أدرج العديد منها في النص النهائي ، ويتوجه بالشكر أيضا الى الآنسة ماريان سكوت ، أمينة المكتبة الوطنية في كندا ، التي تفضلت بالموافقة على معالجة النص في المكتبة الوطنية ، والى السيدة مارغو وايبر التي ساعدت في اعداد هذه الوثيقة للطبع وفي تصحيح النسخة الطباعية الأولى ، والى السيدة لندا لورو التي عالجت النص الكامل بواسطة الحاسب الصغير .

ولا تعبّر التسميات والتحديدات المستخدمة وأسلوب عرض المواد في كامل هذه الوثيقة عن أي رأي من جانب اليونسكو .

والمرجو من القراء أن يرسلوا تعليقاتهم واقتراحاتهم وطلباتهم الخاصة بالحصول على نسخ اضافية الى العنوان التالي :

Unesco,
(Division of the General Information Programme),
7, Place de Fontenoy,
75700 PARIS, France.

جدول المحتويات

رقم الصفحة

رقم الصفحة

١ - مقدمة

١,١ لا توجد في العالم الصناعي مكتبتان وطنيتان تتشابهان من حيث المهام المنوطة بهما أو الخدمات التي تقدمانها أو المكانة التي تحتلانها بين الوكالات الثقافية والعلمية الوطنية، وذلك باستثناء عدد من المكتبات الوطنية في البلدان النامية التي تضطلع بنفس الحد الأدنى من المهام الأساسية . وتختلف تلك المكتبات الوطنية في العالم المعاصر احداها عن الأخرى من جوانب عديدة بحيث يصبح من العبث محاولة تعريف المكتبة الوطنية المثالية ومن العبث أيضا أن نأمل أن يكون هذا التعريف مقبولا في كل مكان وأن يطبق على مؤسسات مماثلة .

١,٢ وقد تم اظهار هذا التنوع في عام ١٩٣٤ عندما نشر أروندیل ایسدیل أول استقصاء عام عن المكتبات الوطنية في العالم (١) ، وجرى التأكيد عليه من جديد في ندوة اليونسكو عن المكتبات الوطنية في أوروبا التي عقدت في فيينا عام ١٩٥٨ (٢) ، وذلك على الرغم من أنه بذلت جهود حينذاك للاتفاق على " المهام التي يتعين على كل بلد أن يضطلع بها في سبيل مصلحته الخاصة ومن أجل الابقاء على المكانة التي يستحقها في الشبكة الدولية للعلاقات الثقافية " وفقا لما ذكره بيير بورجوا في مقدمة التقرير الخاص بذلك المؤتمر التاريخي (٣) . وفي الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام لليونسكو المعقودة في ١٩٧٠ ، اعتمد التعريف التالي :

" المكتبات الوطنية : هي المكتبات التي تكون مسؤولة ، بغض النظر عن الاسم الذي يطلق عليها ، عن اقتناء وحفظ نسخ من كل المطبوعات الهامة التي تصدر في البلد ، والتي تعمل بوصفها مكتبات " ايداع " إما بحكم قانون أو بموجب ترتيبات أخرى . وبالاضافة الى ذلك تقوم هذه المكتبات عادة ببعض المهام التالية : اصدار ببليوغرافيا وطنية ؛ حفظ مجموعة كبيرة ونموذجية من المؤلفات الأجنبية بما في ذلك الكتب المتعلقة بالبلد نفسه واستكمال هذه المجموعة أولا بأول ؛ القيام بدور مركز وطني للاعلام الببليوغرافي ؛ اعداد فهارس موحدة ؛ اصدار ببليوغرافيا وطنية تشمل مطبوعات نشرت في الماضي . أما المكتبات المسماة بـ "الوطنية" والتي لا تتفق مهامها مع التعريف المذكور آنفا فينبغي ألاّ تصنّف في فئة " المكتبات الوطنية " " (٤) .

ويستبعد تعريف اليونسكو هذا من هذه الفئة ، مكتبات " وطنية " مثل المكتبة الوطنية للطب في الولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من أهمية الدور الذي تضطلع به هذه المكتبة في فرع علمي واحد على الصعيد الوطني وحتى الدولي ، كما يستبعد المكتبات "الوطنية " التي تقدم خدماتها لاقليم واحد أو لمجموعة لغوية في بلد معين ، غير أنه يدرج من ناحية أخرى في تلك الفئة بعض المكتبات التي وإن كانت لا تحمل هذا الاسم بصورة رسمية ، مثل المكتبة الجامعية في هلسنكي ، فانها تضطلع بالفعل بالمهام المشار اليها في التعريف المذكور أعلاه . والواقع ان العديد من مهام المكتبة الوطنية في عدة بلدان نامية تضطلع بها أكبر مكتبة جامعية ، وهي المكتبة الجامعية الوحيدة أحيانا ، التي تقوم بالفعل بدور المكتبة الوطنية عندما توفر عددا من خدمات المكتبات الأساسية للبلد بكامله وليس فقط للكلية التي تنتمي اليها هذه المكتبة أو لطلبتها (أنظر الفقرة ٩,٢) .

١,٣ وقد صدر منذ ذلك الحين عدد من الاستقصاءات والدراسات حرص فيها مؤلفوها على تقسيم مهام المكتبة الوطنية الى ثلاث فئات تشمل الفئة الأولى منها المهام التي تعتبر أساسية (وهي المهام التي تضطلع بها معظم المكتبات الوطنية والتي لا يجوز بدونها أن تطلق على مكتبة ما صفة " وطنية ") ، وتشمل الفئة الثانية المهام المستحسنة ، وهي مهام تضطلع بها معظم المكتبات الوطنية في العالم الصناعي ، وتمثل الفئة الثالثة المهام التي تعتبر اختيارية ولا يضطلع بها الا عدد قليل من المكتبات الوطنية . وتقسم معظم الاستقصاءات والدراسات الموثوق بها هذه المهام الى مهام أساسية ومهام مستحسنة ومهام غير ضرورية وهناك توافق واسع في الآراء بشأن تحديد المهام التي تندرج في كل فئة من هذه الفئات الثلاث . وفي مقال نشر مؤخرا بعنوان "اعادة تقييم دور المكتبات الوطنية" (٥) ، يقول موريس لين ان " الأمر يدعو الى اعادة تقييم المفهوم والدور التقليديين للمكتبات الوطنية " وأن هناك حاجة أيضا " لمراجعة جذرية للتقسيم الفئوي للمهام " . وربما يكون هذا القول مبالغا فيه ، ذلك أن الأمر يتعلق فيما يبدو بتغير المهام ذاتها أكثر مما يتعلق بتغير في أولوياتها وفي وسائل تقديم خدمات المكتبات . فالتغيرات التكنولوجية والتزايد الجديد في الاقبال من جانب جمهور أكبر وأكثر تنوعا أخذت تؤدي في الوقت الراهن الى حدوث تغيرات في الأساليب المستخدمة في اقتناء مواد المكتبات وفي تخزين هذه المواد وتنظيمها وتيسير انتفاع الناس بها ، ومن ثم فان ما يطرأ من تغير دوري انما يتعلق بكيفية اضطلاع المكتبات بمهامها أكثر مما يتعلق بهذه المهام ذاتها .

١,٤ وفي كتاب ممتاز ومفيد صدر في الآونة الأخيرة بعنوان " دور المكتبات الوطنية في البلدان النامية مع اشارة خاصة الى المملكة العربية السعودية " (٦) (The Role of National Libraries in Developing Countries with Special Reference to Saudi Arabia) ، يذكر عبد العزيز محمد النهاري أنه ينبغي تصنيف المهام " تبعا لمستويات الأولوية "وليس "وفقا لتسميات مطلقة " مثل " أساسية " ، أو " ممكنة " ، أو" غير ضرورية " . ويرى بعضهم أن هذا التغيير يتعلق بالتسميات لا بجوهر الموضوع . فمن الناحية العملية ، ستعطى الدرجات العليا من الأولوية للمهام التي تعتبر أساسية أو جوهرية ، والدرجات الدنيا للمهام التي تعتبر اختيارية أو غير ضرورية . وفي الحقيقة فان قائمة المهام التي يقترحها النهاري على أساس الأولويات تتفق الى حد كبير مع القوائم التي اقترحها مؤلفون آخرون في اطار الفئات التقليدية . وأن ما يهم حقا في هذا المجال هو أن ينطلق متخذو أو القرارات في تحديدهم لطبيعة ونطاق الخدمات المنوطة بالمكتبات الوطنية (أو ببعض المكتبات أو المؤسسات الأخرى التي تضطلع بمهام المكتبات الوطنية) من أهمية وضرورة تلبية احتياجات معينة قبل غيرها ، أو (بعبارة أخرى) من العواقب المترتبة على عدم توفير خدمات معينة للبلد المعني ومواطنيه . وتتعلق المبادىء التوجيهية المقترحة هنا بالمكتبات الوطنية ، بيد أن البعض منها ينطبق على مهام المكتبة الوطنية المنوطة بمكتبات أو مؤسسات أخرى أو التي تؤديها هذه المكتبات والمؤسسات عندما يفتقر البلد المعني الى الموارد اللازمة لانشاء مكتبة وطنية وتمويلها . ويشار في هذا الصدد الى الفصلين ١٠ و ١١ اللذين تناقش فيهما حلول بديلة أخرى .

١,٥ ان المهام التي تشملها المبادىء التوجيهية المقترحة في هذه الوثيقة هي تلك التي يوجد بشأنها اتفاق واسع في الآراء . وبالاضافة الى المراجع المذكورة أعلاه ، فان أفضل النصوص

المتعلقة بهذا الموضوع هي : المقال الذي كتبه ك . و . همفري بعنوان " مهام المكتبات الوطنية " (National Library Functions) والصادر عام ١٩٦٦ في " نشرة اليونسكو عن المكتبات " (UNESCO Bulletin for Libraries) (٧) ؛ والاستقصاء الذي أعده سيميون ب . أجي بعنوان " المكتبات الوطنية في البلدان النامية " (National Libraries in Developing Countries) (٨) ؛ و " ملخص الردود على استبيان عام ١٩٧٨ بشأن دور المكتبات الوطنية " (Summary of Replies for 1978 Questionnaire on the Role of National Libraries) (٩) ؛ والمختارات من الكتابات عن المكتبات الوطنية ، التي جمعها موريس ب . وجويس لاين تحت عنوان " المكتبات الوطنية " (National Libraries) (١٠) ؛ والبيان الرسمي عن السياسات الذي وافق عليه بالاجماع مؤتمر مديري المكتبات الوطنية في الاجتماع المعقود في لوزان عام ١٩٧٦ ، وهو البيان المعنون " دور المكتبات الوطنية في نظم المعلومات الوطنية والدولية " (The Role of National Libraries in National and International Information Systems) (١١) . وهناك طبعا عدد كبير جدا من الكتب والوثائق والمقالات الأخرى عن المكتبات الوطنية ومهامها والخدمات التي تقدمها ، وسيشار عند الضرورة الى أفضل هذه المؤلفات ، وذلك بالنظر الى ما توفره من معلومات اضافية عن جوانب معينة من الدور الذي تضطلع به المكتبات الوطنية أو عن البرامج الهامة للبعض منها .

١,٦ وقد روعي في المبادىء التوجيهية الواردة لاحقا أنه لا يمكن للمكتبات الوطنية أن تكون في عزلة عما حولها وأنه لا يجوز انشاؤها وتنميتها دون اعتراف كامل بالدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية الأخرى في هذا المجال . وينبغي أن تشكل هذه المكتبات عنصرا مركزيا من عناصر الشبكة الاعلامية للبلد المعني ، كما ينبغي أن تكون قادرة على أن تساهم مساهمة فعالة في البرامج التعاونية على الصعيد الدولي ، أو على الأقل في البرامج ذات النطاق الاقليمي والتي يمكن أن تكون أكثر فائدة بالنسبة للبلد المعني . وعند تطبيق هذه المبادىء التوجيهية ينبغي أن تولي دائما عناية فائقة للاطار الوطني والدولي الذي يتم فيه انشاء المكتبة الوطنية أو تنمية أو تعديل مرافقها . وقد جرى التأكيد على هذا الأمر في البيان الرسمي لمؤتمر مديري المكتبات الوطنية المشار اليه آنفا ، وفي بعض المؤلفات المعيارية مثل " تخطيط البنى الأساسية الوطنية لمرافق التوثيق والمكتبات والمحفوظات " (La planification des infrastructures nationales de documentation, de bibliothèques et d'archives) بقلم ج . هـ . دوليبه و ب . دلاس (١٢) ؛ و " تخطيط مرافق المكتبات والتوثيق " (Planning of Library and Documentation Services) بقلم ش.ف. بينا (طبعة ثانية قام بتنقيحها وتوسيعها ب.هـ . سيويل وهرمان ليبارس) (١٣) ؛ ودراسات ايفلا التي نشرها روبرت فاسبر وليون أ. نيوكيرك تحت عنوان " تخطيط المكتبات الوطنية والدولية " (National and International Library Planning) (١٤) ؛ كما أكد عليه في عدة مؤتمرات وحلقات دراسية عقدتها اليونسكو سواء على الصعيد العالمي (١٥) أو الاقليمي(١٦) . وفي السنوات الأخيرة نشرت اليونسكو في اطار برنامجها العام للمعلومات عدة مطبوعات هامة سوف يشار اليها فيما بعد ، وذلك نظرا لأن " المبادىء التوجيهية " تتعلق إما بمسائل السياسة العامة (مثل تخطيط البنى الأساسية الوطنية للمعلومات) وإما بموضوعات محددة (مثل الايداع القانوني والتدريب والمعايير الببليوغرافية ، وما الى ذلك) ، كما نشر ايفلا من جهته عدة أدلة مفيدة في هذا المجال .

١,٧ وسوف تولى عناية خاصة لابراز العلاقات المشتركة ، وفي كثير من الحالات ، لابراز التكافل ، بين شتى المهام والمرافق الخاصة بالمكتبات ، وذلك بهدف تشجيع التنمية المتماسكة للبرامج . وستناقش أيضا اختصاصات كل من المكتبات الوطنية والمحفوظات الوطنية على أمل التوصل الى تحاشي الازدواج غير الضروري والمنافسة العقيمة بين هذين النوعين من المرافق ، اذ ينبغي أن تكون برامجهما متكاملة ، كما أن هناك مجالات يمكن أن يعود التعاون فيها بالخير عليهما معا وعلى البلد المعني بصورة عامة . وتزداد أهمية هذا التعاون بوجه خاص في البلدان التي لا تمتلك الا قدرا محدودا من الامكانات المالية ومن الموظفين المدربين . وستبذل الجهود أيضا لوضع مبادىء توجيهية تتسم بقدر كاف من المرونة بحيث تلائم عددا كبيرا من الأوضاع المختلفة وتيسّر اعادة التقييم تبعا لتغير الاحتياجات وتطور التقنيات وتحسن الموارد البشرية والمالية . ان مجال المعلومات يتسم حقا بالدينامية، كما أن السنوات القادمة ستحمل في طياتها فرصا جديدة ينبغي للمكتبات أن تستغلها . ومهما تكن التغيرات التكنولوجية التي ستطرأ في المستقبل ، فانه ينبغي الابقاء على المهام التقليدية للمكتبات الوطنية كي تستمر في الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية مثل ضمان صون التراث المطبوع للبلد وتوفيره بشكل دائم واتاحة الانتفاع بمقتنيات المكتبات لمن يحتاجونها .

١,٨ وينبغي ايجاد السبل للتوفيق بين مبدأي الصون والاتاحة ذلك أنه ينبغي للمكتبات الوطنية أن تقدم خدماتها لقراء اليوم وأن تحرص في الوقت ذاته على ابقاء مجموعاتها في متناول الأجيال القادمة . والمكتبات الوطنية تلعب دور حلقة الوصل بين مختلف الأزمنة والأمكنة ، فهي تربط بين الأجيال المتعاقبة على مر العقود والقرون من خلال اتاحة المشاركة في الانتفاع بالتراث الأدبي للأمة ، كما أنها تمد الجسور بين الشعوب عبر حدود الأقاليم والحدود الوطنية . ويعتبر وجود مكتبات جيدة عاملا من العوامل الأساسية لتنمية المجتمعات الديمقراطية التقدمية وبقائها ولزيادة وعي المواطنين وتعزيز المعرفة العلمية والبحوث . هذا ولا يمكن الارتقاء بخدمات المكتبات في البلد المعني الى الحد الأمثل ما لم تكن في مقدمة تلك المكتبات مكتبة وطنية ينبغي لها ، كما يقول ك . و . همفريز ، أن " تضطلع بدور الطليعة في قضايا المكتبات وأن تكون المكتبة الرائدة في جميع المجالات " (١٧) . وأنه لمن قبيل العرض التاريخي أن نذكر أن الكثير من المكتبات الوطنية العريقة تعاظم دورها في السنوات الأخيرة نظرا لتزايد احتياجات المنتفعين من حيث حجمها وتعقدها والحاحها ولأن التغيرات التكنولوجية جعلت الحاجة للمعايير وللتنسيق أكبر منها في أي وقت مضى . وتبعا لذلك ، قام العديد من المكتبات الوطنية الأقدم عهدا بتوسيع نطاق برامجها وباعتماد تقنيات جديدة (وهو ما أقدمت عليه أيضا أنواع أخرى من المكتبات) وتعزيز وضع برامج تعاونية وشبكات مكتبات على الصعيدين الوطني والدولي بغية التشارك في استغلال التسجيلات البيبليوغرافية والوثائق ذاتها . وفي السنوات الأخيرة قام العديد من البلدان النامية ، وفي أغلب الأحيان بعد حصولها على الاستقلال السياسي ، بانشاء مكتبات وطنية ، فضلا عن دور محفوظات وطنية ومتاحف وطنية ومسارح وطنية وغيرها ، وذلك كمظاهر بارزة لوحدتها الوطنية . غير أنه من الأهمية بمكان أن تحرص تلك البلدان على أن تكون هذه المؤسسات الوطنية أكثر من مجرد رموز للاستقلال . فالمكتبة الوطنية ينبغي أن تكون منظمة فعالة ودينامية قادرة على تلبية الاحتياجات الثقافية والعلمية والاجتماعية للأمة . ومن هذا المنطلق أعد مشروع المبادىء التوجيهية التالية الذي نعرضه على أنظار مديري وموظفي المكتبات الوطنية

ورؤسائهم السياسيين وكذلك على المسؤولين الحكوميين الذين يخططون في الوقت الراهن لانشاء مكتبات وطنية في البلدان التي لا توجد فيها مكتبة وطنية حتى الآن .

---

1 Arundell, Esdaile, National Libraries of the World. Their History, Administration and Public Services, London, 1934. A second edition revised by F.J. Hill, was published in London in 1957.

2 National Libraries: Their Problems and Prospects. Symposium on national libraries in Europe, Vienna, 8-27 September 1958, Paris UNESCO, 1960.

3 Id., p. 6.

4 Schick, F.L., The International Standardization of Library Statistics, in UNESCO Bulletin for Libraries, V.XXV, no. 1 (1971), p. 8-9.

5 Libri, vol. 30, no. 1 (1980), p. 1. See also National Libraries in a Time of Change, IFLA paper, Brighton, 1987, 15 p.

6 London and New York, Mansell, 1984, p. 2-3.

7 Vol. 20, no. 4 (July-August 1966), p. 158-169.

8 In M.J. Voigt and M.H. Harris, Advances in Librarianship, vol. 7, New York, San Francisco and London, 1977, p. 106-143.

9 In Development of Resource Sharing Networks, Networks Study No. 11, National Library of Australia, Canberra, 1979, p. 37-56. Also published in International Library Review, vol. 12, no. 1 (January 1980), p. 238-260. Questionnaire drafted and replies compiled by George Chandler, then National Librarian of Australia on behalf of the Conference of Directors of National Libraries.

10 London, Aslib, 1979 (Aslib Reader Series, 1). A second selection of texts will be published in 1987.

11 UNESCO Bulletin for Libraries, vol. 31, no. 1 (January-February 1977), p. 7-25. The principal author of the text is Roderick M. Duchesne, of the National Library of Canada. See also Wilson, A., Problems in Determining the Role and Function of the National Library, in Dudley, E., The Development of National Library and Information Services, London, Library Association, 1981, p. 12-37.

12 Paris, UNESCO, 1974.

13 Paris, UNESCO, 1970.

14 Munchen, Verlag Dokumentation Saur, 1976.

15 See UNISIST, Intergovernmental Conference for the Establishment of a World Science Information System, Final Report, Paris, UNESCO, 1971, and the principal working document for the Conference, UNISIST, Study Report on the Feasibility of a World Science Information System, Paris, UNESCO, 1971.

- Intergovernmental Conference on the Planning of National Documentation, Library and Archives Infrastructures. Final Report, Paris, UNESCO, 1975.

- Intergovernmental Conference on Scientific and Technological Information for Development. UNISIST II. Final Report, Paris, UNESCO, 1979.

16 Regional Seminar on the Development of National Libraries in Asia and the Pacific Area, in UNESCO Bulletin for Libraries, 18 (July-August 1964), p. 149-164.

٢ - مجموعات المصنفات المودعة بالمكتبات الوطنية

٢,١ قد تتسم مجموعات المصنفات المودعة بالمكتبات الوطنية بدرجات متفاوتة من الشمول. وفي بلدان عديدة ، ولاسيما في البلدان التي لا تملك الموارد الكافية لتوفير عدة نسخ من مجموعات كبيرة تستخدم في البحوث ، تعتبر مجموعات المصنفات المودعة بالمكتبة الوطنية في العادة أكبر مجموعة ، وأكثرها شمولا ، رغم أنه قد تكون هناك مجموعات جيدة في مؤسسات أخرى تعتمد عليها المرافق الوطنية ، سواء في مجالات محددة من الموضوعات (كالطب والفنون الجميلة وغير ذلك) ، أو فيما يتعلق بأشكال محددة من المصنفات (مثل التسجيلات الصوتية والأفلام وما الى ذلك) . وقد تقتصر هذه المجموعات في حالات نادرة على المطبوعات الوطنية والمطبوعات الأجنبية التي تتناول موضوعات تخص البلد نفسه ، بما في ذلك بعض الكتب المترجمة لمؤلفين وطنيين وبعض كتب المؤلفين الوطنيين المنشورة في الخارج (من ذلك مثلا المكتبة الوطنية في بيرن بسويسرا) أو قد تضم هذه المجموعات مطبوعات من جميع الأشكال ومن مختلف أنحاء العالم وتتناول كافة الموضوعات (مثل مكتبة الكونغرس في واشنطن ، بالولايات المتحدة الأمريكية) . ولا ينبغي الخلط بين مجموعة المؤلفات الوطنية وبين مجموعة مصنفات المكتبة الوطنية ، فقد تكون احداهما مطابقة للأخرى (كما هو الأمر في سويسرا) ، ولكن في العادة تشكل المؤلفات الوطنية مجرد جزء من مجموعة مصنفات المكتبة الوطنية ويتم اقتناء المؤلفات الوطنية في العادة عن طريق الايداع القانوني (باستثناء المصنفات القديمة التي نشرت قبل انشاء المكتبة الوطنية) بينما يتم اقتناء المصنفات الأجنبية عن طريق الشراء أو التبادل أو الهبات . وستناقش مسألة الايداع القانوني في موضع لاحق وبالتفصيل لأنها تقتضي عادة وجود تشريعات ولوائح خاصة . كما سيكرس جزء خاص للصون ، اذ يتضح بشكل متزايد أنه لن يكون من الممكن اتاحة أجزاء هامة من مجموعات المصنفات لجيل القراء في المستقبل ما لم تتوافر برامج صون ملائمة .

٢,٢ جمع المصنفات الوطنية

٢,٢,١ يتفق تعريف اليونسكو للمكتبات الوطنية مع جميع الكتب والدراسات التي كتبت عن هذا الموضوع على أن الوظيفة الأساسية للمكتبة الوطنية هي اقتناء مطبوعات البلد وحفظها وجعلها في متناول القراء . وكما ذكرنا أعلاه ، يمكن تكليف بعض المؤسسات الأخرى بجمع بعض أشكال مواد المكتبات (كالتسجيلات الصوتية والأفلام والخرائط ، وما الى ذلك) ، بيد أنه لا يمكن النظر الى أية مكتبة بوصفها المكتبة الوطنية وتسميتها بهذا الاسم ما لم تضم الجزء الأكبر من تراث البلد المطبوع . وتؤدي المكتبات الوطنية مهام أخرى كما يبين ذلك تعريف لليونسكو (وهي : " اعداد ببليوغرافيا وطنية ، واستيفاء مجموعة كبيرة وهامة من الكتب الأجنبية بما في ذلك الكتب المتعلقة بالبلد نفسه ، والقيام بدور المركز الببليوغرافي الوطني ، واعداد فهارس موحدة ، ونشر ببليوغرافيا وطنية استرجاعية ") ، بيد أن أهم وظيفة للمكتبات الوطنية ، وهي الوظيفة التي تضفي عليها هذه الصفة أكثر من أية وظيفة أخرى ، فتتمثل في أنها " تضطلع بمسؤولية اقتناء وصون نسخ من جميع المطبوعات الهامة التي تصدر في البلد " (١) . وينبغي أن تفسر المطبوعات بأوسع معاني الكلمة وينبغي أن تشمل المواد التي تستخدم في وسائل الاعلام الجديدة غير الكتب .

٢،٢،٢ ووفقا لما سنؤكد عليه فيما بعد ، سيتيسر من خلال جمع المؤلفات الوطنية نشر ببليوغرافيا وطنية ، وبالتالي ضمان مساهمة البلد في الضبط الببليوغرافي العالمي ، كما سيتيسر دعم الخدمات التي تقدمها المكتبات الأخرى التي تحصل على بعض المطبوعات دون غيرها ، وكذلك المساهمة في تحقيق التوافر العالمي للمطبوعات ، والتوافر العالمي للمعلومات من خلال المرافق المرجعية الشاملة عن حياة البلد وانجازاته . وينبغي للمكتبات الوطنية ، اذ تكفل صون المؤلفات الوطنية إما في الشكل الأصلي أو في شكل نماذج مصغرة أو في الشكلين معا ، أن تحرص أيضا على تحقيق أهداف التوافر العالمي للمطبوعات والتوافر العالمي للمعلومات من أجل الأجيال القادمة لا من أجل قراء الوقت الحاضر فحسب . وتعتبر هذه الأدوار والبرامج الدولية بالطبع امتدادا للأدوار والبرامج الوطنية ، فيتعين على المكتبات الوطنية أن تجمع كافة المؤلفات الوطنية لتضمن حفظ هذا الجزء الأساسي من التراث الوطني الثقافي والعلمي ولتدعم الجهود الرامية لمواصلة الدراسات والبحوث التي تتناول كافة جوانب نشاط الأمة كما تنعكس في المصنفات المكتوبة .

٢،٢،٣ وفي الحالة المثالية ، ينبغي أن تكون مجموعة المؤلفات الوطنية المودعة لدى المكتبة الوطنية شاملة بقدر الامكان ، وينبغي أن تتضمن مطبوعات في جميع الموضوعات والأشكال واللغات (باستثناء بعض أنواع المواد المطبوعة ذات الطابع الشخصي أو التجاري ، والتي سيرد ذكرها فيما بعد) . ولا تقتصر المطبوعات على الوسائل التقليدية لتسجيل ونقل المعلومات بطريقة الطباعة ، كالكتب ، والمنشورات ، والدراسات الاستعراضية ، والمجلات ، والدوريات ، والصحف ، والتقويمات ، والحوليات ، والخرائط ، بما في ذلك المطبوعات الصادرة على جميع مستويات الحكومة (على الصعيد الوطني ، وعلى مستوى المقاطعات ، وعلى الصعيد المحلي) ، والأشكال المصغرة ، بل وتشمل أيضا المدونات الموسيقية ، والتسجيلات الصوتية ، والأفلام ، وكاسيتات الفيديو ، ومجموعة المواد التعليمية ، والنسخ المطبوعة ، والمطبوعات التي تصدر بناء على طلب (أي النصوص التي تخزن الكترونيا ، والتي تصدر نسخ منها بناء على طلب) . كما تجمع المكتبات الوطنية في العادة المخطوطات والنسخ الأصلية المكتوبة بالآلة الكاتبة ، بما في ذلك رسائل الدكتوراه ، باستثناء المطبوعات الحكومية التي تحفظ عادة في المحفوظات الوطنية (سواء أكانت خاضعة لادارة مركزية أو لامركزية) ، أو في محفوظات عدة مؤسسات كبرى لها محفوظاتها الخاصة (الكنائس ، والشركات التجارية الكبرى ، والجامعات ، والكليات ، وغير ذلك) . وقد تجمع بعض المكتبات الوطنية أيضا الأوسمة والقطع النقدية والطوابع والكتابات المحفورة على الحجر ، بيد أنه يمكن العثور على هذه الأشياء في معظم البلدان في المتاحف أو في دور المحفوظات . وفي الواقع تختلف السياسات المتبعة فيما يتعلق بمجموعات المصنفات من بلد لآخر سواء من حيث ما تشمله أو من حيث الصلاحيات التي أنيطت بالمؤسسة التي تضم المجموعات أو الممارسات التي تتبعها .

٢،٢،٤ والحل المثالي هو أن تضمن الحكومات الوطنية ، بطريقة الايداع القانوني أو بطريقة أخرى ، اقتناء المكتبة الوطنية لجميع المطبوعات في جميع الموضوعات وبجميع الأشكال واللغات ، وأن تضمن حفظها واتاحتها للجمهور ، وفي بعض الأحيان يمكن لمؤسسة أخرى أن تضطلع بهذه المهمة (مثل مكتبة جامعة هلسنكي ، فنلندا) أو قد تكلف مؤسسة متخصصة ملائمة بهذه المهمة جزئيا بالنسبة لأنواع معينة من المواد (مثل المركز الوطني للتوثيق في المغرب المكلف بادارة المطبوعات الحكومية ومكتبات الأفلام السينمائية وغير ذلك) . ولكن

هناك بعض أنواع المواد المطبوعة التي لا تجمع في معظم البلدان على أساس أنها ليست ذات قيمة أو أنها ذات قيمة ضئيلة بالنسبة للبحوث ولا تنتج للتوزيع بشكل عام : وتشمل هذه المطبوعات الاعلانات الخاصة بالاجتماعات ، والاعلانات التجارية ، والدعوات لحضور حفلات الزفاف أو المآتم ، وبطاقات الزيارة ، والتقويمات ، والجداول الزمنية ، والسجلات ذات الصفحات الخالية ، والكتب المصورة للأطفال ، وما الى ذلك ، وان كانت بعض الحكومات قد كلفت الطباعين بايداع بعض هذه المطبوعات أو جميعها في المكتبة الوطنية أو في دور محفوظات اقليمية مخصصة لهذا الغرض . وعندما لا تسمح الموارد البشرية والمالية المتاحة للمكتبة الوطنية بجمع كافة أنواع المطبوعات ، ينبغي انتقاء المواد ، وتقوم المكتبات الوطنية بهذه العملية فعلا ووفقا لترتيب الأولويات التالي : (١) المواد المطبوعة كالكتب والكتيبات والدوريات ؛ (٢) الخرائط ؛ (٣) المدونات الموسيقية ؛ (٤) المخطوطات ؛ (٥) الصور ؛ (٦) التسجيلات الصوتية ؛ (٧) الأفلام وكاسيتات الفيديو . ولم تذكر هذه المصنفات بحسب أولويتها من حيث الأهمية الا أنه يمكن الافتراض أن هذه الممارسة تعكس الطلبات الراهنة . ولكن تجدر الاشارة الى أنه في العديد من البلدان النامية التي مازالت نسبة الأمية فيها عالية والتي مازال جزء كبير من ثقافتها ينتقل عن طريق الاتصال الشفوي ، ينبغي بذل جهود خاصة لاقتناء وحفظ التسجيلات الصوتية ، بما في ذلك تسجيلات التاريخ الشفوي (عندما لا تقوم المحفوظات الوطنية بهذه المهمة) .

٢,٢,٥ وبالرغم من أن الأنواع المذكورة فيما يلي من المطبوعات أو النصوص تتسم بطابع أجنبي من حيث انتاجها من الوجهة التقنية ، فانها تعتبر في معظم البلدان جزءا من المجموعات الوطنية ، وتبذل جهود خاصة لتحديدها والعثور عليها واقتنائها : (١) المؤلفات التي ينشرها المواطنون في الخارج إما باللغة الأصلية أو في شكل ترجمة ؛ (٢) مساهمات المؤلفين أو الفنانين الوطنيين في المطبوعات الأجنبية ، كمقدمات الكتب أو كالصور التوضيحية ؛ (٣) الكتب أو المطبوعات الأخرى التي تخص البلد أو تتعلق بأحد الموضوعات الوطنية ؛ (٤) التسجيلات الأجنبية لحفلات الفنانين الوطنيين . ومن المستحيل في الواقع بالنسبة لبعض البلدان أن تجمع جميع أمثال هذه المواد الأجنبية ، التي تتضمن موضوعات وطنية خاصة بها لمجرد ضخامة حجمها ، ولكنه يستحسن بذل أقصى الجهود في ذلك الاتجاه اذا ما سمحت الموارد بذلك . فكلما تم تأجيل اقتناء مثل هذه المصنفات ازدادت صعوبة اقتنائها وازدادت تكلفتها مع مرور الزمن . ويصدق ذلك أيضا على المطبوعات الوطنية ولاسيما في البلدان الكبيرة التي توجد فيها صناعة نشر متنوعة وذات درجة عالية من التطور ، حتى اذا كانت تشريعات الايداع القانوني أو التشريعات الخاصة بحقوق المؤلف شاملة . وتثبت لنا الخبرة المكتسبة ، أنه اذا لم يتم اقتناء المطبوعات وغير ذلك من أنواع المواد المكتبية (باستثناء المخطوطات) وقت صدورها ، ازدادت صعوبة العثور عليها وتكاليف اقتنائها فيما بعد ، وفي بعض الأحيان يستحيل الحصول عليها الا في شكل نسخ مصغرة . وقد يصل الأمر الى أنه لا يمكن حتى استنساخ بعض المطبوعات الواردة في البيليوغرافيات والفهارس في شكل صور مصغرة لأنه لا يمكن العثور على أية نسخة في أي مكان . وبناء على ذلك ، فمن الضروري لجميع البلدان أن تبذل أقصى جهد ممكن لاقتناء وحفظ مطبوعاتها الوطنية حال صدورها .

٢,٢,٦ وفي بلدان عديدة ، يمكن للمكتبة الوطنية أن تقتني الجزء الأكبر من كافة المطبوعات الوطنية وأن تحتفظ بها ، ولكنه يبدو من المستحسن في بعض البلدان الأخرى أن

يكون هناك نظام يتسم بقدر من اللامركزية ، وذلك على الأقل بالنسبة لأنواع معينة من المواد . وقد أشير في موضع سابق الى مثل هذا الشكل من اللامركزية وذلك مثل حالة جعل المسؤولية عن جمع الوثائق الحكومية ، من اختصاص المركز الوطني للتوثيق في المغرب . ويمكن أن تكون أشكال أخرى من اللامركزية قائمة على أساس اقليمي كالخطط التي أعدتها المكتبة الوطنية في كندا لضمان الحفاظ على صحف كندية أسبوعية ويومية مقسمة بحسب المحافظات ، بحيث توافق مكتبة واحدة في كل عشر محافظات على الاحتفاظ بصحف المحافظات إما في صورتها الأصلية أو في شكل مصغر على الأقل . بيد أن المكتبة الوطنية في كندا تجمع الصحف الرئيسية الصادرة في البلد في شكل مصغر . وأوصت ندوة فيينا لعام ١٩٥٨ بشأن المكتبات الوطنية في أوروبا بأنه " ينبغي الاحتفاظ بالمصنفات التي أنتجت على الصعيد الوطني في شكلها الأصلي ؛ أما التصوير في شكل صور مصغرة ، ولاسيما للصحف ، فينبغي ألا يتخذ ذريعة للقضاء على الصور الأصلية " (٢) . وفي الواقع ، ثبت أن عملية حفظ جميع الصحف في البلدان الأصلية التي تنشر فيها مئات بل آلاف الصحف ، بعضها في عدة طبعات يومية مع اختلافات في المضمون على أساس اقليمي هي عملية تنطوي على صعوبة متزايدة ان لم يكن على استحالة . وقد يكون من العملي ، لأسباب مختلفة - تاريخية أو غيرها - أن تلجأ بعض البلدان الى توخي نوع من اللامركزية في اقتناء بعض المواد المكتبية والحفاظ عليها ؛ بيد أنه ينبغي للمكتبة الوطنية أن تضمن الحفاظ على الانتاج الوطني بأكمله ، سواء حققت ذلك بنفسها أم عن طريق مؤسسة ملائمة أخرى . وفي كلتا الحالتين ، ينبغي أن يكون لدى المكتبة الوطنية سجل بجميع المطبوعات الوطنية وغير ذلك من مصنفات المكتبات التي يتم انتاجها . وفي ندوة فيينا بشأن المكتبات الوطنية التي عقدت في ١٩٥٨ ، " تم الاتفاق على أن تضطلع المكتبة الوطنية بدور لا بديل له يتمثل في اقتناء كافة المصنفات المنتجة على الصعيد الوطني ، ولكن في حالة المواد التي تتسم بطابع مؤقت (كأن تتعلق بالأعمال الوظيفية أو المواد التجارية) ينبغي أن تكون لها حرية الاختيار أو حرية التخلص من المواد طبقا لمبادئها المقررة ... وأنها ، في جميع الحالات ، مسؤولة بالكامل عن ضمان حفظ كل ما ينتج على الصعيد الوطني ، سواء تم هذا الحفظ في مخازن المكتبة الوطنية نفسها أو في مؤسسة أخرى " (٣) . وفي أية خطة قائمة على اللامركزية ، ينبغي للمكتبة الوطنية أن تبادر بتوزيع المسؤوليات على المؤسسات المعنية وأن تكون مسؤولة عن تنسيقها .

٢,٢,٧ وتم التأكيد على هذه المسؤولية وزيادة التشديد عليها ، عندما أنشأ الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات (ايفلا) برنامجه الخاص بالضبط الببليوغرافي العالمي . وهذا البرنامج ينادي بأنه ينبغي لكل بلد أن يضمن تسجيل كافة المطبوعات الوطنية على الوجه الملائم بحيث يمكن تعريف من يحتاج اليها بوجودها حيثما كانت . وفي وقت أقرب أنشىء برنامج التوافر العالمي للمطبوعات التابع لايفلا ليضمن اتاحة السجلات الببليوغرافية بل والمطبوعات نفسها لكل من يحتاج اليها في داخل البلد أو خارجه . وتدعم اليونسكو هذين البرنامجين التابعين لايفلا تدعيما قويا ، كما يلاحظ أن عددا أكبر من البلدان أصبح يسعى حاليا الى اقتناء المجموعة الوطنية وحفظها في المكتبة الوطنية . ومنذ فترة قريبة تولى موريس لاين اعادة تقييم دور المكتبات الوطنية فأكد على استنتاجات ندوة فيينا ، مع زيادة التركيز على توافر مجموعة المصنفات الوطنية على الصعيد الدولي : "ينبغي أن تشمل المجموعة المركزية وسائل اعلام البلد وأن يتم جمعها بطريق الايداع القانوني

وبطرق أخرى ، كما ينبغي أن تتضمن نسخا لغرضي الاستعارة والاستنساخ وكذلك مخطوطات على درجة كبيرة من الأهمية " (٤) . ويرد وصف لمدى اضطلاع المكتبات الوطنية بدورها كمراكز لجمع مطبوعات البلد بجميع أشكالها ، في التقرير عن الاستقصاء التي أجرته المكتبة الوطنية في استراليا في ١٩٧٨ (٥) .

٢,٢,٨ وبالرغم من أن اقتناء المطبوعات يتم في الوقت الراهن عن طريق الايداع القانوني ، وهو ما سنبرزه في الجزء الثاني ، وبالرغم من أن مثل هذه الاجراءات كانت موجودة في بعض البلدان منذ قرون عديدة (منذ مرسوم مونبلييه لعام ١٥٣٧ في فرنسا ، وقانون عام ١٦٢٣ في الدنمارك ، وقانون عام ١٦٦١ في السويد ، حيث يرجع تاريخ جمع المؤلفات الوطنية الى وقت ادخال تقنيات الطبع في عديد من البلدان القديمة) ، فان هناك بلدان عديدة أخرى سبقت فيها عملية النشر انشاء المكتبات الوطنية بفترة طويلة ، مما جعل جمع وحفظ المؤلفات الوطنية يقتضي اقتناء عدد كبير من المؤلفات السابق صدورها على انشاء تلك المكتبات . وتقتنى هذه المؤلفات عادة عن طريق الشراء الا أنه يمكن أيضا الحصول عليها عن طريق التبادل والاهداء . وأيا كانت الوسيلة التي يلجأ اليها لتحقيق هذا الغرض فانها تعتبر عملية بطيئة وعسيرة ومكلفة ، ولكن لا بد منها اذا ما أريد انشاء مجموعة مركزية من المؤلفات الوطنية لكي تنتفع بها الأجيال الحاضرة والمقبلة .

٢,٣ الايداع القانوني

٢,٣,١ سيناقش الايداع القانوني في هذا الموضع ، وذلك بعد الجزء الذي يتناول موضوع جمع المؤلفات الوطنية مباشرة ، نظرا لترابط هذين الموضوعين . ويتصل الايداع القانوني في حقيقة الأمر بأهداف أخرى خاصة بالمكتبات الوطنية ، وخاصة فيما يتعلق باعداد ببليوغرافيا وطنية ، بيد أن الآراء متفقة على أن الهدف الأول لأي تشريع خاص بالايداع القانوني (٦) هو " جمع وحفظ مجموعة وطنية من مواد المكتبات بجميع أشكالها " . ولما كان الهدف الأول للايداع القانوني هو اقتناء مواد المكتبات بجميع أنواعها ، وكان الهدف الأول للمكتبات الوطنية هو اقتناء مثل هذه المواد ، فمن الواضح أن لهاتين المسألتين أعلى درجة من الأولوية . أما السلطات الحكومية التي تخطط لاعداد أو تعديل التشريعات واللوائح الخاصة بالايداع القانوني ، فتوجد الآن تحت تصرفها مبادىء توجيهية جديرة بالثقة أعدها جان لون وأصدرتها اليونسكو اثر مناقشات ومشاورات شاملة قام بها مديرو وخبراء المكتبات الوطنية تحت اشراف ايفلا . وبناء على ذلك تعتبر هذه المبادىء التوجيهية ذات وزن كبير للغاية ، ويتضمن هذا الجزء في الواقع موجزا للآراء الرئيسية الواردة في وثيقة اليونسكو المذكورة .

٢,٣,٢ تم تعريف الايداع القانوني بأنه " التزام ، يفرضه القانون ، بايداع نسخ لأنواع المطبوعات التي تستنسخ بأية وسيلة وبأية عملية من أجل توزيعها على الجمهور أو تأجيرها أو بيعها وذلك لدى وكالة متخصصة أو أكثر " (٧) . ونظرا لأن هذا القانون عبارة عن تشريع تفرضه الدولة ، وينص في العادة على عقوبات على عدم الالتزام به ، فلا بد للتشريعات واللوائح الخاصة بالايداع القانوني أن تحدد بوضوح معنى جميع المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذا المجال ، وأن تذكر أهداف القانون وألا تترك أي شك بخصوص ما ينبغي

ايداعه ومكان ايداعه وبأية كمية ، وأن تذكر أيضا بوضوح الاستثناءات التي ترد على الأحكام العامة . ذلك أنه يصعب تطبيق قانون مصاغ بطريقة سيئة ، وقد يؤدي هذا القانون الى مناقشات مضيّعة للوقت وباهظة التكاليف مع الناشرين والطابعين ، بل وقد يؤدي الى نشوب منازعات مطولة لا داعي لها . ونظرا لشدة تنوع النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في العالم ، وتنوع النظم القانونية نتيجة لذلك فمن المستحيل على حد قول جان لون ، وضع تشريع (ولوائح) نموذجي خاص بالايداع القانوني يمكن أن تحتذيه معظم البلدان ؛ بيد أنه يمكن ، على غرار ما فعلته جان لون ، نفسها ، اقتراح البنود التي ينبغي تغطيتها في مثل هذا التشريع ، على أن يلجأ كل بلد الى " اختيار الشكل الذي يناسبه " (٨) ، من أجل تحقيق الأهداف التي تحظى بتأييد واسع النطاق .

٢,٣,٣ وتقترح جان لون في مبادئها التوجيهية ما يلي :

" (١) أن يتمثل الهدف الأول لكل قانون ايداع في جمع وحفظ مجموعة وطنية من جميع أنواع مواد المكتبات ؛

(٢) أن يتمثل الهدف التالي في نشر الببليوغرافيا الوطنية كلما أمكن ذلك ؛

(٣) أن تضاف أهداف أخرى كالمراقبة الاحصائية للنشر أو اثراء المكتبات في البلد ؛

(٤) أن تذكر جميع الأهداف بوضوح ؛

(٥) أن يقدم تبرير للالتزام الذي يقضي بايداع المصنفات باعطاء شرح كامل لقيمة أهداف الايداع " (٩) .

وقد سبق التشديد على أن الهدف الأول للمكتبة الوطنية هو اعداد مجموعة من المؤلفات الوطنية ، اذ يتضح أنه من مصلحة مواطني أي بلد أن يكون تراثهم المكتوب متاحا للدراسة والبحث . كما يجعل الايداع القانوني أيضا من السهل اعداد الببليوغرافيا الوطنية كما سنشدد على ذلك فيما بعد في الجزء المتعلق بالببليوغرافيا الوطنية . ولما كان من المستحسن أن تكون مجموعة المؤلفات الوطنية ونطاق تغطية الببليوغرافيا الوطنية شاملين بقدر الامكان ، ينبغي بالتالي توسيع نطاق الايداع القانوني أيضا ، الذي يعد أكثر الوسائل فعالية لضمان هذين الأمرين ، بحيث يشمل جميع فئات مواد المكتبات التي يمكن اقتناؤها بالموارد المتاحة .

٢,٣,٤ وفي الأحوال الاعتيادية ، ينبغي أن يتطابق نطاق الايداع القانوني مع صلاحيات المكتبة الوطنية فيما يتعلق بجميع المصنفات . <u>وفي الأحوال المثالية ، ينبغي اقتناء كافة المطبوعات بجميع أشكالها عن طريق الايداع القانوني ، وينبغي ادراجها في الببليوغرافيا الوطنية وتنظيمها بطريقة تجعلها في متناول القراء</u> . ومن المقترح أنه اذا لم يتوافر لدى مكتبة وطنية محددة (أو لدى مودع لديه آخر) جميع الموظفين اللازمين لمعالجة كل ما ينشر في البلد وتقديم الخدمات المتعلقة بذلك ، فمن المستحسن مع ذلك توسيع نطاق

الايداع القانوني ليشمل جميع أنوع المطبوعات أو كلها تقريبا على أمل أن يتاح موظفون اضافيون فيما بعد لمعالجة الكميات المتراكمة من المواد المودعة ؛ ومن ناحية أخرى ، قد يستحيل العثور في وقت لاحق على عدد كبير جدا من المطبوعات التي لم يتم اقتناؤها وقت نشرها ، ويكلف شراؤها عندئذ تكاليف باهظة . وينبغي أن يكون نطاق الايداع القانوني شاملا بقدر الامكان ، على أن تستثنى من ذلك المنتجات المطبوعة التي ستذكر في الفترة التالية . وثمة صعوبة خاصة فيما يتعلق بالمؤلفات التي تنتج بناء على طلب ، ذلك أنه يمكن تدمير النص الالكتروني عندما يصبح غير مجز تجاريا ، كما يمكن تعديله دوريا (مما يعتبر في حكم اصدار طبعات جديدة) . لقد حددت هذه المشكلة الا أنه يتعين على المكتبات الوطنية أن تضع سياسات واجراءات كفيلة بحفظ هذه المؤلفات . وينبغي أن تؤدي التطورات الأخيرة العديدة التي طرأت على انتاج وتوزيع المطبوعات ، ولاسيما المواد الأخرى بخلاف الكتب ، والمطبوعات التي تعد الكترونيا والبرامج الجاهزة الخاصة بالحاسب ، الى اعادة النظر بالتفصيل في مسألة الايداع القانوني ؛ والى أن يتم ذلك تظل المبادىء التوجيهية القائمة مفيدة للغاية .

٢,٣,٥ وينبغي أن تغطي التشريعات واللوائح الخاصة بالايداع القانوني مجموع ما يطبع على الصعيد الوطني ، أي جميع أشكال المصنفات التي تنتج في البلد للتوزيع العام سواء أكان المؤلف من مواطني البلد أو أجنبيا . وتشمل هذه المصنفات الكتب ، والكتيبات ، والدوريات ، والصحف ، والمسلسلات ، والمدونات الموسيقية ، والخرائط ، والتسجيلات الصوتية والبصرية ، واسطوانات الفونوغراف ، والشرائط ، والافلام ، والشرائح المصورة ، والمطبوعات المصغرة ، بما في ذلك جميع المطبوعات الصادرة عن الحكومات ، ويستثنى منها في العادة المطبوعات الخصوصية ذات الطابع السري التي لا تتاح للتوزيع العام (بيد أنها قد تطلب لأغراض الاهداء) ، بالاضافة الى المواد المطبوعة التي تتألف أساسا من أوراق خالية . وفي بعض البلدان تشمل التشريعات الخاصة بالايداع القانوني جميع أنواع المطبوعات بما في ذلك المطبوعات ضئيلة القيمة التي يودعها الطابعون ، الا أن معظم البلدان يكون الايداع القانوني فيها مقتصرا على المواد التي ينتجها الناشرون للتوزيع العام . وتنص بعض القوانين واللوائح على ايداع فئات محددة من المطبوعات تلقائيا ، وعلى تفويض المودع لديه سلطة تقديرية لانتقاء فئات معينة من المطبوعات . وتشير الدكتورة لون الى أمثلة على مسألة الانتقاء ، منها " أنه ينبغي أن تتاح امكانية طلب ايداع بعض الصحف الرئيسية دون أن يقتضي ذلك بالضرورة المطالبة بكل جريدة في البلد (باستثناء الأعداد الأولى من أجل الببليوغرافيا الوطنية) " ، أو التقارير السنوية لنخبة من أهم الشركات الصناعية والتجارية دون أن تطلب مثل هذه التقارير من الشركات الصغيرة (١٠) .

٢,٣,٦ وخلاصة القول أنه يستحسن أن تكون التشريعات الخاصة بالايداع القانوني شاملة ، بيد أن الحل المثالي هو أن تكمل بلوائح ترخص للمودع لديه باتخاذ قرارات بحسب تقديره لدى المطالبة ببعض أنواع المواد بصورة انتقائية وعدم المطالبة البتة بفئات أخرى لفترة معينة . وينبغي ألا يكون هناك أي شك بشأن سلطة المشرع في اخضاع كافة فئات المطبوعات للايداع القانوني ، ولا بشأن السلطة التقديرية التي تعطى للمودع لديه في انتقاء أنواع محددة من المطبوعات لتطبيق التشريع عليها . ويمكن بيان هاتين النقطتين بايضاح في التعريف الشامل الذي ورد في القانون الخاص بالمكتبة الوطنية عن الكتاب لأغراض الايداع

القانوني في كندا والذي ينص على ما يلي : " هو مادة من مواد المكتبات ، من أي نوع أو طبيعة أو وصف ، ويشمل أية وثيقة أو دراسة أو اسطوانة أو شريط أو أي شيء آخر صادر عن أي ناشر بحيث يتضمن معلومات مكتوبة أو مسجلة أو مخزونة أو مستنسخة " (١١) ، كما ينص نفس القانون على اعتماد لوائح بخصوص نوعية النسخ التي ينبغي ايداعها عندما لا تكون جميعها من نوعية واحدة ، أو على ايداع نسخة واحدة فقط من بعض أنواع الكتب بدلا من النسختين المطلوبتين اعتياديا ؛ أو على نوع المطبوعات التي لا يلزم ايداعها ما لم يطلب ذلك على وجه التحديد (١٢) . ان مثل هذه المرونة أمر مرغوب فيه ، وينبغي الحد من استخدام الايداع القانوني كوسيلة للرقابة والمراقبة كما كانت تفعل القوانين الأولى التي كانت تطالب بايداع كا ما هو مطبوع بغض النظر عن طبيعته وقيمته . ويمكن تطبيق القانون بمرونة على مجموعة كبيرة من أنواع المطبوعات ولذلك نقتصر على ذكر أمثلة قليلة منها في هذه الوثيقة . فنلاحظ في بلدان عديدة مثلا ، عندما يطلب ايداع كافة الكتب والكتيبات ، يتعين ايداع كافة المطبوعات الجديدة ، بينما لا يتعين في بلدان عديدة أخرى ايداع الطبعات الجديدة الا اذا انطوت على تعديل للنص أو تصحيحه أو اختصاره أو التوسع فيه . وبالمثل ، تقتضي بعض البلدان ايداع جميع اسطوانات الفونوغراف والتسجيلات الصوتية ، بينما يقتصر الايداع في بلدان أخرى على اسطوانات الفونوغراف والتسجيلات الصوتية التي يتصل مضمونها بالبلد (سواء من حيث مؤلف القطعة الموسيقية ، أو قائد الفرقة الموسيقية ، أو الفنان ، أو المدير ، أو غير ذلك) . وهناك بعض البلدان التي لم تخضع المطبوعات الحكومية للايداع القانوني والتي اعتمدت لوائح ادارية لايداعها إما لدى المكتبة الوطنية أو لدى مركز توثيق متخصص (مثل المغرب) .

٢,٣,٧ وأيا كان نطاق التشريعات الخاصة بالايداع القانوني ، فهناك اختلافات كبيرة للغاية في الالتزامات المرتبطة بأنواع معينة من المواد ، وفي عدد النسخ التي ينبغي ايداعها ، وفيما يتعلق بالمودعين والمودع لديهم وغير ذلك من الترتيبات الادارية . وفي العادة ، ينبغي أن يكون نطاق الايداع القانوني مطابقا لصلاحيات وسياسات المكتبة الوطنية في مجال مجموعات المصنفات والببليوغرافيا والخدمات . بيد أن الايداع القانوني يستخدم في بعض البلدان أيضا لتكوين مجموعات من المصنفات الوطنية في بعض المكتبات الأخرى ولدعم برنامج دولي لتبادل المطبوعات . ومما يؤسف له أن الايداع القانوني يستخدم أيضا في بعض البلدان لأغراض المراقبة والرقابة . بيد أنه يستخدم في معظم البلدان لدعم الأهداف الأساسية فقط ، ولا يشكل عبئا مفرطا بالنسبة للناشرين ، ولو أنه من المعلوم أن العديد منهم لا يملك سوى موارد مالية محدودة .

٢,٣,٨ وبالرغم من أن مكان الايداع هو في معظم الحالات المكتبة الوطنية ، الا أن هناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة . فعلى سبيل المثال ، تودع المطبوعات في اسبانيا لدى ادارة المحفوظات والمكتبات التي تودع بدورها نسخا لدى المكتبة الوطنية ؛ وتودع في الاتحاد السوفييتي لدى اتحاد غرف الكتب . وفي كل من البلدين تودع نسخ اضافية في أماكن أخرى ، مثل : المكاتب الاقليمية للايداع القانوني في اسبانيا ، وغرف الكتب التي أنشئت في مختلف الجمهوريات السوفييتية . وثمة أيضا نظام يجمع بين المركزية واللامركزية في المملكة المتحدة حيث تتلقى المكتبة البريطانية كل شيء ، بينما تتلقى خمسة مستودعات ثانوية ما تختاره . وهذه المستودعات هي : مكتبة بودليان في جامعة اكسفورد ، ومكتبة جامعة كمبردج ، ومكتبة كلية ترينيتي في دبلن في ايرلندا ، والمكتبتان الوطنيتان في

اسكتلندا وويلز . ومن الأمور الملفتة للنظر هو تلقي بلد نسخا من مطبوعات بلد آخر : فلما أصبحت ايرلندا جمهورية مستقلة في ١٩٢١ ، حافظت كلية ترينيتي في دبلن على حقها في المطالبة بنسخ من الكتب البريطانية ؛ وبالمقابل تتلقى مكتبات الايداع القانوني في بريطانيا مطبوعات ايرلندية . كما يوجد نوع من اللامركزية في ايطاليا حيث تنتفع المكتبتان المركزيتان الوطنيتان في روما وفلورنسا بكل ما يودع بشكل عام ، بينما تتلقى المكتبات العامة الرئيسية في مختلف الأقاليم نسخة من المصنفات المطبوعة في الاقليم . وقد يبدو أنه أيا كانت الترتيبات الأخرى الموجودة لادارة مسألة الايداع القانوني ولتطبيق اللامركزية على جزء من الانتاج الوطني على أساس اقليمي ، فان كل بلد ذي مكتبة وطنية يضمن تلقي هذه المكتبة نسخة أو نسخ لكل ما يجري طبعه في البلد بحيث يتم الحفاظ على تكامل المجموعة الوطنية . وبالطبع يضمن ذلك في معظم البلدان عن طريق تكليف المكتبة الوطنية بادارة مسألة الايداع القانوني .

٢,٣,٩ وسواء أكان الايداع مقصورا على مستودع مركزي أو كان لامركزيا ، فانه يلاحظ أن عدد النسخ التي ينبغي ايداعها تختلف أيضا اختلافا كبيرا من بلد لآخر بحسب الأهداف المنشودة ودرجة استقلال صناعة النشر أو خضوعها لرقابة الحكومة . وفي البلدان الاشتراكية حيث تدير الحكومة عملية النشر أو تفرض رقابتها عليها ، يطلب ايداع عدد من النسخ أكبر من العدد المطلوب في البلدان التي يكون معظم الناشرين فيها من المؤسسات الخاصة ؛ حيث أنه ليس من الانصاف طلب عدد مفرط من النسخ من شركات تعتمد على المبيعات من أجل البقاء . وقد اعترفت بذلك مثلا البلدان التي أقامت تفرقة واضحة بين عدد النسخ التي ينبغي للناشرين الخصوصيين ايداعها (فتطلب في كوريا نسختان ، وفي نيجيريا ثلاث نسخ) وبين عدد النسخ المطلوبة من الوكالات الحكومية (فتطلب في هذين البلدين على التوالي ٤٠ و ٢٥ نسخة) . ولكنه يطلب في معظم البلدان من الناشرين الخصوصيين والوكالات الحكومية ايداع نفس العدد من النسخ . ويتراوح هذا العدد ما بين نسخة واحدة فقط في استراليا وبورما وغواتيمالا ، وست نسخ في بريطانيا كما سبقت الاشارة الى ذلك ، وست نسخ في اسرائيل ، وسبع نسخ في السويد ، وأربع نسخ في فرنسا ، وما الى ذلك . وعندما يقتصر الايداع على مودع لديه واحد فقط ، وهو المكتبة الوطنية في العادة ، يكون عدد النسخ المطلوبة بوجه عام نسختين أو ثلاث نسخ ، أي نسخة للحفظ ، ونسخة للاستعمال ، وأحيانا نسخة للببليوغرافيا الوطنية ، كما تختلف الأعداد بحسب نوع المطبوعات (فمثلا تطلب في السويد سبع نسخ من الكتب والكتيبات ، وثلاثة نسخ فقط من الجرائد ؛ وفي النمسا تطلب خمس نسخ تقريبا من الكتب والكتيبات ، وعشر نسخ تقريبا من المجلات) كما تختلف بحسب سعر المطبوع (فيطلب عدد أقل من النسخ بالنسبة للطبعات الفاخرة في فرنسا وكندا وبلجيكا ، وغيرها) عندما يشكل ايداع الحد الأقصى من النسخ عبئا ماليا مفرطا (١٣) .

٢,٣,١٠ ومما يفسر كل هذه الاختلافات ، تنوع الأهداف المنشودة من خلال الايداع القانوني ، والتي تفسر بدورها الى حد كبير من خلال التقاليد السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وينبغي لكل بلد أن يحدد في تشريعه الخاص بالايداع القانوني الأساليب التي يجب اتباعها في الايداع ؛ وعلى أية حال ، ترى الدكتورة لون " أن الحد الأدنى المعقول قد يتمثل في نسختين " (١٤) على أن يخفض هذا العدد الى نسخة واحدة بالنسبة لبعض المواد (كالطبعات

الفاخرة الباهظة التكاليف التي تصدر في طبعات محدودة ، أو كالأفلام) . وفي العادة تسري على الصور المصغرة نفس القواعد المطبقة على الكتب والكتيبات سواء أكانت طبعات جديدة من مطبوعات موجودة أو مؤلفات أصلية صادرة في شكل صور مصغرة ؛ الا أنه في البلدان التي توجد فيها سوق محدودة للغاية للصور المصغرة بأي شكل من الأشكال ، قد لا تكون هناك جدوى من ايداعها عندما يكون منتج الصور المصغرة بحاجة الى دعم مالي من المكتبة الوطنية أو من وكالة مناسبة أخرى لمواصلة عمله . وينبغي قبول الاستثناءات من القواعد العامة في التشريعات واللوائح الخاصة بالايداع القانوني عندما يسفر تطبيقها الصارم والموحد عن نتائج سلبية . ولذلك فمن المقترح أن الوضع المثالي هو أن يحدد القانون مبادىء وأهداف وأحكام عامة خاصة بالايداع القانوني ، بينما تتناول اللوائح (التي يكون تعديلها وفقا للظروف أسهل من تعديل القوانين) تفاصيل تطبيق القانون على فئات محددة من المواد التي قد تقتضي شروطا مختلفة .

٢,٣,١١ وأخيرا ، أضيفت هنا بعض النقاط التي لا علاقة لها بهذا الموضوع لاحاطة المسؤولين عن سنّ أو ادارة التشريعات الخاصة بالايداع القانوني علما بها وبغية النظر فيها :
(أ) تقوم المتاحف في العادة بجمع بعض المصنفات كالأوسمة والقطع النقدية والطوابع ، ومع ذلك فمن المرغوب فيه - عندما لا يوجد هناك أي متحف - أن تقوم المكتبة الوطنية بجمع هذه المصنفات ، وأن يتم مساعدتها في هذه العملية عن طريق جعل هذه المصنفات مشمولة بقانون الايداع ؛ (ب) بالرغم من أن المودعين هم في العادة الناشرون والطابعون في البلد ، تقتضي بعض الدول (مثل بلجيكا) من المؤلفين الوطنيين أيضا ايداع نسخ من كتبهم المنشورة في الخارج ، ويتم تحقيق نفس الهدف في بلدان عديدة على أساس طوعي ؛ (جـ) لا ينطبق الايداع القانوني على المنظمات الدولية الحكومية التي تتمتع بالاعفاء من الخضوع لقانون الدولة ، الا أن بعض الهيئات الدولية تقوم بايداع نسخ من مطبوعاتها على أساس طوعي . وبالتالي فان الببليوغرافيا الوطنية لا تشمل هذه المطبوعات ، ما لم تقرر الوكالة الببليوغرافية الوطنية ذلك بارادتها (فعلى سبيل المثال تشمل ببليوغرافيا فرنسا مطبوعات اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ؛ (د) ينبغي أن تخضع للايداع القانوني النسخ المطبوعة من المطبوعات المخزونة في حاسبات والتي تصدر بناء على طلب ، وذلك عندما يراد اتاحتها للجمهور ، ولكن لا داعي لاخضاعها للايداع القانوني عندما يكون الغرض الوحيد منها هو الاستخدام الداخلي لموظفي مؤسسة ما (وفي هذه الحالة تكون بمثابة المحفوظات) ؛ (هـ) ينبغي تشجيع الناشرين والطابعين ، بحسب كل حالة ، على تقديم معلومات ببليوغرافية عن المؤلفين (جنسية كل مؤلف / مؤلفة وهوية المؤلفين الذين يستخدمون اسما مستعارا وما الى ذلك) ؛ بيد أنه من الصعب جعل هذه المسألة اجبارية في جميع الحالات ؛ (و) ينبغي أن يكون المودعون مسؤولين عن ضمان وصول مواد المكتبات بلا تلف عن طريق ربطها وتغليفها بعناية ؛ (ز) ينبغي أن تحدد التشريعات فترة زمنية كأجل للايداع - فتنص بعض القوانين على وجوب تسليم النسخ قبل البيع أو التوزيع بينما تحدد قوانين أخرى مهلة تصل الى أربعة أشهر ، علما بأن أكثر الممارسات شيوعا هي أن يسمح بتأخير الايداع لمدة شهر واحد - وأن تنص أيضا على عقوبات لعدم الامتثال للقانون ، في شكل غرامات عادة على أن تكون كبيرة بحيث تكفي لحث الناشرين على الامتثال للقانون لكي يضمن أن تكون مجموعة المطبوعات الوطنية والببليوغرافيا الوطنية مكتملتين بقدر الامكان ؛ ولكي يحصل المودعون على ما يثبت امتثالهم للقانون ، ينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على ايصالات

اذا ما أرادوا ذلك ؛ (ح) من المقترح أن تكون المواد التي تشحن لأغراض الايداع القانوني معفاة من الرسوم البريدية وأن يوضح ذلك في القانون واللوائح ؛ (ط) في بلدان قليلة ، تتلقى المكتبة الوطنية (كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا) ، النسخ المودعة بموجب القانون الخاص بحقوق المؤلف ، بيد أن الايداع لا يعد شرطا لحماية حقوق المؤلف ، وبالتالي تشير الدكتورة لون الى أنه " من المنطقي ألا يكون هناك ما يدعو الى اقامة أي ارتباط بين الايداع القانوني وبين حماية حقوق المؤلف " (١٥) . وللحصول على مزيد من المعلومات والمشورة بشأن الجوانب الأساسية والثانوية للايداع القانوني ، تعد المبادىء التوجيهية للدكتورة لون من أكثر الوثائق العامة أهمية واستيفاء لأغراض الاستشارة والاستخدام . ولكي يتم تطبيق الايداع القانوني بلا مصاعب ، ينبغي أن تكون هناك علاقات وثيقة وحميمة بين المودعين والمودع لديهم ، وينبغي أن يدرك الناشرون أن من مصلحتهم أن تشكل مطبوعاتهم جزءا من المجموعة الوطنية وأن تدرج في قائمة الببليوغرافيا الوطنية .

٢,٤ مجموعات المصنفات الأجنبية

٢,٤,١ لقد رأينا أن المكتبات الوطنية تجمع كافة المصنفات المنتجة على الصعيد الوطني . ولكنه لم يعد بامكان أية مكتبة وطنية أن تقتني مؤلفات العالم كلها ، بل إنه ينبغي ألا تسعى الى ذلك . فالقاعدة التي لا بد من اتباعها هنا هي الانتقاء ، ويختلف نطاق وحجم المواد الأجنبية التي يتم اقتناؤها من حد أدنى (فالمكتبة الوطنية السويسرية في بيرن لا تقتني من المواد الأجنبية سوى المواد المتعلقة بسويسرا) الى أقصى حد من الطموح (فتحاول مكتبة الكونغرس في واشنطن أن تحصل على جميع المطبوعات الأجنبية التي لها قدر معين من الأهمية ، في جميع الموضوعات ومن جميع أنحاء العالم) . وبين هذين الحدين توجد جميع الدرجات . وقد أجرت المكتبة الوطنية في استراليا أشمل استعراض لهذه الدرجات المختلفة ، بالنيابة عن مؤتمر مديري المكتبات الوطنية ، الذي أشير اليه آنفا (٥) . ويبين الاستعراض تنوع التخصصات العلمية لمختلف أنواع المطبوعات التي تجمعها المكتبات الوطنية ، الا أنه لا يقدم معلومات عن الدرجة التي تلتزمها في قيامها بجمع هذه المواد ولا عن المنطق الذي تتبعه في سياستها ، وهو يشير الى أن المكتبات الوطنية تجمع من المطبوعات المتعلقة بالعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية (الأدب ، والفنون ، والموسيقى ، والقانون ، وما الى ذلك) قدرا أكبر من المطبوعات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا (بما في ذلك الطب والهندسة) . وتتأثر سياسات الاقتناء المذكورة بحجم الميزانية المتاحة ، ونسبة المتعلمين ، وحجم السكان الذين ينتفعون بالخدمات ، والأولويات الوطنية في مجالات التعليم والبحوث ، وتوافر مجموعات أخرى موسوعية أو متخصصة في غيرها من مكتبات البلد . كما تتحدد سياسة المكتبة الوطنية فيما يتعلق باقتناء المصنفات بجغرافية البلد ووسائل الاتصال فيه حيث انها قد تسهل أو تعرقل امكانية الانتفاع بموارد محددة (فعلى سبيل المثال لا يمكن أن تصبح الاعارة بين المكتبات عنصرا هاما من خدمات الاعلام ما لم تكن هناك خدمات نقل وبريد ملائمة) . وفي مناطق عديدة من العالم تتأثر سياسات جمع المصنفات بتوافر مجموعات مصنفات مستخدمة في البحوث في البلدان المجاورة (كما هو الحال في اسكندنافيا حيث يجرى تقسيم مسؤوليات جمع المصنفات على المكتبات الوطنية في أربعة بلدان) (١٦) . وتعتمد بلدان عديدة على امكانية الحصول على بعض المطبوعات من مصدر أجنبي رئيسي ، كمركز المكتبة البريطانية لتوفير الوثائق في بوسطن سبا (١٧) .

٢,٤,٢ وتؤثر جميع هذه العوامل المحلية والدولية على القرارات التي تتخذ بشأن درجة المركزية أو اللامركزية المرغوبة في البلد ، مما يؤثر بالطبع بطريقة مباشرة على سياسة المكتبة الوطنية فيما يتعلق بحجم المطبوعات . كما تتأثر هذه السياسة بعوامل منها ما اذا كانت المكتبة الوطنية تقدم خدماتها أيضا بوصفها المكتبة العامة الرئيسية في العاصمة حيث يوجد مقرها أو انها ليست سوى المكتبة الرئيسية للمراجع أو للاستعارة في البلد . وعندما يتخذ قرار بشأن صلاحيات المكتبة الوطنية فيما يتعلق باقتناء المصنفات وبشأن الميزانية التي تخصص لكتبها ، ينبغي للحكومات ولمديري المكتبات الوطنية أن يأخذوا جميع هذه العوامل في الاعتبار بالاضافة الى الأولويات الوطنية الأخرى ذات الصلة ، كأن يحددوا المجالات الرئيسية التي يودون دعم البحوث فيها ، والبلدان والثقافات الأخرى التي يودون الحفاظ على علاقات وثيقة معها أو اقامة علاقات معها . ومن المجالات التي ينبغي أن يكون للمكتبات الوطنية مجموعة مرجعية كبيرة فيها بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى ، مجال البيليوغرافيا بما في ذلك الفهارس المطبوعة للمكتبات وخدمات التكشيف والاستخلاص ، بحيث يمكنها أن تساعد الباحثين ، بصورة مباشرة أو عن طريق مكتبات بلدهم ، على تحديد وايجاد المصنفات التي تعد ذات صلة بمشروعات بحوثهم ، سواء أكانت متاحة في البلد أو تعيّن استعارتها من الخارج .

٢,٤,٣ وفي معظم البلدان الصناعية تقتني المكتبة الوطنية مجموعات كبيرة من المؤلفات الأجنبية في معظم مجالات البحوث وتحتفظ بها ، رغم أنه في بلدان عديدة تتولى بعض مراكز التوثيق المتخصصة تغطية بعض الفروع العلمية : ومن ناحية أخرى ، تفتقر معظم البلدان النامية الى الموارد المالية التي تلزم لتكوين مجموعات مماثلة من الموسوعات ولاسيما عندما تدير أيضا مكتبات عامة اقليمية تقتضي شراء عدة نسخ من نفس المصنف . كما أن استمرار تكاثر المطبوعات بكميات كبيرة في جميع أنحاء العالم واطراد تزايد تكاليف شراء المواد بعد تاريخ صدورها بفترة طويلة من الأمور التي تقتضي من هذه البلدان أن تتبع سياسة انتقائية الى حد كبير . كما يلاحظ في الطب والعلوم والتكنولوجيا أن سلسلة المطبوعات والمونوغرافات تكون باهظة التكاليف وقت صدورها ، ويبطل استعمالها بعد سنوات قليلة أو يتضاءل الطلب عليها على الأقل . ولحسن الحظ هناك الآن بعض المرافق الدولية للفهرسة واعداد الخلاصات والتي تقدم دراسات بناء على الطلب والتي تستطيع أن تساهم في تخفيض تكاليف اقتناء وتخزين مجموعات كبيرة من المؤلفات العلمية في جميع الفروع . ولا شك في أن كمية الدراسات وغيرها من الوثائق التي تخزن وتنقل الكترونيا ستظل تتزايد في المستقبل ، وأن المعضلة التي سنواجهها هي أن هذه النصوص ستكون أيسر منالا من الناحية التقنية ولكنها ستكون أغلى تكلفة من الناحية الاقتصادية لاسيما في البلدان النامية . ومن ناحية أخرى ، تظل المؤلفات في مجال العلوم الاجتماعية أطول عمرا الى حد ما ، كما يزداد الاهتمام كثيرا بالمؤلفات في مجال العلوم الانسانية والثقافات القديمة وتزداد قيمتها مع مرور الزمن . وأصبح عدد أكبر من الكتب والدوريات الصادرة في الماضي متاحا الآن أكثر من ذي قبل في شكل مستنسخات ، بل وهناك عدد أكبر منها في شكل صور مصغرة . كما أصبح من الممكن الآن اقتناء مجموعات جيدة من المطبوعات التي صدرت في وقت سابق بسعر أقل بكثير من تكلفة شراء النسخ الأصلية من هذه المطبوعات والتي لم يعد من الممكن الحصول على النسخ الأصلية منها بأي حال . وأيا كان الأمر فان معظم المكتبات الوطنية لا تملك الموارد الكافية لاقتناء وتصنيف وتخزين واتاحة جميع المطبوعات اللازمة

لتلبية احتياجات الشعب ، سواء اضطلعت بأعمالها كمكتبة مرجعية فقط أو أعارت المواد على أساس نظام الاعارة بين المكتبات . وكقاعدة عامة لا تستطيع المكتبات الأخرى في البلد أن تلبي كافة احتياجات قرائها ؛ وبالتالي يستحسن تنسيق موارد المكتبات الرئيسية ومراكز التوثيق في البلد . والمكتبة الوطنية هي خير من يستطيع أن يدعم ويراقب تنفيذ خطة وطنية لاقتناء المطبوعات ، وان كانت مجموعة المطبوعات في بعض البلدان قليلة بحيث يقتضي الأمر وجود برامج بديلة لمثل هذه الخطة ، ترمي الى تسهيل التوصل الى موارد أجنبية .

٢,٤,٤ ويمكن أن تكون الخطط الوطنية لاقتناء المطبوعات متفاوتة من حيث درجة اللامركزية بحسب وجود مجموعات أخرى من المؤلفات التي تستخدم في البحوث والتي توجد في العادة في مكتبات الجامعات وفي مراكز التوثيق المتخصصة الرئيسية . وتساهم المكتبة الوطنية في اعداد هذه الخطط وتضم في العادة أكبر مجموعة من المؤلفات في البلد . كما تشترك في الخطط الاقليمية (خطة اسكانديا في اسكندنافيا ، وخطة الرابطة الألمانية للبحوث في جمهورية ألمانيا الاتحادية) (١٨) ؛ واتحاد جنوب شرقي آسيا (اندونيسيا ، وتايلاند ، وسنغافورة ، والفلبين ، وماليزيا) (١٩) ، وما الى ذلك . ولكي تنهض المكتبة الوطنية بأعمالها بفعالية ينبغي أن تكون مجهزة ومستعدة للاضطلاع بدور الجهة الرئيسية التي تعير المطبوعات للمكتبات الأجنبية المتصلة بها ، ولتكون أيضا الجهة المستعيرة الرئيسية للمواد الأجنبية لكي ينتفع بها القراء الوطنيون . وكما ينبغي للمكتبة الوطنية أداء دورها في اطار الاتحادات الدولية ينبغي لها أن تنسق الخطة الوطنية لاقتناء المطبوعات لتضمن التكامل بين أكبر عدد ممكن من مجموعات المؤلفات المستخدمة في البحوث ، أو لتضمن تقليل الازدواج الى أكبر حد ممكن ، لكي يتم استخدام مجموع الأموال ومجموع الموارد البشرية والمادية على أفضل نحو ممكن . وفي بعض البلدان ، تتولى وكالة حكومية عملية التنسيق المذكورة (جمهورية ألمانيا الاتحادية) أو تتولى هذه العملية مكتبات البحوث نفسها (الولايات المتحدة الأمريكية) . وهذا يعني أن المكتبة الوطنية هي التي تقوم في العادة باجراء استعراض لمجموعات المؤلفات المستخدمة في البحوث وباستيفائها . وقد أعدت خطط عديدة للتعاون في اقتناء المصنفات عبر السنين ، بالاستناد الى تفويض السلطات عن مجالات محددة الى المكتبات المشتركة في هذا المجال ؛ بيد أن أحد جوانب النقص التي انطوت عليها هذه الخطط يتمثل في انعدام الرقابة على تنفيذها . أما أسلوب الاستعراض الشامل الذي أعدته مجموعة مكتبات بحوث في الولايات المتحدة الأمريكية ، فتعد حلا طموحا ومعقدا لاستيفاء المعلومات الخاصة بحجم مجموعات المؤلفات المستخدمة في البحوث ، وبتداولها ، في حوالي ٣٥ مكتبة في أمريكا الشمالية . ويجري تنظيم البيانات وفقا للتصنيف المستخدم في مكتبة الكونغرس ، كما يجري ادخال البيانات في الحاسب واتاحتها عن طريق الاتصال المباشر بالحاسب . بيد أن تقييم أهمية المجموعات يفتقر الى قدر كبير من الموضوعية ، ولا يمكن في العادة تحديد قدر ما تتضمنه المجموعات من مواد تقليدية مطبوعة أو من مواد أخرى غير الكتب . وقد ترغب بعض البلدان أو مجموعات البلدان في منطقة ما في استقصاء جدوى اعتماد أو تطويع مثل هذه المنهجية أو صيغة مبسطة منها (٢٠) .

٢,٤,٥ ينبغي تلبية احتياجات الباحثين الوطنيين قدر الامكان دون الاعتماد بصورة مفرطة على المصادر الأجنبية . وسنقدم فيما بعد معلومات اضافية عن الخدمات القائمة على

هذه الخطط التعاونية في اقتناء المصنفات على كل من الصعيدين الوطني والدولي ؛ وقد ذكرت في هذا الموضع لأن أية مشاركة في هذه الخطط تؤثر على طبيعة ونطاق مجموعة المكتبة الوطنية من المؤلفات الأجنبية . وتتمتع المكتبات الوطنية أيضا بوضع فريد فيما يتعلق باقتناء المطبوعات الأجنبية (ولاسيما المطبوعات الحكومية) اذ يمكنها أن تقتنيها عن طريق عمليات التبادل ، وأن تحصل على الهبات من الداخل والخارج . وتوجد عدة نماذج لخطط الاقتناء الوطنية ويختلف الدور الذي تحتله المكتبات الوطنية في اطار كل منها طبقا لذلك (٢١) .

٢,٤,٦ ونتيجة لذلك ، لا يمكن تقديم مبادىء توجيهية تصلح للتطبيق العام ، وكل ما نستطيع قوله هو انه ينبغي في الحالات المثالية ألا تحتوي مجموعات المكتبة الوطنية على نسخ مكررة لمجموعات من المؤلفات الأجنبية موجودة في مكتبات أخرى (مما يعني أنه ينبغي أن يكون هناك ازدواج في النسخ عندما يكون الطلب على مادة معينة كبيرا ويصعب توفيرها لجميع المنتفعين ، عن طريق استعارتها من مكتبة أخرى تكون بحاجة اليها لخدمة جمهورها) وأنه من المستحسن أن تتركز على مجالات يوجد عليها طلب ولا تتوافر بشأنها مواد في المكتبات ومراكز التوثيق الأخرى . وتختلف درجة التركيز على موضوعات أو لغات محددة من بلد لآخر ، وينبغي أن تتأثر مجموعات المكتبات الوطنية باحتياجات المنتفعين أكثر من أي عامل آخر وبالمحيط الذي تؤدي فيها المؤسسة أعمالها . وعلى أي حال ، ينبغي أن تكون المكتبة الوطنية على حد قول ك . و . همفريز " المحرك الرئيسي " في مجال تنمية المجموعات وفقا لاحتياجات البلد كله وفي مجالات عديدة أخرى كما سنرى فيما بعد . وستناقش في وقت لاحق الخدمات التي تقدم استنادا الى هذه المجموعات ، وينبغي أن توجه سياسة المكتبة الوطنية فيما يتعلق بمجموعات المصنفات - بالاضافة الى نطاق الخطة الوطنية لاقتناء المطبوعات - نحو تقديم الخدمات وأن تتحدد أساسا بناء على الاحتياجات ذات الأولوية للمنتفعين بالمكتبات في البلد . ونستنتج مما تقدم أن هناك ضرورة لمراقبة الطلبات ولاعطاء الأولوية لفروع التخصص التي تثبت الاحصاءات ازدياد الطلب عليها .

٢,٥ <u>المخطوطات</u>

٢,٥,١ اتفقت آراء مديري المكتبات الوطنية في ندوة فيينا لعام ١٩٥٨ على أن " <u>صون مخطوطات الوثائق المعاصرة ذات الأهمية الوطنية يعد أحد مهام المكتبة الوطنية</u> " (٢٢) . وقد أكد الاستقصاء الذي أجرته المكتبة الوطنية في استراليا عام ١٩٧٨ أن معظم المكتبات الوطنية في جميع أنحاء العالم تضطلع بهذه المهمة (٢٣) . واستنتج "النهاري" من هذا الاستقصاء الحديث أن " جمع مخطوطات البلد وصونها وتنظيمها " تشكل مهمة ذات درجة عالية من الأولوية من بين مهام المكتبات الوطنية (٢٤) . بيد أنه يلاحظ وجود اختلاف في طبيعة مجموعات المخطوطات ونطاقها من مكتبة وطنية لأخرى إما بسبب وجود تقاليد عريقة أو بسبب وجود مؤسسات أخرى مجهزة للاشتراك في صون هذا الجزء الهام من التراث الوطني . كما يختلف الوضع كثيرا بين البلدان الكبيرة والغنية حيث تقتني مؤسسات كثيرة المخطوطات وغيرها من مواد المحفوظات وتحتفظ بها (كالمكتبة الوطنية ، ودار المحفوظات الوطنية ، والمكتبات أو دور المحفوظات الموجودة في المقاطعات ، والبلديات ، والجامعات ، والكنائس ، وغير ذلك) ، وبين البلدان الصغيرة التي نالت استقلالها حديثا

والتي لا يتولى فيها هذه المهمة سوى مستودع واحد أو بضعة مستودعات . ويمكن أن تطبق اللامركزية في مجال توزيع المسؤوليات على أساس جغرافي ، لاسيما في البلدان الشاسعة التي توجد فيها حكومات اقليمية وحكومة مركزية (الاتحاد السوفييتي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، استراليا ، وما الى ذلك) ، أو على أساس فئات المواد (المخطوطات الأدبية ، الموسيقى ، المحفوظات الادارية الحكومية أو المؤسسية ، وما الى ذلك) ، أو على أساس هذين الأمرين معا . وهناك استثناءات قليلة لقاعدة قيام مؤسسات المحفوظات عادة (دور المحفوظات الوطنية ، ودور المحفوظات الموجودة في المقاطعات ، ودور المحفوظات المحلية) بمسك السجلات العامة ؛ ومن ناحية أخرى ، تتولى المكتبة الوطنية في العادة مسؤولية حفظ الأوراق الشخصية ذات الأهمية الوطنية ولو أننا نجد مع ذلك في بلدان عديدة أوراق كبار الأدباء والمؤلفين الموسيقيين ورؤساء الدول وغيرهم من الشخصيات التاريخية محفوظة في مستودعات عديدة من مختلف الأنواع تسلمتها بموجب وصية في فترة من الفترات . ولا توجد قاعدة عامة في هذا الصدد ، الا أنه يبدو أن هناك درجة أكبر من المركزية في البلدان الصغيرة ولاسيما عندما يتسم الهيكل الاداري والسياسي أيضا بدرجة أكبر من المركزية .

٢,٥,٢ ولئن كان من الواضح في معظم البلدان أن مسؤولية جمع المحفوظات الحكومية تقع على عاتق دور المحفوظات الوطنية (وان كانت بعض الادارات والوزارات والوكالات المنفردة تحتفظ بسجلاتها بنفسها في بعض البلدان) فان المكتبات الوطنية تكلّف في أغلب الأحيان بمسؤولية حفظ الأوراق الشخصية . وينبغي للحكومات أيضا أن تضمن تلافي التنازع بين المكتبات الوطنية والمحفوظات الوطنية فيما يتعلق باقتناء أنواع أخرى من المحفوظات كالمحفوظات الخاصة بالمؤسسات الثقافية والتربوية والتجارية ومؤسسات العمل ، وغير ذلك ، وأن تنشىء جهازا استشاريا ليكفل حل الآراء المتضاربة بين المكتبات ودور المحفوظات فيما يتعلق بأنواع معينة من المواد التي لا يظهر بوضوح انتسابها الى مواد المكتبات أو دور المحفوظات . وقد تنشأ نزاعات أيضا بين المكتبة الوطنية وبين المؤسسات الخاصة والمحلية فيماً يتعلق باقتناء دراسات ذات أهمية ؛ ففي فرنسا تخوّل التشريعات للمكتبة الوطنية "حق الشفعة" عندما يتعلق الأمر بمادة تعتبرها الدولة ذات أهمية بالنسبة لها ، ولكن في معظم البلدان تقتني المكتبة الوطنية هذه المجموعات أو المصنفات بالتراضي وبالنوايا الطيبة من جانب جميع الأطراف . أما مسألة ما اذا كان من الممكن اصدار تشريعات تقضي بايداع جميع الدراسات لدى المكتبة الوطنية أو دور المحفوظات الوطنية بحسب الحالات ، فذلك يعتمد على مدى السلطة التي تتمتع بها الحكومة المركزية بالنسبة للتصرف في الممتلكات الخاصة . بيد أنه يؤمل أن تحتفظ جميع الدول بالأوراق الهامة ، بغض النظر عن نوع النظام السياسي القائم فيها .

٢,٥,٣ وفضلا عن ذلك من المستحب كثيرا أن تحتفظ المكتبات الوطنية بسجلات مجموعات المخطوطات وغير ذلك من مواد المحفوظات الموجودة في مستودعات أخرى في جميع أنحاء البلد بحيث يمكن توجيه الباحثين الى الوثائق التي يحتاجون اليها أينما حفظت . وفي البلدان التي لا تمس فيها حرمة الممتلكات الخاصة ، يمكن لبعض الأسر أن تحتفظ بالأوراق الخاصة ويمكن لها أن تقيد امكانية الانتفاع بها . الا أنه ينبغي للمكتبات الوطنية أن تبذل كل جهد لتضمن ايداع هذه الأوراق في نهاية المطاف لدى مؤسسة مسؤولة ، ولاسيما عندما تكون ذات أهمية تاريخية . وأخيرا ، ينبغي للدول أيضا أن تضع تشريعات أو أن تنظم تصدير مواد

المحفوظات ذات الأهمية بالنسبة للبلد ، لضمان عدم خروج أي جزء هام من تراثها الوطني الى دول أخرى ما لم يتخذ قرار يقضي بغير ذلك بعد تمحيص دقيق من طرف الخبراء . ففي حالة مواد المكتبات ، يضم الفريق المعني بالتمحيص في العادة مدير المكتبة الوطنية أوممثله . وينبغي أن تتمثل مهمة المكتبة الوطنية في صون المخطوطات وغيرها من الوثائق غير المنشورة ذات الأهمية على الصعيد الوطني ، والتي لم يعهد لدور المحفوظات الوطنية بصونها ، شأنها في ذلك شأن مسؤوليتها عن صون التراث الوطني المطبوع .

٢،٦ ومن المقترح القيام بما يأتي :

١ – أن تجمع المكتبات الوطنية مجموع المطبوعات الوطنية بما في ذلك النصوص المخزونة في أشكال جديدة ؛ وفي حالات استثنائية يمكن تكليف مؤسسة ملائمة أخرى بحفظ فئات معينة من المواد ؛

٢ – أن تقتني المكتبات الوطنية المطبوعات الوطنية الراهنة بجميع أشكالها عن طريق الايداع القانوني ؛

٣ – أن تسعى المكتبات الوطنية للحصول على ما لم تحصل عليه من المطبوعات الوطنية التي مضت فترة على صدورها ، وذلك عن طريق شرائها أو عن طريق التبادل أو الهبات ؛

٤ – أن تقتني المكتبات الوطنية مجموعات من المؤلفات الأجنبية اما لتزويد الباحثين والقراء في البلد بمراجع موسوعية وبخدمات اعارة أو لتكميل المجموعات المستخدمة في البحوث في مكتبات أخرى في البلد ؛

٥ – أن تدعم المكتبات الوطنية الخطة الوطنية لاقتناء المصنفات ، وأن تشرف على تنفيذها ، وأن تشترك فيها بغية تفادي ما لا داعي له من ازدواج في المواد قليلة الاستخدام ، وبغية استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية المتاحة على الوجه الأكمل ، وذلك بأن تكفل أكبر حد ممكن من التكامل بين معظم المكتبات المخصصة للبحوث ؛ وهذا يقتضي اعداد قوائم حصر للمجموعات واجراء استقصاءات عن طلبات المنتفعين ؛

٦ – أن تجمع المكتبات الوطنية المخطوطات وغير ذلك من مواد المحفوظات ذات الأهمية على الصعيد الوطني بخلاف السجلات العامة التي تقع مسؤوليتها على عاتق دور المحفوظات الوطنية ؛

١ – اليونسكو

2 National Libraries..., Symposium, p. 112.
3 Ibid., p. 34.
4 Maurice B. Line, The Role of National Libraries: A Reassessment, Libri, vol. 30 (1980), pp. 14-15.
5 In Development of Resource Sharing Networks, National Library of Australia, Canberra, 1979, pp. 41-43.

6 Jean Lunn, Guidelines for Legal Deposit Legislation, Paris, UNESCO, 1981, (PG1-81/WS/23), p. 3.
7 Lunn, p. 1.
8 Lunn, p. 25.
9 Lunn, p. 3.
10 Lunn, p. 11.
11 Canada, Statutes of Canada, 17-18 Elizabeth II, ch. 47: *National Library Act*. See also Pinion, Catherine F., Legal Deposit of Non-book Materials, Wetherby, British Library, 1986, 154 p.
12 Id. Section 11(3).
13 Lunn, Id. pp. 12-13, 21. Also Bjerregard, Estrid. Legal Deposit - Purpose and Scope in Modern Society, in Libri, vol. 23, no. 4, p. 337-343.
14 Lunn, Id. p. 22.
15 Lunn, Id. p. 21.
16 Hakli, Esko, Resource Sharing in Scandinavian Libraries in National Library of Australia, Development of Resource Sharing Networks. p. 189-204.
17 Line, M., British Library Lending Division as a Central Document Supplier, in International Journal of Special Libraries, vol. XVI, no. 4 (1982), p. 209-224.
18 Kaltwasser, G., Bibliotheksplan 73 for the Federal Republic of Germany, in Vosper R. and Newkirk L.I., National and International Library Planning..., p. 51-68.
19 Annuar, H., The Planning of National Libraries in South East Asia, in Vosper R. and Newkirk L.I., National and International Library Planning..., Munich, 1976, p. 80-98.
20 Stam, D. Collaborative Collection Development, IFLA Journal, vol. XII, no. 1 (1986), p. 9-19.
21 Collins, J. and Finer, R. National Acquisition Policies and Systems, Wetherby, IFLA International Office for UAP, 1982, p. - Karthasov, N.S., Formation of V.I. Lenin State Library of the USSR Stocks in Interaction with Libraries and Information of the USSR, IFLA paper (158-NAT-3), Tokyo, 1986, 10 p.
22 National Libraries... Symposium, p. 36.
23 Development of Resource Sharing Networks, p. 42.
24 The Role of National Libraries... p. 42.

٣ - الوكالة الببليوغرافية الوطنية

٣,١ الببليوغرافيا الوطنية

٣,١,١ يوجد ترابط وثيق للغاية ، وفقا لما حصل تأكيده في الفصل السابق ، بين عمليات جمع الكتب الوطنية ، والايداع القانوني ، واعداد الببليوغرافيا الوطنية . فالايداع القانوني وسيلة تخدم غاية . ويؤكد جميع أهل الخبرة في هذا الشأن أن الايداع القانوني اذا كان هدفه الأول هو اقتناء مجموعة كاملة من الكتب الوطنية ، فهدفه الثاني هو تجميع ونشر الببليوغرافيا الوطنية الحديثة . ولذا بات من الضروري ، تيسيرا للانتفاع بالمطبوعات ، اخضاعها للضبط الببليوغرافي . وقد أكد على ذلك المؤتمر الدولي للببليوغرافيات الوطنية الذي عقدته اليونسكو عام ١٩٧٧ ، وأصدر عدة توصيات أثرت تأثيرا كبيرا على انتاج الببليوغرافيات الوطنية خلال السنوات الأخيرة . وقد حدد المؤتمر الأهداف والمهام والأساس لـ " اطار دولي للوكالة الببليوغرافية الوطنية " ، وأعطى دفعة لم يسبق لها مثيل لعملية وضع معايير دولية تيسر تبادل السجلات الببليوغرافية اليدوية أو

المعالجة بالحاسب بين الأمم (١) . وكما حصل في حالة الايداع القانوني ، وضعت ونشرت "مبادىء توجيهية بشأن الوكالة الببليوغرافية الوطنية والببليوغرافيا الوطنية" ، أعدها مكتب ايفلا الدولي من أجل الضبط الببليوغرافي العالمي ، ونشرتها اليونسكو (٢) . وهذا الفصل مستلهم في معظمه من هذه الوثيقة المرجعية .

٣,١,٢ ليست "الوكالة الببليوغرافية الوطنية" في العادة مؤسسة مستقلة (فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية مثل المعهد الببليوغرافي في اسبانيا) ، وانما هي بصورة شبه دائمة قسم من المكتبة الوطنية . ولما كانت مهمتها الأولى هي تجميع الببليوغرافيا الوطنية ، فمن الأفضل أن تتولى ادارة الايداع القانوني ، ويكون لها النفوذ الكامل للحصول على جميع المطبوعات الوطنية . وليست " الوكالة الببليوغرافية الوطنية " ، منظمة على نفس المنوال في كافة المكتبات الوطنية ، ولا تحتل نفس الموقع داخل بنية المكتبة . ولكن المهم هو أنها تؤدي الوظائف الأساسية المنتظرة منها ، وأن توفر لها الموارد البشرية والتقنية اللازمة للاضطلاع بها . وقد ظلت المكتبات زمنا طويلا تفهرس مجموعاتها ، بما في ذلك مجموعاتها من المطبوعات الوطنية ، وبذلك أتاحت الانتفاع بمواردها الخاصة عن طريق الببليوغرافيا . وقد نشر عدد كبير من المكتبات الوطنية وغيرها من المكتبات الأخرى فهارس مقتنياتها ، وهكذا لم تقتصر على توفير قائمة بما لديها للمنتفعين المحليين فحسب ، بل أيضا لجمهور وطني دولي من القراء . ومن تلك المكتبات نذكر مكتبة الكونغرس في واشنطن ، والمكتبة البريطانية في لندن ، والمكتبة الوطنية في باريس ، ومجموعات البحوث في مكتبة نيويورك العامة ، وغيرها . وهذه الفهارس أدوات ببليوغرافية لا غنى عنها ، تستخدمها المكتبات في كافة أنحاء العالم ، كما هي حال " الفهارس الموحدة " المنشورة ، التي توفر مفتاح المجموعات الموجودة لدى المكتبات الرئيسية في بلد ما ، مثل الفهرس الوطني الموحد الذي تنشره مكتبة الكونغرس ، أو تكون ذات نطاق دولي مثل ESTC (فهرس العناوين المختصرة للقرن الثامن عشر) المذكور آنفا أو (الفهرس الجامع للمطبوعات التي ظهرت في فجر الطباعة - قبل عام ١٥٠١) (Gesamtcatalog der Wiegendrucke) (٣) ، الخ . الا أن أي واحد من هذه الفهارس لا يمكن أن يكون بديلا عن ببليوغرافيات وطنية منشورة ، وحديثة وموثوق بها وكاملة (بعضها متوافر أيضا على أشرطة تقرأ بالآلة) ، تمثل كل منها مساهمة لا غنى عنها في سبيل الضبط الببليوغرافي العالمي . ويهدف البرنامج طويل الأجل في مجال الضبط الببليوغرافي العالمي ، الذي ترعاه اليونسكو وايفلا ، الى هدف دولي رئيسي في مجال المكتبات - ألا وهو ضبط وتبادل المعلومات الببليوغرافية على نطاق العالم بأسره . وهذا يفترض أن تؤلف جميع الوكالات الببليوغرافية الوطنية شبكة تقوم على قبول نفس المهام الأساسية وتتوخى حدا أدنى من المعايير المشتركة . وهناك ببليوغرافيات أخرى شتى ، وجارية ، يراد بها تلبية احتياجات خاصة عند فئات معينة من المنتفعين . الا أن المسؤولية عن انتاج وتوزيع السجلات المرجعية لكافة المطبوعات التي تصدر في القطر تقع على عاتق الوكالة الببليوغرافية الوطنية (٤) .

٣,١,٣ وينبغي للوكالة الببليوغرافية الوطنية ، أيا كانت المهام التي تضطلع بها ، أن تضع على رأس أولوياتها تجميع ونشر الببليوغرافيا الوطنية الحديثة . وانه لمن أهم الأمور أن يتصف العاملون في الوكالة الببليوغرافية الوطنية بأعلى مستوى من الكفاءة ، ضمانا لاعداد السجلات الببليوغرافية للمطبوعات الوطنية بالقدر الكافي من الدقة والتفصيل

معا . فهذه السجلات المرجعية تعتبر عادة السجلات المعتمدة بالنسبة للمطبوعات التي تشملها تلك السجلات ، ونظرا لتوزيعها على المستويين الوطني والدولي ، فان المكتبات التي تقتني المطبوعات الموصوفة فيها ، تنسخها بالكامل . وهذه " الفهرسة بالنسخ " (بمقابل الفهرسة الأصلية) توفر مقدارا كبيرا من الوقت والتكاليف ، ولذا فمن الأهمية بمكان أن يكون السجل المرجعي على درجة عالية من الجودة . ونظرا لأن الببليوغرافيا الوطنية الحديثة ستكون غدا ببليوغرافيا للمطبوعات القديمة ، ينبغي انتاجها بطريقة تجعل ما تحتويه وتنشره من السجلات دائم القيمة . ان الببليوغرافيا المجمعة هي مفتاح المطبوعات الوطنية ، فهي من ثم أداة أساسية لجميع الذين يضطلعون ببحوث تتناول تاريخ البلاد بكافة جوانبه .

٣,١,٤ ولهذه الأسباب ، ينبغي أن تكون الببليوغرافيا الوطنية شاملة قدر الامكان والمتوقع أن يكون تحقيق ذلك أسهل في البلدان الصغيرة ذات الانتاج الضئيل في مجال المطبوعات ، ولكن حتى البلدان الكبيرة ، ذات الانتاج الضخم من المطبوعات ، تكون حريصة على تغطية معظم المطبوعات ، وان جاز استبعاد بعض المواد ذات القيمة المحدودة من منظور البحوث : اذ يمكن في بعض هذه الحالات أن يوجد سجل مختصر بها في فهرس المكتبة (اليدوي أو المعالج بالحاسب) ، ولكنه لا يدرج بالضرورة في الببليوغرافيا الوطنية المنشورة . وفي معظم البلدان يتطابق (بتفاوت) ما تغطيه الببليوغرافيا الوطنية مع ما يغطيه الايداع القانوني . وقد بين الاستقصاء الذي أجرته المكتبة الوطنية في استراليا والمشار اليه آنفا ، أن تغطية الببليوغرافيات الوطنية هي على النحو التالي : مونوغرافات ، ٤٤ ؛ دوريات جديدة ، ٤٣ ؛ مطبوعات حكومية ، ٢٧ ؛ خرائط ، ٢٤ ؛ صحف ، ٢٣ ؛ أطروحات ، ١٨ ؛ مدونات موسيقية ، ١٦ ؛ مسجلات صوتية ، ٦ ؛ مع قدر أقل من قوائم الأفلام ، ومسجلات الفيديو ، والأشكال المصغرة ، ومجموعات المواد التعليمية ، والصور المطبوعة ، والملصقات ، الخ . وتكشف استقصاءات أخرى عن بعض الفروق ، لكنها على العموم تؤكد نتائج الاستقصاء الإسترالي (٥) . ويجدر التأكيد على أن الببليوغرافيا الوطنية ، مثلما أوصى به مؤتمر ١٩٧٧ الدولي ، يجب أن تشمل المطبوعات الصادرة بأية لغة (وأن لا تقتصر على اللغة أو اللغات الرسمية) ، وأن تكون السجلات مكتوبة بلغة المطبوع . وتضم بعض الببليوغرافيات الوطنية مطبوعات لمؤلفين وطنيين نشرت في الخارج ، بل ان بعضها يشتمل على سجلات للمطبوعات الصادرة في أقطار أخرى باللغات الرسمية للبلاد ، وتغطي بعض الببليوغرافيات الأخرى المطبوعات المتعلقة بالبلاد والمنشورة في أي مكان . ومن المفضل في هذه الحالات جمع هذه السجلات في فصول مستقلة ، تلحق كتكملة للببليوغرافيا الوطنية التي يراد بها أساسا أن تشمل المطبوعات الوطنية . واذا لم توضع قائمة منفصلة بسجلات تلك المطبوعات الأجنبية ، ينبغي تمييزها عن المطبوعات التي لا تحمل الصفة الوطنية باستعمال نجمة أو أي رمز آخر مناسب . ومهما يكن من أمر فانه ينبغي أن تكون الببليوغرافيا الوطنية مسبوقة بمقدمة تذكر بوضوح ما تغطيه الببليوغرافيا الوطنية ، وتبين تماما المطبوعات المدرجة فيها والمستبعدة منها .

٣,١,٥ وينبغي أن تتضمن المقدمة اشارة الى تواتر النشر ، وشرحا لترتيب المعلومات ، وتورد قائمة بالمختصرات وبالمصطلحات الخاصة (مع تعريفاتها) ، والقواعد المتبعة في الفهرسة ، وموجزا عن الترتيب التصنيفي (ان وجد) ، ونظام ترتيب الملفات ، وقائمة بالفهارس الموضوعة . وينبغي أن تتضمن صفحة العنوان ما يلي : (١) عنوان الببليوغرافيا ،

(٢) الفترة التي يغطيها الاصدار ، (٣) مكان النشر ، (٤) اسم الناشر ، (٥) تاريخ النشر . وينبغي أن يتضمن الوجه الآخر من صفحة العنوان اشارة الى حفظ حقوق المؤلف ، ومدخل الفهرسة أثناء النشر ، وسعر الاشتراك . ويؤمل أن تطبع على ورق من قطع متعارف عليه دوليا (ويفضل أن يكون : A4) . فمن الأهمية بمكان ، عند نشر البيليوغرافيات الوطنية (أو غيرها من المطبوعات) ، أن تعتمد الوكالات البيليوغرافية الوطنية ، المعايير الدولية المتعارف عليها . ونظرا للدور الهام الذي ينبغي أن تؤديه في وضع المعايير والترويج لها ، فعليها أن تلتزم بالمعايير التي تنادي بها .

٣,١,٦ الا أن هناك بعض البلدان التي لا تكون الموارد المخصصة عندها للوكالة البيليوغرافية الوطنية ، كافية لفهرسة المطبوعات الوطنية بالكامل . كما يؤسف لوجوب استبعاد بعض المطبوعات التي تعتبر أقل أهمية للاقتصار على ذكرها في السجلات المختصرة . وبالطبع لا يؤمل في هذه الحالات الا أن تزاد الموارد البشرية والمالية بحيث يصبح من الممكن في زمن لاحق ادراج أنواع مستبعدة في الوقت الحاضر ، ورفع مستوى السجلات المختصرة . غير أن التجربة أثبتت أن عملية التدارك هذه نادرا ما تتحقق ، في الظروف الراهنة التي أخذ فيها النشر يتزايد تدريجيا في معظم البلدان . ولذا يقترح أن تخصص الحكومات للوكالات البيليوغرافية الوطنية الموارد اللازمة لتمكينها من المعالجة الكاملة لأكبر قدر من المطبوعات ، من كافة الأنواع . ولا يوجد مدونة مقبولة دوليا لقواعد الفهرسة ، لكن هناك ثلاث مجموعات من القواعد المتبعة في بلدان كثيرة ، وهي : (١) القواعد الموحدة التي وضعتها لجنة الفهرسة في الاتحاد السوفييتي ، وتستخدم في جمهوريات الاتحاد السوفييتي وبعض بلدان أوروبا الشرقية ؛ و (٢) Regeln Für Die Alphabetische Katalogisierung (RAK) (قواعد الفهرسة الأبجدية) المتبعة في معظم البلدان الناطقة بالألمانية ؛ (٣) والأكثر شيوعا ، الـ Anglo-American Cataloguing Rules (AACR2) (قواعد الفهرسة الأنجلو - أمريكية) ، المعمول بها ليس فقط في البلدان الناطقة بالانجليزية ، بل أيضا في كثير من البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية واسكانديناڤيا وآسيا . كما يوجد عدد من القواعد الوطنية التي لا تتوافق مع أي من مجموعات القواعد الدولية .

٣,١,٧ لحسن الحظ ، أخرج مكتب الضبط البيليوغرافي العالمي التابع لايفلا خلال العشرين عاما الأخيرة ، معايير دولية للوصف البيليوغرافي (ISBD) ، وقد تم دمجها في كثير من مدونات قواعد الفهرسة الدولية والوطنية ، بحيث بلغ توحيد المعايير الآن درجة أعلى من ذي قبل ، في مجال توفير الوصف الشامل للمطبوعات في السجلات البيليوغرافية . وكان أول ما تم وضعه هو معيار دولي عام للوصف البيليوغرافي (ISBD) ، ثم صدر بعد ذلك معيار خاص بالمونوغرافات ((ISBD (M)) ، وآخر خاص بالمسلسلات ((ISBD(S)) ثم للمواد الأخرى غير الكتب ((ISBD(NBM)) ، وللخرائط ((ISBD(CM)) ، وللمدونات الموسيقية المطبوعة((ISBD(PM)) ، وللكتب القديمة ((ISBD(A)) . وهناك أيضا نوعان من المعايير تم نشرهما وشاع استخدامهما في الوصف البيليوغرافي وهما : الترقيم الدولي الموحد للكتب (ISBN) ، والترقيم الدولي الموحد للدوريات (ISSN) . وهذان الأخيران أداتان تتميزان بالفعالية وتوفير الوقت في تحديد المطبوعات واسترجاعها . وسيرد المزيد من البيانات عن هذين النظامين الدوليين فيما بعد . ان توحيد معايير الوصف البيليوغرافي يسهم في تخفيض تكاليف الفهرسة في داخل كل بلد من البلاد وفي الخارج ، وفي تيسير امداد المنتفعين بخدمات المكتبات . فهو يمكّن

المكتبات من ادراج البيانات في فهارسها الخاصة بدون تغييرات أو اضافات الا ما ندر ، وذلك سواء أكانت لا تزال تشتري بطاقات الفهارس أو مداخل النسخ من الببليوغرافيات المطبوعة أو من بنوك البيانات الببليوغرافية .

٣,١,٨ إن الحاجة الى توحيد المعايير تعتبر أشد الحاحا بالنسبة للمكتبات التي تستخدم فهارس تقرأ بالآلة . وقد أصبح الكثير من الوكالات الببليوغرافية الوطنية ينتج ببليوغرافيات وطنية بشكل يقرأ بالآلة ، ويستطيع تقديم خدمات اضافية سيرد وصفها فيما بعد . وفي سبيل انشاء هذه السجلات التي تقرأ بالآلة وتبادلها بين النظم الآلية ، استحدثت أشكال وطنية من أجل معالجة السجلات بالآلة (مثلا MARCAL, CANMARC, LC/MARC ، الخ) وسرعان ما اتضحت الحاجة الى صورة دولية من نظام مارك (MARC) لتيسير تبادل السجلات على المستوى الدولي ، دون اللجوء الى برنامج أو برامج تحويل . عندئذ استحدث النظام الدولي الموحد UNIMARC ، وتولت لجنة خبراء أنشأها مؤتمر مديري المكتبات الوطنية ، وهي لجنة شبكة نظام مارك الدولي بحث المشكلات التي تنشأ عن ترجمة السجلات الوطنية الموضوعة وفقا لنظام مارك الى شكل موحد متعارف عليه عالميا ، لنظام مارك ، وبحثت من الناحية الأخرى ، المشكلات التي تنشأ عن ترجمة السجلات الأجنبية الموضوعة في شكل نظام مارك الموحد الى الشكل الوطني . ومنذ وقت قريب ، ونظرا لاطراد تزايد عدد المكتبات الوطنية التي تنتج سجلات وفقا لنظام مارك ، تم تجميع الأعمال الجارية على الصعيد الدولي والهادفة الى استحداث معايير ببليوغرافية في كلا الشكلين اليدوي والآلي وتحسينها وترويجها ، في اطار برنامج واحد من برامج ايفلا وهو برنامج UBC/IM (ضبع/ مارك الدولي) ، ويمكن الحصول على المعلومات التفصيلية والمشورة بشأن تطبيق المعايير الدولية على الببليوغرافيات الوطنية ، من مكتب مارك الدولي التابع للضبط الببليوغرافي العالمي (UBC/IM) ، الواقع مقره في المكتبة البريطانية في لندن . وقد أصدر هذا المكتب مطبوعات كثيرة لا غنى عنها تعالج موضوعات مختلفة مثل العناوين المشتركة ، وأسماء الأشخاص والدول ، ومعايير الفهرسة أثناء النشر ، وغير ذلك .

٣,١,٩ ويمكن أن يكون اعداد الببليوغرافيا الوطنية مركزيا (كما هو الحال في معظم البلدان) وقد يكون لامركزيا ، عن طريق تكليف مراكز أخرى خبيرة باعداد السجلات الببليوغرافية الخاصة بفروع معرفية أو لغات أو كتابات معينة . وفي حالة اللامركزية يتحتم على الوكالة الببليوغرافية الوطنية أن تتولى مراقبة جودة الانتاج . ويمكن اصدار الببليوغرافيا المطبوعة أسبوعيا أو شهريا أو فصليا أو سنويا ، تبعا لحجم المطبوعات السنوي وللموارد المتوافرة للوكالة . وفي بعض البلدان التي تكون الببليوغرافيا الوطنية فيها ضخمة ومؤتمتة ، تنتج الببليوغرافيا أيضا على بطاقات مصغرة (COM) وتجمع بتكاليف منخفضة . كما يمكن بطبيعة الحال أن تشتري المكتبات الأخرى الكبيرة أشرطة وتدرجها في أنظمتها ، عندما يكون اقتناء المطبوعات الوطنية من الضخامة بحيث يبرر هذه المبادرة .

٣,١,١٠ الا أن هناك عنصرا هاما في السجلات الببليوغرافية ، لا يوجد بشأنه معايير دولية متعارف عليها ، الا في مرافق الفهرسة المتخصصة الدولية ، وهو تحديد المطبوعات على أساس الموضوعات . وفي الببليوغرافيات الوطنية ، تم على العموم وضع العناوين

المستخدمة في فهرسة الموضوعات ، على ضوء البيئة الفكرية للبلاد . ولذا لا يوجد معايير دولية لتحليل موضوعات المطبوعات الوطنية في الببليوغرافيات الوطنية (باستثناء ما يوجد من أجل نظم التصنيف) . وقد نشرت بعض القوائم بعناوين الموضوعات واستخدمت في وضع قوائم وطنية تنطوي على بعض الفوارق التي فرضتها البيئة الثقافية الوطنية . ونذكر من تلك القوائم : قائمة عناوين الموضوعات لمكتبة الكونغرس ، وخلاصة المكتبة البريطانية (٦) ؛ وبالفرنسية ، قائمة عناوين الموضوعات الببليوغرافية ، وغيرها . كما أنه لا يوجد نظام تصنيف يمكن التوصية به بوصفه الوحيد الذي ينبغي اتباعه عالميا . ومع ذلك فقد أوصى المؤتمر الدولي بأن يتم ترتيب العناوين في الببليوغرافيات الوطنية وفقا لأحد أنظمة التصنيف المعمول بها دوليا ، مثل التصنيف العشري العالمي (UDC) أو تصنيف مكتبة الكونغرس ، أو تصنيف ديوي العشري ، مع العلم بأن هذا الأخير هو الأكثر استخداما في جميع أنحاء العالم . فنظم التصنيف هذه تسهل الرجوع الى المطبوعات متى تعيّن موضوعها أو تخصصها لاسيما عند تتبع الاصدارات الجارية أو المجمّعة للببليوغرافيات الوطنية المطبوعة . الا أنه يفضل ، عند البحث في الفهارس التي تقرأ بالآلة ، اتباع نهج أكثر تطورا ، مثل نهج خلاصة المكتبة البريطانية أو غيرها من القوائم البالغة التطور في فهرسة عناوين الموضوعات .

٣,٢ الأنشطة الببليوغرافية الأخرى

٣,٢,١ ينبغي أن تضطلع الوكالة الببليوغرافية الوطنية أيضا بمسؤولية تجميع ونشر الببليوغرافيا الوطنية الاسترجاعية . لم تنشأ المكتبات الوطنية في عديد من البلدان الا حديثا ، ولاسيما بلدان العالم الثالث التي كانت سابقا مستعمرات ، كما أن الببليوغرافيات الوطنية هي أيضا حديثة العهد . فهناك حاجة الى فرض الضبط الببليوغرافي على المطبوعات الصادرة قبل انشاء الببليوغرافيات الوطنية ، لا في هذه البلدان وحسب ، بل أيضا في البلدان الصناعية ، حيث سبقت الطباعة بسنين كثيرة (لا بل بقرون !) تجميع ببليوغرافيا وطنية بالمعنى الحديث . وقد قطعت فهارس بعض المكتبات القديمة الكبيرة شوطا بعيدا في سبيل تغطية المطبوعات الوطنية الصادرة في زمن أسبق ، بل ومطبوعات بلدان أخرى كثيرة ، بما في ذلك البلدان التي كانت مستعمرات ، ومثل ذلك الفهارس المطبوعة التي تصدرها مكتبة المتحف البريطاني (التي أصبحت تسمى المكتبة البريطانية) ، وفهارس المكتبة الوطنية بباريس ، والفهرس الموحد الوطني لمكتبة الكونغرس ، وكذلك فهارس المكتبات المتخصصة لدى السلطات الاستعمارية سابقا مثل مكتب الهند في لندن . فهذه المشروعات الاسترجاعية ، مثل الـ ESTC (فهرس العناوين المختصرة للقرن الثامن عشر) الخاص بالمطبوعات الصادرة باللغة الانجليزية خلال القرن الثامن عشر ، والمتقدم ذكره ، توفر سجلات لعدد كبير جدا من الكتب الصادرة خلال تلك الفترة في كثير من البلدان .

٣,٢,٢ وقد تقدمت الاشارة الى استخدام الترقيم الدولي الموحد للكتب (ISBN) والترقيم الدولي الموحد للدوريات (ISSN) في السجلات الببليوغرافية . انهما يسهلان تحديد بلد النشر ، واللغة والناشر والمطبوع نفسه في لمح البصر . وقد بدأ العمل بنظام ISBN (اسبن) على أيدي بعض الناشرين ، وتضطلع بادارته والترويج له في كثير من البلدان رابطات الناشرين ، أو ناشرون يتصرفون نيابة عن دور النشر . وفي بلدان أخرى تتولى

الوكالة الببليوغرافية الوطنية توزيع مهام الترقيم الدولي الموحد للكتب ومراقبته ، بينما تضطلع وكالة اسبن الدولية ، الواقع مقرها في المكتبة الوطنية للممتلكات الثقافية البروسية في برلين ، بالتنسيق على الصعيد الدولي بين أعمال مراكز اسبن الوطنية . ومن جهة أخرى ، تقوم وحدة مختصة داخل الوكالة الببليوغرافية الوطنية بتوزيع مهام الترقيم الدولي الموحد للدوريات (ISSN) على المطبوعات المسلسلة ، وتؤدي دور المراسل الوطني للمركز الدولي لتسجيل المطبوعات المسلسلة بباريس ، الذي يدير الشبكة الدولية لبيانات المسلسلات (شيم) ، التي أسستها اليونسكو ويشرف عليها مجلس دولي حكومي .

٣,٢,٣ ويتزايد تزايدا مطردا عدد البلدان التي تقوم فيها الوكالة الببليوغرافية الوطنية بطريق التعاون مع الناشرين بتطبيق نظام للفهرسة أثناء النشر ، وهذا يوفر قبل صدور المطبوعات وصفا ببليوغرافيا مؤقتا ، يعد استنادا الى مسودات الصفحات وينشر في المطبوع نفسه . وتدرج بعض الببليوغرافيات الوطنية مداخل الفهرسة أثناء النشر هذه في الببليوغرافيا المطبوعة ، ثم يستعاض عنها بالسجلات النهائية عندما تصل المطبوعات الكاملة ذاتها الى أيدي العاملين في الوكالة . وقد نشر مكتب مارك الدولي التابع للضبط الببليوغرافي العالمي (UBC/IM) ، معايير موصى بها للفهرسة أثناء النشر (٧) ، وذلك على أثر اجتماع دولي عقد في المكتبة الوطنية الكندية عام ١٩٨٢ . وفي بعض البلدان الكبيرة ، حيث تم النشر في عدة مراكز بعيد بعضها عن بعض ، تم تطبيق نظام لامركزي للفهرسة أثناء النشر ، أسندت بموجبه الى بعض المكتبات الأخرى مسؤولية اعداد مداخل من أجل الناشرين المحليين أو الاقليميين .

٣,٢,٤ ولا ينتظر بالطبع من الوكالات الببليوغرافية الوطنية أن تقتصر على الالتزام بالمعايير الدولية المتعارف عليها ، بل أيضا أن تروج لاستخدامها في المكتبات الأخرى داخل البلاد ، أو على الأقل أن تروج لاستخدام معايير وطنية متفقة مع تلك المعايير . وفي سبيل تحقيق ذلك ، ينبغي أن تسدي الوكالات الببليوغرافية الوطنية المشورة والارشاد عن طريق مطبوعات ملائمة ، وعن طريق حلقات عمل ودورات تدريبية . وينبغي أن تتولى الوكالة الببليوغرافية الوطنية وضع قواعد الفهرسة الوطنية وأن تراجعها أو تعدلها بالتعاون مع خبراء آخرين من مكتبات الوطن . فمثل هذا التعاون لا يؤتي فقط نتيجة أفضل في مجال القواعد والمعايير ، بل يجعل قبولها بوجه عام أسهل مما لو لم يوجد مثل هذا التعاون . كما أن التعاون بين دور النشر أمر حاسم بالنسبة لنجاح نظام الترقيم الدولي الموحد للكتب ونظام الفهرسة أثناء النشر . وينبغي أيضا أن تعد الوكالة الببليوغرافية الوطنية بصورة متواصلة ملفات معتمدة بأسماء المؤلفين وبأسماء الهيئات الرسمية والرابطات ، مع التغيرات والاحالات المزدوجة ، الخ . لأن هذا يشكل أداة أساسية لتوحيد معايير السجلات الببليوغرافية . وقد نشر مكتب الضبط الببليوغرافي العالمي التابع لايفلا ، بعد عدة سنوات من الدراسة والمشاورة ، " المبادىء التوجيهية لاعداد المداخل المعتمدة والمرجعية " (٨) . كما ينبغي أن تضع الوكالة الببليوغرافية الوطنية قواعد لتدوين السجلات بأبجديات غير أبجدية اللغة الوطنية . إن أنظمة ايزو غير مقبولة في جميع البلدان ، أما الأنظمة التي وضعتها مكتبة الكونغرس لاستخدام الأبجدية والأرقام الرومانية فقد أصبحت معمولا بها في بلدان كثيرة . ولذا ينبغي أن تبين الوكالة الببليوغرافية الوطنية النظام الذي تعتمده وتروج له . وقصارى القول انه يفترض في الوكالة الببليوغرافية الوطنية أن تكون "المحرك الأول"

في جميع ميادين المعالجة البيبليوغرافية على المستوى الوطني ، اذ ينبغي أن تكون العنصر الوطني العضو في الشبكة البيبليوغرافية الدولية .

٣,٢,٥ والوكالة البيبليوغرافية الوطنية هي أيضا المركز الوطني لتبادل السجلات البيبليوغرافية على الصعيد الدولي ، أي : توزيع السجلات الوطنية المسجلة على أشرطة ، واستيراد الأشرطة الأجنبية المسجلة وفقا لنظام مارك لاستخدامها داخل البلاد ، في كل من المكتبة الوطنية ذاتها وفي المكتبات الأخرى التي تحتاجها وتستطيع تحمل أعبائها . وقد وضع مؤتمر مديري المكتبات الوطنية نموذج اتفاق لتبادل السجلات المعدة وفقا لنظام مارك ، ويستعرض بصورة دورية المشكلات المتعلقة بهذه المبادلات ، عن طريق لجنة شبكة نظام مارك الدولي ، التي أنشأها (والتي أصبحت الآن أيضا لجنة استشارية من لجان ايفلا) . ويجدر هنا أن نشير الى وجود بنوك موازية للبيانات في مجال السجلات البيبليوغرافية ، لبعض الفروع العلمية ، لاسيما في مجال فهرسة مقالات المجلات وأعمال المؤتمرات.ووضع الخلاصات لها (مثل : Chemical Abstracts (الخلاصات الكيميائية) ، و Biological Abstracts (الخلاصات البيولوجية) ، و Bulletin signalétique du CNRS (النشرة الوطنية التي يصدرها المركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية) ، و Referationyj Zhurnal (مجلة دليل المقالات العلمية في الاتحاد السوفييتي) ، و Index Medicus (مرجع البيبليوغرافيا الطبية) ، الخ ...) . وتعد هذه الأدوات البيبليوغرافية المتخصصة مكملات لا غنى عنها للبيبليوغرافيات الوطنية ، فهي ليست بديلة عنها ، اذ أن كلا منهما يؤدي وظيفته الخاصة ، وهي لا تشمل المسلسلات التي تصدر في أقل البلدان نموا الا بصورة محدودة للغاية .

٣,٢,٦ وتشكل بعض المكتبات الوطنية أيضا مراكز وطنية للاتصال المباشر بواسطة الحاسب ، بشأن المطبوعات الطبية (MEDLINE) وهي شبكة أنشأتها المكتبة الوطنية للطب في الولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف ضبط المطبوعات الطبية . وتسهم بعض المكتبات الوطنية بتقديم سجلات لشبكات معلومات دولية متخصصة مثل الشبكة الدولية للمعلومات الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا الزراعية ، أغريس ، والشبكة الدولية للمعلومات النووية ، اينيس ، وكذلك لبنوك بيانات اقليمية متخصصة . بيد أن المعايير البيبليوغرافية المعمول بها في معظم شبكات المعلومات المتخصصة تختلف عن المعايير من طراز مارك التي تضعها المكتبات . ولذا استحدثت اليونسكو في السنوات الأخيرة الشكل الموحد للاتصال وما يلزمه من البرامج الجاهزة ، تيسيرا لتبادل البيانات بين أوساط المكتبات من جهة ، وأوساط شبكات المعلومات من جهة أخرى . وقد أصبح الشكل الموحد للاتصال معمولا به لدى عدة وكالات بيبليوغرافية وطنية في العالم الثالث . وبالمقابل ، استحدثت بعض شبكات المعلومات المتخصصة ، مثل المجموعة المتكاملة لشبكات المعلومات التي تعالج بالحاسبات الصغيرة (ميني ايزيس) ، برامج جاهزة موافقة لنظام مارك الموحد ، تسهل الانتفاع بسجلات البلدان الأخرى المعدة وفقا لنظام مارك . والمهم ، على أي حال ، هو أن تكون الشبكة البيبليوغرافية الوطنية قادرة على معالجة السجلات الأجنبية ، دون الاضطرار الى اعادة انشائها أو تعديلها بتكاليف باهظة ، وأن تكون قادرة بدورها على انشاء سجلات تستوعبها النظم الأخرى من وطنية وأجنبية . وهذا هو ما يسعى اليه الضبط البيبليوغرافي العالمي .

٣,٢,٧ وبالطبع ، ينبغي أن تشجع الوكالة البيبليوغرافية الوطنية البيبليوغرافيين الأفراد ، الذين يجمعون بيبليوغرافيات متخصصة ، مشروحة أو غير مشروحة ، مطبوعة أو

مخزونة في بنك بيانات ، على الالتزام بالمعايير الوطنية ، اذ أن ذلك يكمل البيبليوغرافيات الوطنية العامة تكملة حسنة جدا . ومن القواعد المتبعة ألا تهتم الوكالة البيبليوغرافية الوطنية بفهرسة المطبوعات الدورية التي تصدر في البلاد ، لأنها مهمة مستحيلة متى كانت هذه الدوريات كثيرة جدا . الا أن هناك استثناءات قليلة ، أي متى توفر للوكالة البيبليوغرافية الوطنية العاملون اللازمون لتحليل الدوريات التي تصدر في البلاد (كما هو الحال في بلجيكا ورومانيا وفنلندا وغيرها) . وهذا مفيد بشكل خاص في البلدان التي لا تغطي مرافق الفهرسة الدولية دورياتها ، أو التي تكون دورياتها قليلة جدا ، أو التي تكون لغتها أو لغاتها أو كتاباتها غير معروفة على نطاق واسع في الخارج .

٣،٢ وبناء على ما تقدم ، يقترح ما يلي :

١ - أن يكون لدى كل قطر وكالة ببليوغرافية وطنية ، تشكل في المعتاد قسما من المكتبة الوطنية .

٢ - أن تكون الأولوية العليا عند الوكالة البيبليوغرافية الوطنية هي تجميع البيبليوغرافيا الوطنية الحديثة ، وينبغي أن تكون تغطيتها شاملة بقدر ما تسمح الموارد ، بما في ذلك المطبوعات الجديدة والقديمة ، وينبغي أن تكون السجلات متفقة مع المعايير الدولية المتعارف عليها ، ومرتبة حسب نظام تصنيفي معيّن .

٣ - أن ترعى الوكالة البيبليوغرافية الوطنية دورات تدريبية وحلقات عمل لتشجيع المكتبات الأخرى والبيبليوغرافيين الأفراد على اعتماد المعايير الوطنية .

٤ - أن تضطلع الوكالة البيبليوغرافية الوطنية عندما تسمح الموارد ، بتجميع ونشر ببليوغرافيا استرجاعية من أجل اخضاع المطبوعات القديمة للضبط البيبليوغرافي .

٥ - أن تؤدي الوكالة البيبليوغرافية الوطنية وظيفة العنصر الوطني العضو في الشبكة الدولية لبيانات المسلسلات .

٦ - أن تشجع الوكالة وتراقب استعمال الترقيم الدولي الموحد للكتب اذا لم يضطلع الناشرون داخل البلاد بهذه المهمة .

٧ - أن تضطلع الوكالة البيبليوغرافية الوطنية بمهمة انشاء برنامج للفهرسة أثناء النشر .

٨ - أن تتولى مسك ملفات معتمدة وتنشر قوائم بعناوين الموضوعات (إما قوائم كاملة وإما قوائم مكملة لقائمة أجنبية مستخدمة على نطاق واسع) ، الى جانب أدوات أخرى للفهرسة تستخدمها مكتبات البلاد .

٩ - أن توزع الوكالة البيبليوغرافية داخل البلاد السجلات المنتجة في البلدان الأخرى ، وأن توزع خارج البلاد سجلات المطبوعات الوطنية .

١٠ - أن تقوم الوكالة الببليوغرافية الوطنية ، كلما كان ذلك مرغوبا وممكنا ، بفهرسة الدوريات الوطنية ، كلها أو بعضها .

١١ - أن تقوم الوكالة الببليوغرافية الوطنية ، أيضا اذا أمكن ، بتقديم سجلات الى الشبكات الدولية ، وتستخدم بدورها سجلات هذه الشبكات لفائدة المنتفعين الوطنيين .

---

1 Paris, UNESCO, 1978 (PG1/77/UBC3).
2 Paris, UNESCO, 1979 (PG1/79/WS18).
3 Leipzig, Hiersemann, 1925-
4 Dorothy Anderson, The Role of the National Bibliographic Centre, in Library Trends, vol. 25, no. 3 (Jan. 1977), pp.645-663.
5 Cheffins, Richard. A Survey of Contents of Existing National bibliographies, Paris, UNESCO, 1977, 52 p. Beaudiquez, Marcelle, Bibliographical Services Throughout the World, Paris, UNESCO, 1984, 464 p. Also: Les bibliographies nationales rétrospectives dans le contexte du contrôle bibliographique universel, IFLA paper, Munich, 1983.
6. Austin, D., Precis: Basic Principles, Functions and Use, IFLA paper, Munich, 1983.
7. London, IFLA International Programme for UBC, 1986, 30 p.
8. London, IFLA International Programme for UBC, 1984, 40 p.

٤ - الخدمات المقدمة الى القرّاء

٤,١,١ - ان الخدمات الأساسية التي تقدمها المكتبات الوطنية الى القراء هي بطبيعة الحال خدمات تستند أساسا الى مجموعات المصنفات المتوافرة لديها . بيد أنه يلاحظ في بلدان عديدة أن هذه الخدمات تشتمل أيضا على تيسير امكانيات الانتفاع بموارد مكتبات أخرى عن طريق وسائل معينة مثل الفهارس الموحدة أو نظم المعلومات التي تعتمد على الحاسب ، وقوائم حصر مجموعات المصنفات ، وعن طريق تنسيق السياسات والمجموعات والخدمات . وهناك تفاوت في درجة انتشار الخدمات الاعلامية التي تقدمها المكتبة الوطنية نفسها ، وفي درجة ما توفّره من تسهيلات للانتفاع بمجموعات وخدمات أخرى ، اذ يمكن أن تتراوح ما بين الحد الأدنى والحد الأقصى الشامل . وهي تعتمد على عوامل عديدة، ابتداء من مجموعة مصنفات المكتبة الوطنية نفسها وصلاحياتها بشكل عام، والى الخدمات المتعددة والواسعة النطاق التي تتيحها المكتبات ومراكز المعلومات الأخرى ، سواء أكانت عامة أم خاصة . وسواء أكانت الخدمات الاعلامية للمكتبة الوطنية محدودة أو شاملة ، فانه يتعيّن تطويرها تدريجيا وفقا لأولويات تحدّد على أساس احتياجات المنتفعين ، وهي أولويات لا يمكن تحديدها دون اجراء دراسات استقصائية جيدة . وعندما تكون الموارد محدودة ، فانه ينبغي اعطاء الأولوية للخدمات التي تسدّ أكثر الاحتياجات الحاحا والتي لا يمكن تلبيتها من مصادر أخرى ، أو على الأقل للخدمات التي يمكن تقديمها بأسهل طريقة وبأقل تكلفة . وعلى أي حال ، فان أهم دور تنهض به المكتبة الوطنية هو ، كما رأينا - وبغض النظر عن اعتبارات أخرى - جمع مطبوعات البلد وحفظها والترويج لها واتاحتها .

٤,١,٢ - وتقدم المكتبة الوطنية الخدمات الببليوغرافية التي سبق وصفها على أنها من مسؤولية الوكالة الببليوغرافية الوطنية وذلك بالاستناد الى ما تقتنيه من المنتجات الوطنيّة ، عن طريق الابداع القانوني عادة . وتتاح هذه الخدمات في معظم الحالات للقراء والمكتبات على السواء . وتساعد الببليوغرافيا الوطنية المكتبات في الداخل والخارج على انتقاء المصنفات التي ينبغي اقتناؤها وعلى تصنيفها بتكلفة أقل ؛ كما يلجأ اليها أمناء المكتبات المرجعية وباعة الكتب لتحديد المطبوعات التي يطلبها عملاؤهم والقراء أنفسهم . وبالنسبة للمواد الأقدم عهدا ، يمكن الاستعانة بالببليوغرافيا الوطنية الاسترجاعية بنفس الطرق . وفي بعض البلدان ، تساعد فهرسة المطبوعات الدورية كثيرا على زيادة استخدامها خاصة اذا كانت مرافق الفهرسة الدولية لا تشملها على الوجه المرضي . كما تعدّ المنتجات الببليوغرافية الأخرى ، مثل قوائم المصنفات المسلسلة ، والأطروحات وما الى ذلك ، من خدمات الاعلام الوطنية التي تساهم في تحقيق أهداف برنامج الضبط الببليوغرافي العالمي .

٤,٢ - التوافر العالمي للمطبوعات وتوافر المعلومات على الصعيد العالمي

٤,٢,١ - يعدّ الضبط الببليوغرافي العالمي ، بالرغم من أهميته ، مجرد وسيلة لتحقيق غرض معين ، أما غاية السياسات والبرامج الخاصة بالمكتبات فهي التوافر العالمي للمطبوعات الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر توافر المعلومات على الصعيد

العالمي ، أي تلبية احتياجات المنتفعين عن طريق تسليم المطبوعات نفسها اليهم وتزويدهم بالمعلومات التي يطلبونها . وينبغي بالتالي استكمال الخدمات البيبليوغرافية عن طريق خدمات فعالة في مجالات الاعارة وتوفير المراجع ومصادر الاسناد . وللمكتبة الوطنية مسؤولية خاصة تتمثل في تأمين هذه الخدمات بالاعتماد على مجموعتها الخاصة من المطبوعات وتعتبر ركنا أساسيا لدعم الدراسات الوطنية . كما تنهض في معظم البلدان بدور اتاحة الوثائق الأجنبية التي يحتاجها أهل البلد لتنفيذ مشروعاتهم (١) .

٤,٣ – <u>المركزية أو اللامركزية</u>

٤,٣,١ – لئن كان توفير المعلومات بشأن موضوعات وطنية واتاحة المطبوعات الوطنية من الأمور التي تحظى دائما بدرجة عالية من الأولوية لدى المكتبات الوطنية ، الا أن مدى ضرورة قيام هذه المكتبات أيضا بتوفير المطبوعات والمعلومات الأجنبية للقراء يتوقف على مدى وجود مكتبات جامعية أو عامة أو خاصة أخرى تلبي احتياجات المنتفعين. أما الأهمية النسبية للدور الذي تنهض به المكتبات الوطنية في هذا الصدد فتختلف من بلد لآخر . وعندما ناقشنا آنفا مجموعات المصنفات المودعة لدى المكتبات ، أشرنا الى النماذج المختلفة لخطط الاقتناء الوطنية ، التي تتراوح ما بين نماذج تتسم بأقصى قدر من المركزية ونماذج تتسم بأقصى قدر من اللامركزية كما تتراوح ما بين نماذج مخططة ونماذج غير مخططة . ومن الواضح أن توزيع موارد المكتبات على مكتبات البلد يؤثر بصورة مباشرة في جعل خدمات المكتبات تتسم بالمركزية أو باللامركزية . بيد أنه في حالة تطبيق أقصى درجة من اللامركزية على المجموعات ، ينبغي للمكتبات الوطنية أن تسعى مع ذلك الى وضع سياسات وبرامج تعاون ترمي الى استخدام مجموع موارد المكتبات في البلد الى أقصى حد ممكن . وهناك بعض البلدان التي تتمتع فيها المكتبات الوطنية بدرجة عالية من النفوذ على المكتبات الأخرى ، غير أن المكتبات الأكاديمية والعامة تتمتع في معظم البلدان بدرجة عالية من الاستقلال ، ولا يمكن تنسيق خدماتها الا على أساس طوعي. وعندما تنجح المكتبة الوطنية في اعداد وتوفير أدوات فعالة – كالفهارس الموحدة والقوائم ، وخدمات الاتصال وخدمات التسليم – تبدي المكتبات في العادة استعدادا أكبر للمشاركة في خطط تعاونية لسبب جلي هو أنها تنتفع منها وهي تساهم فيها ، رغم أن مساهمة العديد من المكتبات في هذه الخطط قد تكون أكبر من الفائدة التي تجنيها منها ، والعكس صحيح .

٤,٣,٢ – وسواء أكانت قيادة المكتبة الوطنية ترتكز على أساس من القانون أو قائمة على توافق في الآراء ، فانها أساسية لتطوير الخدمات المنسقة على نحو أمثل لكي تعود بالفائدة في نهاية المطاف على القراء في كل مكان . ويعد النهج العملي نهجا سليما دائما . وقد يستحسن اعتماد نهج يمتاز بقدر أكبر من المركزية أو بقدر أكبر من اللامركزية فيما يتعلق بالخدمات المختلفة ، وذلك بحسب توزيع الموارد على المكتبات في البلد ؛ فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يستند في اعارة المونوغرافات بين المكتبات الى توزيع المجموعات على مكتبات عديدة ، بينما يؤمن توفير نسخ مصورة لمقالات مسلسلة بالاستناد أساسا الى مجموعة وطنية قوية . ويقتضي المذهب العملي أيضا قدرا من المرونة ، فينبغي للبلدان أن تبدي استعدادا للتكيف مع الظروف والاحتياجات المتغيرة ، بيد أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أنه لا يمكن انشاء مجموعات جيدة من المطبوعات في لحظة ، كما

أنه لا يمكن أيضا انشاء مجموعة كبيرة من الخدمات المتنوعة والمتطورة في فترة وجيزة ، اذ ينبغي تحديد الأولويات ، كما ينبغي في كثير من الأحيان التذرع بالصبر في تخطيط خدمات أكثر تطورا ؛ ومن ثم يفترض أن التطورات ستتم في المستقبل في الوقت المناسب استنادا الى المرافق الأساسية والضرورية التي أنشئت في بداية الأمر . وعليه يستحسن -كلما أمكن ذلك - تطوير الخطط قصيرة الأجل وطويلة الأجل واستعراضها في نفس الوقت، لكي تؤدي الخطوات الأولى الى تيسير التطورات في المستقبل لا الى عرقلتها .

٤،٤ - الاحالة المرجعية والتداول

٤،٤،١ - تتيح جميع المكتبات الوطنية ما لديها في مجموعاتها من مصنفات للاستخدام داخل المكتبة . وباستثناء الحالات التي تنهض فيها المكتبات الوطنية أيضا بدور المكتبة العامة في مدينة العاصمة التي هي مقرها عادة ، فانها لا تعتبر مكتبات يلجأ اليها في المقام الأول . وينبغي استخدام مجموعاتها كمجموعات احتياطية للمكتبات المحلية وللمكتبات البعيدة . وينبغي للقراء أن يستخدموا مكتباتهم (العامة والجامعية والخاصة) أولا ، وألا يستخدموا مواد المكتبة الوطنية الا عندما تكون غير متاحة في مكتبتهم . وتبادر بعض المكتبات الوطنية بمنح امتيازات في مجال القراءة والاطلاع لطلاب العلم ولغيرهم من الباحثين الجادين؛ وتتطلب مكتبات أخرى خطاب احالة رسميا من مكتبة أخرى . وبالنظر الى مسؤولية المكتبات الوطنية فيما يتعلق بحفظ مواد المكتبات لأجيال الحاضر والمستقبل ، يمكن للمكتبات الوطنية أن تفرض قيودا بصورة شرعية على المنتفعين بها وكذلك على المصنفات المتاحة للاستعمال (كما تفعل في حالة الاعارة بين المكتبات) . وينبغي أن ينظم الاستخدام المحلي لمواد المكتبات بسياسات واجراءات تصاغ بوضوح ، كما يقتضي هذا الاستخدام قدرا مناسبا من التسهيلات والاشراف . وينبغي أن تتضمن البيانات والكتيبات العامة تحديدا لمن يحق لهم الانتفاع بخدمات المكتبات الوطنية ، وشروط وأحوال الانتفاع ، وما اذا كان القراء بحاجة الى بطاقة عضوية : والطريقة التي يمكن بها الحصول على الخدمات المختلفة وأماكن الانتفاع بها ، وطريقة استخدام الفهارس وغير ذلك من معينات البحث عن المواد وطريقة الحصول على مساعدة الموظفين (عند الحاجة) ؛ والطريقة التي ينبغي بها ملء استمارات الطلب للحصول على مواد أو نسخ مصورة أخرى ؛ وعدد المصنفات التي يجوز استعارتها في المرة الواحدة ولأية مدة ؛ والقيود المفروضة على استنساخ المواد المشمولة بالحماية المقررة لحقوق المؤلف ؛ والرسوم المفروضة على مختلف الخدمات (ان وجدت) ؛ ومواعيد عمل المكتبات وما الى ذلك . وينبغي الاشارة الى أن معظم المكتبات تفتح قاعات المطالعة للجمهور خلال ساعات العمل فقط ؛ بينما تفتح مكتبات أخرى أبوابها لمدة ٢٤ ساعة في اليوم ، وسبعة أيام في الاسبوع للقراء الذين لهم بطاقة عضوية خاصة والذين يستخدمون صناديق فردية لتخزين المواد عندما يتركون المكتبة ، ويشكل هذا أحد الامتيازات المقدرة للغاية في البلدان الكبرى حيث يقطع طلاب العلم مسافات كبيرة لبلوغ المكتبة الوطنية ويريدون الانتفاع الى أقصى حد بالوقت الذي يقضونه في البلد .

٤،٤،٢ - وقد يكون في المكتبات الوطنية الصغيرة قاعة مطالعة واحدة فقط ومكان واحد فقط للحصول على المواد ؛ أما المكتبات الكبرى فتوجد بها في العادة عدة قاعات مطالعة، مخصصة لما يلي : المطبوعات العامة والدوريات، والصحف والمخطوطات ، والكتب

النادرة والتسجيلات الموسيقية والخرائط وما الى ذلك . وفي العادة تكون السياسات والاجراءات المتعلقة بالانتفاع بالمجموعات الخاصة أكثر تقييدا من تلك التي تنظم الانتفاع بالمصنفات من المجموعات العامة . وينبغي عرض هذه القيود بوضوح في بيانات وكتيبات ملائمة . وفي كثير من الأحيان تختلف خدمات الاستنساخ الخاصة المتاحة لتوفير نسخ من المصنفات من مجموعات خاصة عن الخدمات المتاحة بجوار قاعة المطالعة العامة أو مكتب الاعارة (سواء أكان تشغيلها بقطعة من النقود أو كانت مجانية) ، ولا يمكن استنساخ بعض المصنفات بسبب سرعة تعرضها للتلف أو بسبب شمولها بالحماية المقررة لحقوق المؤلف . وينبغي التأكيد على أهمية عدم اساءة استعمال المواد حتى تظل متاحة لمنتفعين آخرين في الوقت الحاضر أو في وقت لاحق ، سواء في الوثائق الترويجية أو أثناء الزيارات التي ينظمها بعض أمناء المكتبات لتعريف المنتفعين بمدى الخدمات المقدمة . ويعتبر تدريب المنتفعين عنصرا هاما لتحقيق التوافر العالمي للمطبوعات ، ذلك أنه تبيّن من الخبرة المكتسبة انه لا يتم استعمال مجموعات عديدة بالقدر المتوقع نظرا لأن المنتفعين المحتملين ليسوا على علم بوجودها أو بالمساعدة التي يمكن أن يقدمها لهم الموظفون .

٤,٤,٣ - وتتناول معظم المؤلفات المشمولة بالتوافر العالمي للمطبوعات مسألة اقتناء المجموعات (سواء أكانت خاضعة لنظام مركزي أو لامركزي) وبنظام الاعارة بين المكتبات (الوطنية أو الدولية) ، الا أنه وفقا لما سبقت الاشارة اليه ، فان المجموعات المحلية هي التي تؤمن عادة توافر المؤلفات في المقام الأول . أما عمليات الاعارة بين المكتبات فلا تمثل الا نسبة ضئيلة جدا من مجموع المطبوعات المتداولة ، كما أن النجاح الهائل الذي حققه مركز توفير الوثائق التابع للمكتبة البريطانية في بوسطن سبا لا يقلل من أهمية الدور الرئيسي الذي ينهض به قسم الحضارات القديمة والعلوم الاجتماعية التابع للمكتبة البريطانية في لندن والذي يضم مجموعات من المواد القديمة التي لا مثيل لها في أي مكان آخر . ويستدعي الاستعمال الرشيد للمجموعات المحلية وجود فهارس جيدة ومستوفاة (ذكر اسم المؤلف والعنوان والموضوع) وموظفين مؤهلين لمساعدة القراء عند الضرورة . وقد ذكرتنا أول توصية اعتمدها المؤتمر الدولي بشأن التوافر العالمي للمطبوعات " بأنه يتعيّن على الموظفين العاملين في مجال الاعلام أن يعتبروا موارد المعلومات التي كلفوا بها جزءا من مجموع الموارد الوطنية ، وفي حالة كونها نادرة أو فريدة أو صعبة المنال ، ينبغي أن يعتبروها جزءا من مجموع الموارد العالمية ، وأن يكونوا على وعي بمسؤوليتهم نحو المنتفعين بالمطبوعات والمعلومات " (٢) . وينبغي توعية القراء بمسؤولياتهم بالنسبة للمواد المتاحة لهم .

٤,٤,٤ - ولا تقتصر الخدمات المحلية المقدمة للقراء على اتاحة المصنفات لهم ، بل ينبغي أن تشمل أيضا استعارة مصنفات من مكتبات أخرى عندما يجري استخدام المكتبة الوطنية بوصفها مكتبة يلجأ اليها في المقام الأول ، كما ينبغي أن تشتمل على خدمات احالة قائمة على المجموعات الموجودة ، ولاسيما مجموعة الاحالة التي ينبغي أن تكون حسنة التخزين ، ومستوفاة بالاضافة الى قواعد بيانات يمكن استعمالها بالاتصال المباشر بالحاسب (مقابل رسم معيّن عادة) . وتقدم بعض المكتبات الوطنية مثل هذه الخدمات في صورة أو صورتين وهما : اجراء بحوث عن مؤلفات أقدم عهدا لاستخلاص بيانات من أجل دراسات متعلقة بموضوع محدد من قاعدة أو عدة قواعد بيانات (مما يعادل اعداد ببليوغرافيا بطريقة الحاسب تغطي فترة تحدد مسبقا) ، أو توفير خدمات توعية

جارية طبقا لجدول يبيّن الاهتمامات ، وبذلك تتم احاطة العملاء الذين يهمهم الأمر علما بشكل دوري بما يصدر في مجال عملهم . كما تعد خبرة أمناء المكتبات المسؤولين عن المراجع أحد موارد المكتبة ، شأنهم في ذلك شأن فريق الأخصائيين المسؤولين عن المجموعات الخاصة والقادرين بفضل خبرتهم على زيادة الفائدة من استعمال هذه الموارد الى أقصى حد.

٤,٥ – خدمات الاحالة

يمكن لأمناء المكتبات المسؤولين عن المراجع والأخصائيين في موضوعات معينة أن يقدموا أيضا خدمات احالة مفيدة ، اذ يمكنهم أن يوجّهوا القراء الى مجموعات مطبوعات هامة أخرى والى خبراء في مؤسسات أخرى . وقد يشكلّ الأخصائيون في موضوعات معينة رابطة مستترة فيما بينهم (شأنهم في ذلك شأن الباحثين والعلماء) ، بيد أنه من المجدي اعداد ونشر قوائم حصر لمجموعات خاصة وللموارد البشرية ؛ وينبغي استيفاء هذه القوائم، اذ من الأسهل ومن الأوفر أن تكون البيانات مخزونة في شكل يمكن قراءته بالآلات، وفي هذه الحالة يمكن البحث عنها أيضا عن طريق الاتصال المباشر بالحاسب . وفي البلدان الفنية الكبيرة التي توجد فيها عدة برامج بحوث متطورة للغاية ، تتعاون شبكات مراكز الاحالة فيما بينها في توجيه المنتفعين الى أحسن المصادر والخبراء ؛ ولكن في البلدان الصغيرة والفقيرة قد لا يوجد سوى مركز احالة واحد ، ويعتبر في العادة " جزءا من وكالة أكبر حجما هي المكتبة الوطنية أو المركز الوطني للتوثيق " (٣) . وتشجع اليونسكو على توسيع نطاق التعاون الدولي فيما بين مراكز الاحالة الوطنية بهدف تزويد المنتفعين بالمعلومات بالمشورة غير المتاحة في بلد معين .

٤,٦ – نظام الاعارة بين المكتبات

٤,٦,١ – لئن كان عدد كبير من المكتبات ، كالمكتبة الوطنية وغيرها ، قادرا على توفير نسبة مرتفعة من المطبوعات التي يطلبها قراؤها ، من مجموعاتها وحدها ، وعلى الرغم من أن بعض المكتبات الوطنية لا تعير أية مصنفات البتة ، الا أن هناك دائما حاجة الى الحصول على بعض المطبوعات من مكتبات أخرى مما يثبت أن جميع المكتبات صغيرها وكبيرها مترابطة بدرجات متفاوتة في تلبية بعض احتياجات المنتفعين . وتعتبر الاحالة أحيانا خير حل لمشكلة ما ، ولكن بعد أن يتم تحديد عناوين المطبوعات ومكان وجودها ، يعتبر نظام الاعارة بين المكتبات أكثر الوسائل شيوعا للحصول عليها . ويعتبر تسليم الوثائق بين المكتبات ممارسة قائمة منذ فترة طويلة وهي تقوم حتى عندما تكون بطيئة على صدق عزائم أمناء المكتبات وعلى التعاون فيما بينهم . وفي وقت قريب بذلت جهود لم يسبق لها مثيل لتحسين السياسات والاجراءات ، ولاعداد قواعد ومبادىء توجيهية تهدف الى التعجيل بنقل الوثائق سواء في داخل البلدان أو فيما بينهما . ومما شجع على اجراء هذه التحسينات اعتماد ايفلا لبرنامج التوافر العالمي للمطبوعات ، ودعم اليونسكو له ، وانشاء مكتب ايفلا للاعارة على الصعيد الدولي ، وانعقاد المؤتمر المشترك بين ايفلا واليونسكو بشأن التوافر العالمي للمطبوعات . وفي عصر يمتاز بزيادة هائلة في المعلومات وبتزايد الاحتياجات المترتبة على ذلك وبتزايد مطرد في تنفيذها ، أصبحت الممارسات التقليدية القائمة على صدق العزائم غير ملائمة في كثير من الأحيان ،

وهناك كمية كبيرة من الدراسات الحديثة التي تناقش موضوعات ذات صلة بهذا الموضوع كسياسات الاقتناء الوطنية ، وانشاء المستودعات وايجاد وسائل لتحسين توافر المطبوعات عن طريق نظام الاعارة بين المكتبات في سياق مختلف المكتبات الوطنية .

٤,٦,٢ – ويخضع نظام الاعارة بين المكتبات أيضا لقيود لا بد منها ، ويتم عادة بين المكتبات التي تتبع سياسات واجراءات متماثلة . ويتوقع من جميع المكتبات أن تلتزم بالقواعد التي تنظم مثل هذه الصفقات ، وترد عادة في مدونة وطنية . وهناك اختلافات من بلد لآخر بحسب التقاليد والظروف المحلية ، بيد أنه ينبغي تشجيع التوحيد القياسي وينبغي للمسؤولين عن اعداد السياسات والاجراءات الخاصة بالاعارة بين المكتبات أن يطلعوا على " المدونة الوطنية النموذجية لنظام الاعارة بين المكتبات " و " الاعارة على الصعيد الدولي : المبادىء والتوجيهات المتعلقة بهذا الاجراء " ، ويمكن الحصول على هذين المطبوعين مجانا من مكتب ايفلا للاعارة على الصعيد الدولي (٤) . وتقدم الطلبات في العادة على نموذج معتمد (للبريد العادي أو للبريد الالكتروني) وينبغي لكل من المكتبة المستعيرة والمنتفع أن يلتزما بالشروط التي تتم بموجبها الاعارة ، اذ تخضع استعارة المطبوعات دائما لفترة زمنية محدودة ، بيد أنه يمكن مدّها في العادة . ولتفادي ضياع الوقت بلا داع ، ينبغي لأمناء المكتبات أن يكونوا على وعي بالقيود التي يفرضها نظام الاعارة وألا يطلبوا مطبوعات لا يمكن اتاحتها عن طريق الاعارة بين المكتبات . وتشمل هذه القيود في العادة الكتب التي صدرت في أول عصر ظهور الطباعة وغير ذلك من الكتب القديمة ، والأعمال المرجعية ، والنسخ الأصلية للصحف ، والمطبوعات سريعة التلف من جميع الأنواع . أما المطبوعات المخصصة للاعارة بين المكتبات فتجمع في العادة تحت كلمة الاعارة كلا من عملية الاعارة الفعلية لمطبوع مادي ما ينبغي رده ، وعملية تقديم صورة مستنسخة أو صورة مصغرة من المطبوع وفي هذه الحالة الأخيرة لا تعدّ العملية اعارة بالمعنى الضيّق اذ أن القارىء لا يكون ملزما باعادتها بل يمكنه أن يحتفظ بها (ويتعلق الأمر في معظم الأحيان بمقالات نشرت في دوريات) .

٤,٧ – <u>أدوات تحديد مكان المطبوعات</u>

٤,٧,١ – في معظم البلدان ، هناك ضرورة لتحديد الأدوات التي من شأنها أن تيسر الاعارة السريعة بين المكتبات . وبالطبع اذا كانت المكتبة الوطنية هي المكتبة الوحيدة ذات الأهمية في البلد ، فسوف ترسل جميع طلبات الاستعارة اليها تلقائيا . وعندما يصبح معروفا عن طريق قوائم الحصر أو بطرق أخرى أن لمكتبة معينة مجموعة قيمة من المطبوعات في مجال موضوع معيّن ، فانه يمكن عندئذ اللجوء اليها وارسال طلب للحصول على مصنف معين على أمل الحصول فعلا على المصنف المطلوب . وتعد الفهارس الموحدة من أكثر الأدوات شيوعا واستخداما لتحديد مكان وجود مصنفات معينة بصورة مؤكدة ، اذ ترد فيها مجموعات المصنفات التي تضمها مكتبات عديدة ، وقد تكون الفهارس الموحدة محلية أو اقليمية أو وطنية ، ويمكن أن تسجل فيها مجموعات المصنفات التي تضمها شبكة من المكتبات بغض النظر عن الموقع الجغرافي . كما يمكن أن تضم جميع أنواع المطبوعات أو الموضوعات ، أو يمكن أن تنقسم بحسب الموضوعات أو أنواع المواد

كالموضوعات العامة، والموسيقى ، والطب ، والدوريات والأشكال المصغرة والمواد الخاصة بالمعاقين ، وما الى ذلك. ويتطلب اعداد واستيفاء الفهارس الموحدة ، والكبيرة منها على الأقل ، تكاليف باهظة ، ولكن لولاها لما أمكن تلبية احتياجات عدد كبير من المنتفعين في العديد من البلدان . وينبغي ألا تشمل الفهارس الموحدة للكتب سوى المجموعات التي من شأنها أن تدعم نظام الاعارة بين المكتبات بما في ذلك أجزاء مختارة من مجموعات المكتبات التي تمتاز بدرجة عالية من الأهمية أو التي تعتبر فريدة من نوعها ، أما عملية جعل الفهارس الموحدة شاملة لجميع المعلومات فهي عملية مكلفة بلا جدوى وغير عملية . وفي بعض البلدان ، لا يوجد سوى فهرس موحد واحد يودع في المكتبة الوطنية ؛ وفي بلدان أخرى ، تكون هناك عدة فهارس موحدة منها الفهارس المحلية (التي تجمع بيانات عن مجموعات المطبوعات الموجودة في المكتبات العامة والجامعية والحكومية والخاصة في مدينة ما) ، والاقليمية أو المقاطعية والوطنية . وثمة حاجة الى اتخاذ قرارات بشأن السياسة الواجب اتباعها فيما يتعلق بتغطية الفهارس الموحدة ، سواء أكان هناك فهرس واحد ، أو بضعة فهارس أو فهارس عديدة في البلد ، وذلك بهدف تقليل ازدواجها بلا داع الى أكبر حد ممكن، وكذلك بشأن الأمور المتعلقة باستراتيجيات البحث . وفي بعض البلدان تبحث المكتبات عما تريده بطريقة متدرجة ، فلا تذهب الى مركز اقليمي الا بعد التأكد من أن المطبوعات ليست متاحة محليا ، ولا تذهب الى المكتبة الوطنية الا عندما لا تعثر على المواد في الاقليم . ويميل هذا النهج التدريجي الى توزيع العبء على عدد أكبر من المراكز والى تخفيض تكاليف النقل ، بل وحتى الى توفيرها تماما ، عندما تكون المطبوعات متاحة محليا أو في مكان مجاور . بيد أنه قد يؤدي الى ابطاء عملية توفير الوثائق عندما لا يمكن العثور عليها سوى عن طريق الفهرس الوطني الموحد في نهاية الأمر . ولا يوجد أي نظام يتصف بالكمال ، كما يتوقف حسن تشغيل النظم على عوامل أخرى مثل مدى الاقبال على استخدام مجموعات معينة ، ومدى اتسام النظام بدرجة عالية من اللامركزية أو المركزية ، ومدى شيوع استخدام الفهارس الموحدة ، وعدد الموظفين المخصصين لخدمات الاعارة بين المكتبات ، وخدمات الاتصال والتسليم .

٤,٧,٢ - وعلى أي حال ، يستحسن أن تحتفظ المكتبات الوطنية بفهرس وطني موحد ، وأن تعتمد وتدعم سياسات الاعارة ، بالتعاون مع الجهات المعيرة الرئيسية الأخرى في البلد . أما على الصعيد الدولي ، فقد يصعب تطبيق قواعد صارمة ، فهناك مكتبات عديدة في شتى البلدان تطلب مطبوعات من مركز توفير الوثائق التابع للمكتبة البريطانية بدلا من اتباع المسلك المندرج ، بيد أن هناك اتفاقا بين مكتبة الكونغرس في واشنطن والمكتبة الوطنية لكندا في اوتاوا ، يقضي بأن لا تلبي مكتبة الكونغرس طلبات الاعارة بين المكتبات التي تقدم لها من المكتبات الكندية ما لم تقرر المكتبة الوطنية في كندا أن المطبوعات المعنية ليست متاحة في كندا . بيد أن قرب المسافات (بين المكتبات) يشجع على اتباع سياسة " أسهل الطرق " حتى ولو كان ذلك عبر الحدود الوطنية ، فطالما هناك مكتبات على استعداد لاعارة مواد لغيرها ، فمن المستبعد أن تنظم جميع العمليات وفقا لعوامل سياسية أو جغرافية صارمة . وأهم شيء في نهاية المطاف هو أن يحصل القارىء على الوثائق التي يحتاجها بأسرع وقت ممكن .

٤,٧,٣ – وعندما تتلقى المكتبات الوطنية طلبات لتحديد مواقع مطبوعات معينة ، يتولى العديد منها اعارة مطبوعات من مجموعاته حتى اذا كان الفهرس الموحد الوطني يبيّن في سجلاته أن النسخ متاحة في مكان أقرب الى المكتبة صاحبة الطلب على أساس أن للمكتبات الأخرى عملاء محددون ينبغي خدمتهم على سبيل الأولوية . وعندما لا تستطيع المكتبة الوطنية توفير المطبوعات المطلوبة ، يستحسن أن تحدد للطالب عدة مكتبات ، في داخل الاقليم أولا ، ثم بعد ذلك في داخل البلد بشكل عام (ان تواجدت) ، على أمل الحصول على المواد المطلوبة من أحد المصادر ؛ وتحدّد المكتبة المستعيرة الجهة التي تتجه اليها أولا أو فيما بعد (عند الاقتضاء) ، وذلك على أساس جغرافي أحيانا ، ولكن على أساس نوعية خدمات الاعارة بين المكتبات التي تقدمها بعض المكتبات أيضا ، أو على أساس ما اذا كانت تطالب أو لا تطالب برسم للاعارة . وقد اعتمدت بعض المكتبات الوطنية سياسة تتمثل في محاولة تحديد مكان المواد في الخارج عندما لا تكون متاحة في داخل البلد وعندما تشير المكتبات الى أن احتياجات المنتفع تبرّر مثل هذه المحاولة كحل أخير . وفي هذه الحالات ترسل الطلبات اما الى المكتبة الوطنية في البلد الذي نشر فيه المطبوع ، أو الى مركز توفير الوثائق التابع للمكتبة البريطانية أو الى مكتبة موسوعية كبيرة .

٤,٧,٤ – ويختلف الوضع في المملكة المتحدة عنه في أماكن أخرى من حيث أن الحكومة البريطانية قد أنشأت مجموعة ومرفقا وطنيين للاعارة كجزء لا يتجزأ من المكتبة البريطانية ، كما أنها تتولى تمويلهما . وقد أدى انشاء هذا المرفق بما يتضمنه من مجموعات شاملة للغاية من الكتب الانجليزية الى تقليل الاعتماد على الفهارس الموحدة ؛ بيد أنه يجري نشر فهرس موحد للمونوغرافات باللغة الانجليزية ، على بطاقات مصغّرة ، ويحتفظ المركز بفهرس موحد للمطبوعات الصادرة بلغات أجنبية . بيد أن هناك بعض الفهارس الموحدة الاقليمية التي يحيل اليها مركز توفير الوثائق التابع للمكتبة البريطانية الطلبات التي لا يمكن أن يلبيها بموارده الخاصة ، ولكنها تشكل بالفعل نسبة منخفضة للغاية . ويطالب مركز توفير الوثائق التابع للمكتبة البريطانية برسوم مقابل اعارة المطبوعات ، بيد أن خدماته تبلغ من الفعالية حدا يجعل الاستعانة بها غير مقصور على المكتبات البريطانية فحسب بل يطلب هذه الخدمات عدد كبير جدا من المكتبات الأجنبية . ويتولى هذا المركز أكبر عملية اعارة في جميع أنحاء العالم ويتّبع نهجا يتسم بأقصى درجة من المركزية في توفير الوثائق . ومن الجلي أن تطبيق مثل هذه الاسلوب المركزي على المجموعات وعلى مرافق الاعارة يعتبر عملية مكلفة ، الا أنها فعالة للغاية عندما تستخدم في مهمة التزويد بالمطبوعات . وهناك مجموعات اعارة في بلدان أخرى ، ولكنها أصغر حجما بكثير من مجموعة المؤسسة البريطانية . وتتسم عمليات الاعارة بين المكتبات في معظم البلدان باللامركزية وتقتضي فهارس موحدة لدعمها . وفي العادة يتطلب نشر الفهارس الوطنية الموحدة تكاليف باهظة علما بأن أحد الاستثناءات الجديرة بالذكر هو الفهرس الوطني الموحد لمكتبة الكونغرس ، ومازالت معظمها في شكل بطاقات وينبغي البحث عنها يدويا . بيد أنه في السنوات الأخيرة ، ومع ظهور الفهرسة التي تقرأ بالآلة أصبحت الفهارس الموحدة تنشأ بوصفها قواعد بيانات ببليوغرافية ، اما نتيجة للتصنيف الذي يتم بمساعدة مرفق ببليوغرافي (ويعتبر مركز الاتصال المباشر بمكتبات الكليات OCLC أوسعها وأكثرها شهرة) أو عن طريق نقل السجلات الببليوغرافية الى

قاعدة بيانات مركزية . ويمكن الاتصال بالعديد من قواعد البيانات هذه بصورة مباشرة بالحاسب لتحديد موقع المطبوعات لاستعارتها ، ويكون بعضها متصلا بالبعض الآخر الكترونيا ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاتصال القائم بين مكتبة الكونغرس ومركز توفير الوثائق التابع للمكتبة البريطانية والمكتبة الوطنية في باريس ونظام الاعارة بين المكتبات ومركز الاتصال المباشر بمكتبات الكليات OCLC الذي يربط بين أكثر من ٦٠٠٠ مكتبة في الولايات المتحدة الأمريكية الكترونيا ؛ ولكن في هذه الحالة أيضا تنتظر مكتبة الكونغرس من المكتبات أن تستنفد الموارد المحلية أو الوطنية قبل اللجوء اليها ، وينبغي أن تكون الطلبات المقدمة مطابقة للشفرة الأمريكية المستخدمة في عمليات الاعارة بين المكتبات على الصعيد الوطني . ولا شك في أنه سيتم ربط عدد متزايد باطراد من المكتبات والمرافق البيبليوغرافية الكترونيا في السنوات المقبلة ، وذلك يعني توحيد قواعد الفهرسة ، وزيادة أهمية شفرات الاتصال ، وهو أمر يتجلى من خلال المبادرات التي اتخذها الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات (ايفلا) واليونسكو والمجلس الدولي للاتحادات العلمية (ايكسو) والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي في هذا الصدد .

٤،٧،٥ – وبفضل هذه التطورات ستكون هناك مزايا عملية واقتصادية أكبر ، في الاستعاضة عن الفهارس الموحدة الوطنية أو الاقليمية التقليدية " بنظم الفهارس الموحدة" الوطنية والاقليمية (بل والدولية) ، مما يغني عن السعي الى تخزين جميع البيانات البيبليوغرافية في قاعدة بيانات وحيدة ، بحيث تكون النتيجة الأخيرة تطبيق مزيد من اللامركزية على نظام البحث عن الوثائق واستعارتها ، وزيادة سرعتها ، غير أن تكاليف التخزين ستنخفض بينما ستزداد تكاليف الاتصال . ومن المتوقع أن الخدمات المقدمة الى المنتفعين ستكون أحسن من أي وقت مضى ، شريطة ألا تفرض عليهم تكاليف فاحشة مقابل توفير مطبوعات كانت في السابق تتاح لهم مجانا (٥) . وستناقش التكنولوجيا الجديدة المستخدمة في نظام الشبكات لاحقا في الفصل ٦ (الفقرات من ٦،٣،١ الى ٦،٣،٢).

٤،٧،٦ – وفي جميع هذه التطورات التي تأثرت بادخال تكنولوجيا الحاسب والاتصالات السلكية واللاسلكية في العمليات المتعلقة بالمكتبات ، ينبغي أن تنهض المكتبة الوطنية بدور رائد على الصعيد الوطني ، وينبغي لها أن تشترك أيضا في البرامج الدولية التي لا بد لها من المساهمة فيها والتي يمكن أن يستفيد منها بلدها . وهذه هي أيضا حالة المرافق الدولية العديدة الموجهة نحو تخصصات عديدة ، مثل أغريس AGRIS (في مجال الزراعة) واينيس INIS (في مجال الطاقة الذرية) أو المرافق الوطنية أو الخاصة المتاحة مثل ميدلاين Medline (في مجال الطب) ، وايريك ERIC (في مجال التربية) ، وكوداتا CODATA (في مجال العلوم) ، ودليل الاحالة في مجال العلوم الاجتماعية SSCI ، وديالوغ DIALOG وغيرها من المرافق التي يمكن عن طريقها الحصول على معلومات مستوفاة عديدة في مختلف المجالات لفائدة المنتفعين الوطنيين ، بما في ذلك مرفق توفير الوثائق لبعض المنتفعين الذي يكمل مهمة التوعية الجارية . ويمكن للمكتبات الوطنية أيضا أن تحصل على معلومات لصالح القراء من بنوك البيانات المحلية بالاضافة الى بنوك البيانات الاقليمية التي انشئت في السنوات الأخيرة لا في العالم الصناعي فحسب بل

في المناطق النامية أيضا مثل بنك المعلومات الزراعية لآسيا في لانفونا (الفلبين) ، ونظام اسكاب للمعلومات الببليوغرافية في بانكوك في تايلاند ، وما الى ذلك . وجدير بالذكر أن المكتبات الوطنية تجيب في العادة على طلب المكتبات عبر نفس الوسائل التي جاء عن طريقها الطلب ، سواء أكان شفويا عن طريق الهاتف ، أو عن طريق البريد أو التلكس أو عن طريق ايفاد الرسائل الكترونيا ، حيث أن جميع المكتبات تتمتع بحق الانتفاع بالخدمات سواء أكانت لديها ام لم تكن وسائل اتصال متفاوتة التطور .

٤,٧,٧ – لئن كانت العادة لم تجر على اصدار الفهارس الموحدة الوطنية كما ورد أنفا ، الا أنه من الممارسات الشائعة أن تصدر فهارس موحدة لسلاسل المطبوعات (بما في ذلك محاضر المؤتمرات في كثير من الأحيان) مما يسهل كثيرا تطبيق اللامركزية في تحديد أماكن وجود المقالات وغير ذلك من الدراسات في شكل نسخ مصورة . ويجري استيفاء هذه القوائم دوريا ، والعديد منها متاح الآن لا في شكل مطبوع فحسب بل في شكل بطاقات مصغرة أيضا (مما يساعد على تحقيق وفورات في عملية الاستيفاء) بل ويمكن ادخالها في نظم يمكن توجيه الأسئلة اليها عن طريق الاتصال المباشر بالحاسب (ويمكن زيادة تداولها) . وتتولى المكتبة الوطنية في العادة انتاج هذه الأداة الببليوغرافية الهامة التي تؤدي الى زيادة سرعة توفير النسخ المصورة للمقالات التي يفوق عددها في بعض البلدان أنواعا أخرى من الوثائق . كما نشرت بعض المكتبات الوطنية فهارس موحدة لمواد خاصة ، مثل المواد المخصصة للقراء المعاقين (بلغة براي ، والحروف الكبيرة ، والكاسيتات) الذين وان كانوا يشكلون أقلية في بلدانهم ذات النسبة العالية من حيث معرفة القراءة والكتابة ، الا أنهم مازالوا يعانون من عوائق جسيمة في اداء مهامهم ، خاصة عندما ينظر الى انخفاض نسبة المطبوعات المتاحة لهم الى هذا الحد . وعلى أي حال فمن المتوقع أن تتاح في معظم البلدان امكانية الحصول على المعلومات أو الوثائق عن طريق قواعد البيانات وأن يتاح عدد متزايد من الوثائق القصيرة أيضا بناء على طلب المؤسسات العامة أو الخاصة التي تتولى الانفاق على قواعد البيانات المذكورة . وسيستمر توفير الكتب وعدد كبير من أشكال المطبوعات الأخرى اما من مخزونات محلية أو عن طريق الاعارة بين المكتبات ، وفقا لما جرى عليه الحال على مدى فترة طويلة .

٤,٨ – <u>المخازن</u>

٤,٨,١ – لقد أثير عدة مرات في الفقرات السابقة الى الصعوبات التي تواجه في توفير الوثائق التي سبق ان أصدرتها مختلف الأدوات الببليوغرافية التي تمت دراستها . ومن الأهمية بمكان أن تتواصل اتاحة المطبوعات المسجلة في الببليوغرافيات والفهارس وألا تطرح النسخ الأخيرة جانبا بمجرد أن تقتنى مكتبات البلد المطبوعات المذكورة . وبالنسبة للانتاج الوطني ، ينبغي تأمين توافره في المستقبل عن طريق المكتبة الوطنية . أما بالنسبة للمطبوعات الأجنبية فلا تتوافر مثل هذه الضمانة . صحيح أن المكتبات لا تتخلص في العادة من المطبوعات القديمة التي لا يزال يجري استخدامها بطريقة فعالة أو التي لها قيمة أخرى ، وهناك عدد كبير من المكتبات الجامعية التي تحتفظ دائما بمعظم المواد التي تقتنيها على مدى فترة طويلة للغاية من الزمن . وتضم بعض المكتبات الجامعية الكبيرة والقديمة مطبوعات عديدة ليست معروفة في مكان آخر ،

فهي تساهم بذلك في صون تراث البشرية . بيد أن هناك عددا كبيرا من المكتبات التي تجد نفسها مضطرة للتخلص من بعض مجموعاتها دوريا اما بسبب وجود نقص كبير في المكان أو بسبب تدهور حالة المواد تدهورا كبيرا . واذا لم يوجد مخزن يمكن ارسال فائض المواد اليه بما في ذلك النسخ التي لا لزوم لها ، اما للتخزين أو لاعادة توزيعها ، فلن يصبح في الامكان اتاحة عدد كبير من المطبوعات في البلد وسيصبح من اللازم استعارتها من الخارج . وتعد المخازن بالطبع ذات صلة بالمجموعات (الفصل ٢) والصون (الفصل ٥) ؛ ويجرى مناقشتها هنا نظرا للخدمات التي توفرها أيضا للقراء عندما تكون فعالة .

٤.٨.٢ - ويمكن أن تتخذ المخازن أشكالا مختلفة ؛ فيمكن أن تكون نشيطة أو سلبية ، وطنية أو اقليمية ، أن تشكل جزءا من مكتبة أو أن تكون مؤسسة مستقلة . ولا يوجد عدد كبير من المخازن (بخلاف المكتبات التي تنهض بوظيفة الايداع القانوني) ، غير أنه من المرجح أن تؤدي تكاليف المباني المتزايدة الى تنميتها . وأشار لاين وفيكرز الى " أن الهدف الرئيسي من المخازن هو اقتصاد الأموال عن طريق التقليل من ازدواج العمل بلا ضرورة ، وعن طريق الزيادة في عدد أنواع المواد المتاحة في البلد ، من خلال ايواء المخازن في أراض أرخص ثمنا من أراضي المؤسسات الأصلية أو عن طريق استخدام أساليب تخزين أقل تكلفة " (٦) . وفي الوقت الذي تتلقى فيه المخازن في العادة فائض المواد وتقوم بخزنها واعارتها وتوزيعها ، مثل مركز توفير الوثائق التابع للمكتبة البريطانية ، يعد مركز مكتبات البحوث في شيكاغو استثناء جديرا بالذكر حيث يدار بطريقة تعاونية ويموّل من خلال عدد من المكتبات الأمريكية والكندية التي تكلفه بشراء بعض المواد المستخدمة قليلا وتخزينها واتاحتها ، بما في ذلك عدد كبير من الأشكال المصغرة . وقد يكون من المرغوب فيه انشاء مخزن اقليمي حتى يتسنى استرجاع المواد التي أودعتها المكتبات هناك ، لفائدة المنتفعين وذلك في فترة وجيزة ؛ بيد أنه يمكن تشغيل المخزن الوطني على نطاق أوسع بكثير ويمكن أن تخزن فيه ملايين المطبوعات التي تستبعدها عشرات المكتبات الأكاديمية الكبيرة . فيمكن أن يكون مثل هذا المخزن سلبيا ، في وظيفته فيقوم باعارة المواد بناء على الطلب ؛ أو يمكن أن يكون ايجابيا فيعدّد النسخ ويوزعها على المكتبات التي تحتاجها . وثمة مثال جيد على النوع الأخير هو المركز الكندي لتبادل الكتب التابع للمكتبة الوطنية في كندا ، والذي تلقى من ١٩٧٦ الى ١٩٨٥ ، ١٥٠. ٨٧٥ ١٦ مجلدا ووزع ١١٠. ٤٠٦ ٥ منها على أكثر من ١٥٠ مكتبة . ومن المقترح أن تنهض المخازن بدور هام في صون المواد ، سواء تمت ازالة الحوامض من هذه المواد أو استنساخها في أشكال مصغرة أو تحويل بياناتها الى أرقام . وقد يتطلب بناء المخازن الكبيرة وتزويدها بالموظفين وتشغيلها تكاليف باهظة ، الا أن البدائل أكثر تكلفة وهي تتمثل في القيام : اما بانشاء مباني مكتبات جديدة أو السماح بأن يصبح عدد كبير من الوثائق غير متاح . وفي العادة لا تحتاج البلدان الصغيرة ذات الموارد المحدودة من مواد المكتبات الى مخازن ، بيد أنه يبدو في بعض البلدان القديمة ذات المجموعات الكبيرة والمتزايدة من البحوث ، أن المخازن قد تؤدي دورا مفيدا ، قد يتمثل في الاضطلاع بدور جزء من المكتبة الوطنية للايداع على الصعيد الوطني أو دور جزء تديره هذه المكتبة التي تنهض بمسؤولية خاصة في دعم التوافر العالمي للمطبوعات لصالح البلد بأكمله .

٤,٩ – الخدمات المقدمة للمعاقين

٤,٩,١ – وبالرغم من وجود بعض خدمات المكتبات المعدة بشكل خاص للقراء المعاقين في بلدان عديدة منذ سنوات بعيدة ، فقد توافقت الآراء في الآونة الأخيرة على ضرورة بذل المزيد من الجهود لصالحهم . وتعتبر الأمية بالطبع عائقا رئيسيا ، وينبغي للمكتبات الوطنية ، ولاسيما في البلدان النامية ، أن تنهض بدور بغية استئصالها . بيد أن الخدمات المشار اليها هنا هي الخدمات التي يحتاجها القراء المعاقون بدنيا أو بصريا . وأكثر هذه الخدمات طموحا هو البرنامج الوطني الذي تديره وتموله مكتبة الكونغرس التي تقدم خدمات للمكفوفين عن طريق مكتبات تعاونية اقليمية مثل الكتب المعدة بطريقة براي ، والكتب المسجلة على كاسيتات (بما في ذلك أجهزة تسجيل الكاسيتات) ، والكتب المطبوعة بحروف كبيرة ، فضلا عن المساعدة المقدمة الى مكتبات أخرى من خلال المعينات الببليوغرافية ، والتدريب والبحوث . ومن الصعب العثور على ما يضاهي هذا البرنامج الطموح في مكان آخر . ففي معظم البلدان التي وضعت برنامجا وطنيا للمكتبات لصالح المعاقين بصريا ، يقتصر البرنامج في كثير من الأحيان على اعداد وصيانة فهرس موحد وطني لمواد المكتبات المتاحة للمنتفعين . وعندما تقدم المكتبات الأخرى ، سواء كانت متخصصة أو لم تكن ، مواد مكتبية للمنتفعين ، ينبغي أن يتمثل دور المكتبة الوطنية على الأقل في التنسيق والتشجيع لكي يمكن أن يستخدم هذه المواد على أوسع نطاق ممكن (٧) ، المواطنون الأقل حظا الذين هم بحاجة اليها ، بيد أن هناك بعض البلدان التي يمكن أن تنهض فيها بالدور التنسيقي المذكور بعض المؤسسات المناسبة المتخصصة الأخرى كمعهد المكفوفين .

٤,١٠ – المعارض

٤,١٠,١ – بالرغم من أن الخدمات المكتبية تقدم في العادة الى الأفراد لتلبية احتياجاتهم المحددة ، تنظم المكتبات الوطنية في العادة معارض خاصة ترمي الى تعليم عامة الجمهور . ولبعضها معارض دائمة تبيّن التطور وتسلط الأضواء على الأدب الوطني (بأوسع معنى ممكن للكلمة) ، مما يتيح للأفراد أو المجموعات (كالطلاب) امكانية الزيارة والتعرف على المطبوعات والمخطوطات الخاصة بالكتاب والباحثين المشهورين ، بالاضافة الى الوثائق الأخرى ذات الأهمية التاريخية . ويمكن اقامة هذه المعارض الدائمة في أقسام الكتب والمخطوطات النادرة أو في قاعة عرض مفتوحة لعامة الجمهور ومجهزة بالأجهزة المناسبة لمراقبة المحيط البيئي ، ويمكن لموظفين متخصصين أن يضطلعوا بزيارات منظمة ليضمنوا تنمية التقدير اللازم لأهمية الوثائق المعروضة ودلالتها . ويمكن اقامة مثل هذه المعارض الدائمة نظرا لأن المكتبات الوطنية تملك مجموعة المطبوعات الوطنية . وفي بعض البلدان ، تحتوي المكتبة الوطنية على متحف الكتاب مثل (المكتبة الألمانية في لايبزغ ، بيد أنه يمكن العثور أيضا على متاحف الكتاب خارج المكتبات الوطنية (في انتويرب وبراغ ومايننتز ، وغيرها) . كما تنظم المكتبات الوطنية في العادة معارض خاصة تستند الى موارد مجموعاتها ، سواء أكانت محلية أو أجنبية ، لاثارة مزيد من الاهتمام بانجازات الكتاب والرسامين والعلماء وغيرهم في البلد (وأحيانا للاحتفال بالذكرى السنوية لميلادهم) أو بانجازات رجالات بلدان أجنبية . ويمكن تبادل هذه المعارض بين

المكتبات الوطنية ، الا أنها مشروعات باهظة التكاليف ، وينبغي اتخاذ كافة الاحتياطات لضمان حماية المطبوعات النادرة والقيّمة . ويمكن انتاج الفهارس وتنظيم المحاضرات أثناء اقامة هذه العروض بهدف زيادة الفوائد التي تعود من ورائها على الزائرين . كما يمكن للمكتبات الوطنية أن تنظم عروضا لأغراض تربوية تستخدم فيها النسخ بدلا من المواد الأصلية حتى يتسنى تداولها على نطاق واسع في داخل البلد وخارجه .

٤,١١ – ويقترح القيام بما يلي :

١ – أن تجري المكتبات الوطنية دراسات استقصائية لاحتياجات المنتفعين من المعلومات لكي تتمكن من انشاء وتطوير خدماتها طبقا لذلك . وينبغي اجراء هذه الدراسات الاستقصائية بصورة دورية نظرا لأن الاحتياجات قد تتغيّر مع مرور الزمن .

٢ – ينبغي أن ترمي الخدمات الاعلامية التي تقدمها المكتبة الوطنية بالاضافة الى الخدمات القائمة على الانتاج الوطني والتي تتيحها الوكالة الببليوغرافية الوطنية ، الى استكمال الخدمات المقدمة من المكتبات الأخرى في البلد لا الى تكرارها . وتشمل هذه الخدمات الاعارة وتوفير خدمات المراجع والاحالة ، وقد تشمل أيضا الاستقصاءات عن طريق الاتصال مباشرة بقواعد البيانات الوطنية أو الأجنبية لتوفير خدمات توعية آنية أو بحوث ببليوغرافية استرجاعية .

٣ – ينبغي أن ترتكز الخدمات المحلية التي تقدمها المكتبات الوطنية على مرافق ملائمة مثل قاعات المطالعة ، وخدمات الاستنساخ ، والفهارس الحديثة ، وينبغي أن يدعمها مهنيون مؤهلون ليقدموا المشورة الى المنتفعين ، عن الطريقة المثلى لاستخدام مجموعات المكتبات وغيرها من الموارد .

٤ – ينبغي للمكتبات الوطنية أن تسهل الانتفاع بموارد المكتبات في البلد عن طريق اعداد وحفظ فهرس وطني موحد ، ونشر قوائم موحدة لمجموعات السلسلات (ولأنواع أخرى من المواد ، حيثما اقتضى الأمر ذلك) ، بهدف تعجيل عملية الاعارة بين المكتبات . وعندما تتاح عدة فهارس مكتبات في شكل يمكن قراءته بالالة ، ينبغي أن يستعاض عن الفهرس الموحد اليدوي ببنك بيانات ببليوغرافية يعمل بالحاسب ، أو بشبكة لقواعد البيانات يتم انشاؤها للقضاء على ازدواج لا داعي له لملفات كبيرة للغاية ولزيادة امكانيات الانتفاع السريع بمحتويات المكتبات الرئيسية في البلد .

٥ – عندما يطلب من المكتبات الوطنية أن تحدد مكان وجود مواد مكتبية معينة ، ينبغي لها أن تعير عن مجموعاتها الخاصة المطبوعات المناسبة للاعارة ؛ وينبغي أن لا تشرع في تحديد مواقع المطبوعات الا عندما يتبين ان المطبوعات المطلوبة ليست في حيازتها ، كما ينبغي للمكتبات الوطنية أن تعير المطبوعات للمكتبات الأجنبية وأن تستعير من المكتبات الأجنبية المواد التي يحتاجها المنتفعون الوطنيون . وعندما تفعل ذلك عليها أن تلتزم بالقواعد الوطنية والدولية .

٦ - يمكن أن تتولى المكتبة الوطنية ، عند الاقتضاء ، الاشراف على مخزن وطني لفائض المواد التي تطرحها المكتبات جنبا ، فتتولى عادة توزيع هذه المستنسخات على مكتبات أخرى تكون بحاجة اليها ، أو الاشتراك في أي خطة تعاونية من هذا النوع تجري ادارتها بطريقة أخرى .

٧ - يمكن للمكتبات الوطنية أن تقدم خدمات فردية الى القراء المعاقين ؛ وينبغي لها أن تحاول على الأقل تنسيق هذه الخدمات عندما تكون متاحة في مكتبات أو مؤسسات متخصصة أخرى داخل البلد .

٨ - ينبغي للمكتبات الوطنية أن تنظم معارض دائمة ومعارض خاصة لبيان الانجازات الثقافية والعلمية في البلد وفي العالم .

---

1 International Congress on Universal Availability of Publications, Paris, 3-7 May 1982. Final Report, Paris, UNESCO, 1982 (PG1-82/UAP/6). Also Main Working Document (PG1-82/UAP/2).-IFLA, International Office for UAP, Guidelines for National Planning for the Availability of Publications, Wetherby, 1983. Maurice Line and Stephen Vickers, Universal Availability of Publications, München, Saur, 1983.

2 Id., p. 12.

3 Guidelines on Referral Centres, Paris, UNESCO, 1979 (PG1/79/WSH), p. 5.

4 Boston Spa, Wetherby, West Yorkshire LS237BQ, United Kingdom.

5 Maurice B. Line, National Planning and the Impact of Electronic Technology on Document Provision and Supply, in Libri, v. 35, no. 3 (Sept. 1985), p. 181-190. Also Maurice B. Line and others, National Interlending Systems: a Comparative Study of Existing Systems and Possible Models, Wetherby, IFLA International Office for UAP, 1982; F. G. Kilgour, Increased UAP Effected by an On-line Union Catalogue, Interlending Review v. 7, no.1 (1979), p. 20-22; Kanevsky, B.P. and Samokhina, N.G., Cooperation of the National Library of the USSR with Other Libraries in the Field of Interlibrary Loan and Book Exchange Within the Context of the UAP Programme. Paper presented at the 46th IFLA General Conference, Manila, 1980. Line, M.B. and Bennett, R., Planning Union Catalogues of Books in developing Countries, IFLA Journal, vol. XI, no.1 (1985), p. 27-35.

6 Universal Availability of Publications, Munchen, Saur, 1983, p. 80.

7 Cylke, F.K. Library Service for the Blind and the Physically Handicapped: an International Approach. Munich, Saur Verlag, 1979, 106 p. - Hampshire, Barry, Working in Braille, Paris, UNESCO, 1981, 177 p.

٥ - الحفظ

٥,١,١ - يعالج موضوع الحفظ في فصل مستقل مع أنه يعتبر في الوقت الحاضر جزءا لا يتجزأ من ادارة المجموعات . ويرى عدد متزايد من المكتبات الكبرى في العالم الصناعي أن الاقتناء والحفظ هما الجانبان الأساسيان المترابطان في سياستها المتعلقة بالمجموعات . وقد ظلت أنشطة الحفظ داخل المكتبات مقصورة ، حتى وقت قريب ، على الصون اليدوي للمخطوطات ولأقدم المطبوعات وغيرها من الكتب القيّمة النادرة ، والخرائط ، والمطبوعات ، والمجلدات الفاخرة ، بينما كان يجري حفظ المحتويات الفكرية للمجموعات والملفات الكبيرة (كتب ، كتيّبات ، دوريات ، صحف ، أطروحات ، وغيرها) عن طريق الاستنساخ المصغر ، الذي يضطلع به على وجه الخصوص ناشرو الأشكال المصغرة ، على أساس تجاري . أما في السنوات القليلة الأخيرة فقد أصبح أمناء المكتبات يدركون أكثر من أي وقت مضى ، أن " كل مدير لمكتبة كبرى انما هو مشرف على مجموعة لا تنفك تتحلل بهدوء انحلالا تدريجيا طيلة ٢٤ ساعة في اليوم " (١) ، بفعل الاستعمال وسوء الاستعمال ، وبفعل العناصر الحمضية الموجودة في تركيب الورق نفسه . ويزيد المشكلة تعقيدا ظهور الكثير من المواد الاعلامية الجديدة التي تتطلب معالجة خاصة ، ولا يمكن استخدامها بدون توافر الآلات المناسبة . فضخامة المشكلة تستدعي توخي نهج أشد جرأة بكثير . ومنذ وقت قريب أنشأت عدة مكتبات وطنية ، على مستوى عال داخل البنية الادارية ، مكاتب حفظ تتولى تخطيط برامج أوسع نطاقا في مجال الحفظ ، وادارة هذه البرامج وتنسيقها ، مستخدمة تقنيات متنوعة لصون الوثائق نفسها أو صون محتواها الفكري ، وتهدف هذه الخطط الجديدة الطموحة بالدرجة الأولى الى صون مجموعات المكتبة الوطنية ، وهي في بعض البلدان تحفز أيضا على وضع برامج بشأن جميع مكتبات البلد ، وتعنى بتنفيذها . وقد جعل ايفلا الحفظ موضوع أحد البرامج الأساسية في برنامج متوسط الأجل للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١ ، محاولة منه للمساعدة على تنسيق أنشطة الحفظ الوطنية على المستوى الدولي(٢) . والواقع أن هذا التطور الذي حدث في ايفلا ، الذي كانت لديه شعبة مختصة للحفظ منذ سنوات عديدة ، يتبادل فيها أمناء المكتبات المعلومات التقنية عن أساليب الصون ، ثم عقد المؤتمر المعني بصون المواد المكتبية عام ١٩٨٦ ، في فيينا ، الذي شارك في رعايته مؤتمر مديري المكتبات الوطنية وايفلا واليونسكو ، يشهدان على الوعي الجديد بأن الحفظ يمثل مشكلة كبرى تتطلب قرارات سياسية على أعلى المستويات الادارية . فقد لاحظ المؤتمر " ضخامة " المشكلة ، وشدد على " العواقب التي يستحيل تداركها بالنسبة للأجيال المقبلة ، فيما اذا استمر التقصير في اتخاذ تدابير قوية واسعة النطاق في مجال الصون والحفظ " ، وأيد المؤتمر المشروع الأساسي المذكور لايفلا ، وحث المكتبات والهيئات الدولية على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان صون " جزء أساسي من التراث الفكري لجميع الأمم " (٣) .

٥,١,٢ - وبالطبع ، ينبغي الاسترشاد في اختيار وتحديد برامج الصون بما تمليه طبيعة المجموعات وعمرها . فالمجموعات الكبيرة الموسوعية ، المشتملة على مواد كثيرة ومتنوعة ، تستدعي مجهود خبراء في صون الورق ، ومجلّدين ، وأخصائيين في ترميم المطبوعات والصور الفوتوغرافية ، ويستحسن أيضا الاستعانة بجهود أخصائيين في المصغرات التخطيطية والأقراص البصرية . وينبغي الاشارة هنا الى أن الأشرطة

والأقراص التي تخزن عليها نصوص تقرأ بالآلة ، تستدعي أيضا القيام بصورة دورية ، بعملية تنظيف وفحص قد تؤدي الى اعادة نسخها اما على نفس الدعامة أو الى نقلها على دعامة أخرى . وكل هذه العمليات تستلزم عاملين خبراء ومعدات خاصة . وينبغي أن تتولى المكتبات الوطنية الصغيرة ، ذات المجموعات الصغيرة ، والموارد البشرية والمالية المحدودة، وضع برامج صون بصورة تدريجية ، وعلى أساس أهمية المطبوعات اللازم صونها ومدى الحاح الحاجة الى اجراء الصون . أما المكتبات الكبيرة التي يحتاج قسم كبير من مجموعاتها الى المعالجة قبل فوات الأوان ، فيكون لديها عادة وحدات صون آهلة بالعاملين ومجهزة بالوسائل التقليدية اللازمة (للتجليد واصلاح التجليد وازالة الحموضة بعمليات يدوية ، وضغط الورق ، الخ...) . ولكن لما كانت التكنولوجيا تتطور وتنتشر على نطاق أوسع فانه ينبغي أن تأخذ هذه المكتبات الكبيرة بتقنيات ازالة الحموضة على نطاق واسع، وتقنيات النقل على أقراص بصرية بغية صون النسخ الأصلية أو صون محتواها الفكري ، وذلك بالنظر الى أن الطرق اليدوية التقليدية لا تفي بالحاجة الى معالجة الكميات الكبيرة من الوثائق الآخذة في الانحلال (٤) . كما تحتاج المواد الأخرى غير الكتب الى صون . وفي كثير من الحالات لم يعرف بعد عمرها الافتراضي ، وقد يلزم اجراء مزيد من الاختبارات قبل التوصل الى معرفة أفضل الحلول .

٥,١,٣ – وفي بعض البلدان التي تكون فيها الذخائر الوطنية في حوزة مكتبات أخري ليس لديها ما يلزم من العاملين أو المعدات لتأمين الحفظ ، تتولى المكتبة الوطنية بالفعل ترميم تلك الذخائر كمهمة من مهامها الوطنية . بيد أن هذا لا يكون في المعتاد ممكنا الا على أساس انتقائي . وفي البلدان التي تملك العديد من المكتبات الكبرى (كالولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفييتي ، والمملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، والصين ، واليابان ، وكندا ، الخ.) ، لا تستطيع المكتبة الوطنية أداء هذا الدور على النحو الملائم . لذلك ينبغي أن تنشىء المكتبات الكبيرة المعنية بالبحوث مرافقها الخاصة للصون ، وفي هذه الحالة ينبغي أن تحاول المكتبة الوطنية وضع خطة تعاونية لصون المطبوعات أو المجموعات الفريدة على الأقل ، في شكلها الأصلي ، وأن تراقب تنفيذ هذه الخطة ، كما ينبغي أن تسهم في تنسيق المبادرات الهادفة الى صون المطبوعات الوطنية المخزونة في أشكال مصغرة ، بغية تحسين وزيادة توافرها لأجيال الباحثين حاضرا ومستقبلا . وقد أصبح عدد كبير من النسخ المصغرة متوافرا في الأسواق. وقد وضعت المكتبات الوطنية عددا من البرامج مثل الفهرس المختصر لعناوين مطبوعات القرن الثامن عشر ، عند المكتبة البريطانية (٥) أو برنامج النسخ على أفلام مصغرة ، التي بادرت بتنفيذه حديثا المكتبة الوطنية الصينية . وفي كندا ، اضطلع المعهد الكندي للنسخ المصغرة التاريخية ، الذي تسانده الحكومة ، بعمل أفلام مصغرة لكل المطبوعات الكندية الصادرة قبل عام ١٩٠١ ، بمساعدة من المكتبة الوطنية وأكثر من ٣٠ مكتبة جامعية وغيرها اكتتبت من أجل اصدار هذه المجموعة ، مما يضمن استمرار المشروع وتوافر المجموعة في أكثر من ٣٠ مكتبة موزعة على أراضي هذه البلاد الواسعة جدا (وفي بعض المكتبات خارج البلاد) (٦) . ان برامج النسخ المصغر هذه – سواء أكانت تجارية أو وطنية أو دولية – أصبحت تشكل ضرورة من الضرورات ، نتيجة للزيادة الهائلة في المعلومات التي حدثت تدريجيا خلال المائة سنة الأخيرة (ومعظم هذه المعلومات مخزون في مطبوعات تبلى بسرعة) ، ونتيجة لتزايد الطلب باستمرار من جانب عدد لا ينفك يتضخم من القراء والباحثين ، وما ينجم عن ذلك من كثرة استخدام مواد المكتبات واساءة استخدامها ، سواء على المستوى المحلي أو في اطار عمليات الاستعارة بين المكتبات .

٥,١,٤ - وقد أصبح الصون يعتبر اليوم شرطا مسبقا للانتفاع بالمطبوعات . ومن الأمور ذات الدلالة أن هذا الأمر حظي بالتأكيد عليه في المؤتمر الدولي المشترك بين اليونسكو وايفلا ، المعني بالتوافر العالمي للمطبوعات ، الذي عقد عام ١٩٨٢ واعتمد قرارا دعا فيه الدول الأعضاء الى النهوض ببرامج صون وطنية ، والى التعاون على المستوى الدولي من أجل صون التراث العالمي المطبوع (٧) . ولا شك أن المكتبات الوطنية ودور المحفوظات الوطنية تحقق فوائد جمة من التعاون الوثيق في السعي لحل المشكلات التي يواجهها كلا الفريقين ، وذلك سواء في مجال طرق الصون التقليدية (صون الورق) أو في مجال التكنولوجيا الجديدة (نقل النصوص والصور الى أقراص بصرية واسترجاعها) . الا أن الحفظ يمثل مشكلة عالمية - وهو ليس مقصورا على صون مجموعة من المطبوعات التي يختارها عدد من الخبراء ، بل هو يتطلب التزام الحرص في تداول المواد سواء من جانب العاملين أو من جانب القراء ، كما يتطلب مراقبة الحرارة والرطوبة في مباني المكتبة ، واستعمال علب وأغلفة خالية من الحموضة ، الخ. ، ناهيك عن القرارات المتعلقة بترميم الوثائق الأصلية أو الاستعاضة عنها بأفلام مصغرة أو غيرها من الدعائم (أقراص بصرية ، صيغة رقمية) ، وكل ذلك يتطلب توخي نهج متعدد الجوانب ، على مستوى اداري عال .

٥,١,٥ - وتتسم المشكلة بخطورة أشد في المناطق المدارية وشبه المدارية ، اذ أنه الى جانب تآكل الورق ، كما يحدث له في المناخات الباردة والمعتدلة بفعل عوامل التحلل الكيميائي ، يضاف وجود درجات عالية من الحرارة والرطوبة فضلا عن فعل الحشرات ، مما يعجل كثيرا بتلف الكتب وغيرها من المنتجات الورقية ، ما لم تستمر المحافظة على الشروط المؤاتية بواسطة تكييف الهواء وتعقيم الأمكنة . وينبغي أن يكون ممكنا من الوجهة التقنية التخيف من المشكلة الى الحد - السيء في واقع الحال - المماثل لمكتبات المناطق الباردة والمعتدلة ولكن ذلك متعذر للأسف من الوجهة المالية ، بسبب ما يقتضيه من تكاليف باهظة (٨) .

٥,٢ - <u>واستنادا الى ما تقدم</u> يقترح ما يلي :

١ - يجب أن تضع المكتبات الوطنية وان تتولى تنفيذ برامج حفظ تضمن بها صون مجموعاتها ، اما في شكلها الأصلي اما في نسخ مصغرة واما في كلا الحجمين ، بما في ذلك المواد الأخرى غير الكتب ، بالوسائل الجديدة ، وينبغي أن تتولى ترميم الذخائر الوطنية الهامة من المجموعات التي في حوزة مكتبات أخرى ، اذا كانت هذه المكتبات تفتقر الى ما يلزم لذلك من خبراء ومعدات . وينبغي القيام على أعلى مستوى اداري بوضع سياسة حفظ لا يقتصر فيها على تقنيات الصون التقليدية ، بل تشمل أيضا استخدام أحدث الطرائق مثل المصغرات التخطيطية (والصيغ الرقمية ، الأقراص البصرية حين يمكن ذلك) أو النقل الى دعائم أخرى ، وكذلك طريقة تداول الوثائق بين أيدي العاملين والمنتفعين ، وضبط درجات الحرارة والرطوبة ، الخ .

٢ - يجب أن تضطلع المكتبات الوطنية بمساع للتوفيق بين الاحتياجات المتضاربة للقراء والباحثين الحاليين من ناحية واحتياجات الأجيال المقبلة من الناحية الأخرى .

---

1 James F. Govan, Information, Research Libraries and the Scholar, Baton Rouge, Louisiana State University, 1979, p. 15.

2 IFLA, Medium Term Program 1986-1991, The Hague, IFLA, 1985, 61 p.

3 IFLA Journal, vol XII, no 3, p. 240-242. The full text of the proceedings will be published in 1987 by K.G. Saur. See Strebl, M. Preservation of Library Materials, IFLA paper (080-GEA 1), Tokyo, 1986, 11 p.

4 Nugent, William R., Optical Disks - An Emerging Technology for Libraries, in IFLA Journal, v. XII, no. 3 (1986), p. 175-181. See also The Library Preservation Program, Chicago, American Library Association, 1985, 117 p.

5 See Factotum. Newsletter of the Eighteenth Century STC., London, British Library 1980-

6 Sylvestre, Guy. Preserving for Access (IFLA paper 092-NAT-2, Chicago, 1985)

7 International Congress on the Universal Availability of Publications. Final Report, Paris, UNESCO, p.

8 Bansa, Helmut, The Conservation of Library Materials in Tropical and Sub-tropical Conditions, IFLA Journal, vol, VII, no. 3 (1981), p. 264-267.

٦ - العلاقات الداخلية

٦،١،١ - ينبغي ، وفقا لما ورد التأكيد عليه في الفصول المتقدمة ، ألا تعمل المكتبات الوطنية منعزلة ، مهما قد يكن من روعة في الانعزال . فيجب أن تقيم علاقات عمل جيدة مع المكتبات الأخرى ، كبيرة كانت أم صغيرة ، اذا أرادت أداء وتنسيق خدمات فعالة في مجال الببليوغرافيا والمعلومات . ان خدمات الاعارة والاستعارة ، والخدمات المرجعية وخدمات الاحالة ، وتجميع الفهارس الموحدة والاحصاءات ، واعتماد المكتبات الأخرى للمعايير الوطنية ، وانشاء شبكة وطنية تضم جميع المكتبات ، كل ذلك يتطلب علاقات جيدة بين المكتبة الوطنية من جهة وباقي المكتبات ومراكز التوثيق الأخرى من جهة أخرى. وفي معظم الحالات ، يتحقق ذلك عن طريق تقديم خدمات تفي باحتياجات المنتفعين ، ومن خلال استجابة المكتبات الوطنية لملاحظات المكتبات الأخرى التي تستفيد من خدماتها . وفي بعض البلدان ، تتحمل المكتبة الوطنية مسؤولية قانونية تجاه المكتبات الأخرى ، وتمارس قدرا كبيرا من الرقابة على ادارتها وعملياتها ، ولكن في معظم البلدان تتمتع المكتبات الأخرى بقدر كبير من الاستقلال ، وتمارس المكتبة الوطنية دور القيادة بالاقناع والسعي للتوصل الى اتفاق في الآراء بشأن أفضل السبل لخدمة الجمهور ، بدلا من اصدار الأوامر اليها والهيمنة عليها بحكم ما لها من وزن كبير . وفي نهاية المطاف ، يمكن القول ان أداء خدمات جيدة للقراء وللمكتبات هو أفضل سبيل لكسب مساندتهم واعترافهم بالقيادة .

٦،١،٢ - وقد تقدم التأكيد على أن سلاسة العلاقات مع الناشرين أمر مرغوب فيه من أجل الادارة السليمة لعمليات الايداع القانوني ، والفهرسة أثناء النشر ، وبرامج الترقيم الدولي الموحد للكتب . ويتعزز وضع المكتبات الوطنية وتزداد أهميتها عندما تضطلع ، بالاضافة الى أداء الخدمات المتقدم ذكرها ، بأنشطة موجهة الى عامة الجمهور والى الجمهور المثقف بوجه خاص ، مثل اصدار مطبوعات موثوق بها (ببليوغرافية وعلمية) ، واقامة معارض جيدة التنظيم (بما فيها المعارض الجوالة) ، بهدف زيادة التعريف بذلك الجزء الجوهري من التراث الوطني ، الا وهو المطبوعات الوطنية ، وزيادة تقديره والانتفاع به . وأخيرا ، ان انشاء شبكة وطنية تضم كل مكتبات البلاد (ذات علاقات على الصعيد الدولي) بهدف تحقيق الانتفاع الأمثل بالموارد المكتبية للبلاد ، يتطلب، كما سنرى أدناه ، وضع معايير ببليوغرافية وغير ببليوغرافية ، والترويج لها عن طريق حلقات تدريب دورية من أجل العاملين المتخصصين الرئيسيين لدى المكتبات الأخرى. وخلاصة القول ، ان مهمتها هي مهمة " المحرك الأول " .

٦،٢ - التدريب والبحث

٦،٢،١ - لا تزال توجد بلدان لا توفر مؤسساتها الجامعية التدريب على أنشطة المكتبات ، ولذلك يتعين على المكتبة الوطنية بالضرورة أن تضطلع بتدريب العاملين فيها وبعض العاملين في المكتبات الأخرى ، لكي يمكن تسيير الأمور . وترسل تلك البلدان عادة بعض أبنائها الى الخارج من أجل تلقي تدريب مهني . وفي الوقت الحاضر صار يوجد في العالم النامي عدد من المدارس لعلم المكتبات (والمحفوظات) . أما في العالم الصناعي

فيوجد عدد كبير جدا من هذه المدارس التي تستقبل الطلبة الأجانب من أجل التدريب . وكثيرا ما تقدم لهم البلدان المضيفة مساعدات مالية كما تقدمها بعض مؤسسات المعونة الدولية واليونسكو . ويتمثل التدريب في سلسلة من المحاضرات النظامية تكملها عادة دورات تدريبية في المكتبات بما فيها المكتبات الوطنية . ويجدر التأكيد على أن التدريب المهني ليس في العادة من مسؤوليات المكتبة الوطنية . الا أن العاملين في المكتبة الوطنية كثيرا ما يتلقون دعوة من مدارس المكتبات التي لديها الكفاية من الأساتذة المتفرغين ، من أجل اعطاء محاضرات خاصة ، أو ادارة حلقات تدارس حول موضوعات مشهود لهم بالخبرة فيها. على أنه ، وفقا لما ذكر آنفا ، ينبغي أن تعطى المكتبات الوطنية دورات دراسية خاصة، في موضوع محدد ، عندما تستحدث تقنيات جديدة يجب الترويج لها (مثل قواعد جديدة للفهرسة ، شفرات تراسل الكترونية جديدة ، الخ.) بغية ضمان تطبيقها وتيسير تبادل البيانات أو الوثائق بين المكتبات . والهدف من هذه الدورات تحسين معارف العاملين المتخصصين الرئيسيين وليس توفير التدريب الأساسي للطلبة الذين يدرسون ليصبحوا أمناء مكتبات .

٦,٢,٢ – توجد بين التدريب والبحث في هذا المجال صلة وثيقة ، وينتظر من أساتذة علم المكتبات ، شأن أساتذة سائر الكليات والمدارس ، اجراء بعض مشروعات البحوث كجزء من مهمتهم . وكذلك يجري بعض العاملين في المكتبة الوطنية (شأن الخبراء العاملين في المكتبات الأخرى) مشروعات بحوث خاصة بهم (ويكون ذلك بمساندة من المؤسسة عادة) ويسهمون في تقدم المعارف عن طريق ببليوغرافيات مشروحة بطريقة علمية ، وكتابات عن المؤلفين أو عن موضوعات أخرى تستند الى مجموعات كبيرة من المخطوطات أو الى تاريخ الكتاب ، أو غير ذلك . الا أن عمل المكتبة الوطنية يتركز أساسا على مبادرات البحث الخاصة بالمؤسسة والهادفة الى تحسين أداء خدمات المكتبات واجراءات عملها ، والتعاون بينها . وكثيرا ما تحظى مشروعات البحوث العملية هذه بتعاون خبراء من مكتبات أخرى ، وفي هذه الحالات تلقى نتائج البحوث عادة قبولا أحسن على النطاق المهني بوجه عام ، على اعتبار أنها تمثل اتفاقا في الآراء بين ممثلي عدة مؤسسات . كما أنه من الأهمية بمكان اجراء استقصاء عن احتياجات المنتفعين ، بغية ضمان تطوير المجموعات والخدمات قدر الامكان في اتجاه تلبية احتياجات من وجدت لأجلهم المكتبات . وخلاصة القول ، على الرغم من أن بعض الخبراء يجرون ، بناء على مبادرات شخصية من جانبهم ، بحوث ذات طبيعة نظرية أو علمية ، فانه ينبغي أن تضطلع المكتبات الوطنية بمشروعات بحوث تستهدف بالدرجة الأولى تحسين خدماتها وخدمات المكتبات الأخرى ، باعتماد أنسب التقنيات وأحدثها في مجال الحصول على المعلومات والمطبوعات ، وتخزينها ، وحفظها ، ومعالجتها ، ونشرها . وليست المكتبات الوطنية في الأصل مؤسسات مانحة ، لكن بعضها يحصل على السلطة والأموال اللازمة لتقديم المنح الى مكتبات أخرى من أجل اجراء مشروعات بحوث في مجال أعمال المكتبات ، تسهم نتائجها في تنمية شبكة مكتبات تشمل جميع مكتبات البلد . ويمكن اجراء هذه البحوث أيضا بموجب عقود .

٦،٣ - تكوين الشبكات

٦،٣،١ - تشكل المكتبات دائما ، في أي بلد ، شبكة من مجموعات المصنفات الرسمية أو غير الرسمية ، نظرا لأنه كان يوجد دوما تعاون فيما بينها ، بطرائق متنوعة . فالتعاون بين المكتبات وأمناء المكتبات تقليد راسخ بالفعل من زمن بعيد (انظر الفصلين ٣ و ٤) . وقد تحققت المشاركة في المعلومات المتعلقة بالكتب ، وفي الكتب نفسها ، بنشر فهارس المكتبات ، وتوزيع بطاقات فهارس ، واعارة الكتب . ولقد استعملت المكتبات بداهة مرافق الاتصال الموجودة - الطباعة والبريد والهاتف والمبرقة الكاتبة - واليوم توجد فرصة جديدة للمشاركة في المعلومات ، نتيجة للجمع بين استعمال الحاسب واستخدام تكنولوجيات الاتصال الالكتروني ، وكذلك أدوات التخزين الصغيرة الحجم مثل الأقراص البصرية . ولكن حتى الآن قلما توجد بلدان نامية قادرة على الاستفادة من هذه التطورات التكنولوجية (والواقع ان كثيرا من البلدان الصناعية لا تزال ، حتى وقت تحرير هذه الوثيقة ، تستخدم القليل من هذه التكنولوجيات المتطورة) بسبب الافتقار الى ما يلزم من بنى أساسية وموارد بشرية ومالية . ويتسم عالم المعلومات بقدر كبير من الدينامية بينما تتطور التكنولوجيا بخطى سريعة ، وفي مثل هذا السياق ، يظل انشاء شبكة وطنية من المكتبات عملية تدريجية ، تقتضي التخطيط باعتناء والعزم الصادق والمرونة من جانب جميع الأطراف ، وتقديرا واقعيا لما يمكن تحقيقه بالموارد المتوافرة في وقت معين.

٦،٣،٢ - وتتواجد المكتبات على مستويات مختلفة من التطور التكنولوجي فمن الأهمية بمكان ألا يحرم أقلها تطورا في المجال التكنولوجي من مزايا الخدمات التقليدية بينما يستخدم غيرها تكنولوجيات جديدة للاتصال بالمكتبة الوطنية وفيما بينها . ويجب على المكتبات الوطنية أن توفر خدماتها للمكتبات الأخرى على المستوى التكنولوجي الذي في متناول كل منها ، من أبسط التكنولوجيات (البريد والمبرقة الطابعة) الى أكثرها تعقيدا (البريد الالكتروني ، نقل الملفات عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر) . وتوجد المكتبات على درجات متفاوتة من التطور التكنولوجي من حيث تخزين المعلومات ونقلها . وهناك أيضا شبكات تترابط فيها مكتبات على مستويات مختلفة من التطور من حيث الوظائف المتنوعة التي تؤديها المكتبة (الاقتناء ، الفهرسة ، الاعارة ، الببليوغرافيا ، الادارة ، وغيرها) . ويمكن أن تكون المكتبة الواحدة مشتركة في أكثر من شبكة ، تبعا لما تستطيع الشبكات تقديمه . وقد تكون المشاركة اجبارية على مستوى المقاطعة أو على المستوى الوطني ، كما قد تكون طوعية لا على مستوى المقاطعة أو على المستوى الوطني فحسب ، بل أيضا على مستوى فرع معين من فروع العلم (الطب ، مثلا) أو على مستوى عملية محددة (كالفهرسة ، مثلا) ، أو يكون ذلك بوجه أشمل ، بهدف توخي نهج عالمي لادارة المكتبات . ومن حق الحكومات أن تقنن أو تنظم مشاركة المكتبات التي تحت سلطتها على المستوى المحلي والوطني ، لكن المشاركة الطوعية من شأنها أن تؤدي الى انشاء شبكات بين ومن أجل مكتبات بعيدة عن بعضها ، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي . وهذه الرابطات الموجودة سابقا تتنوع من قطر الى آخر وستظل تتنوع حيث أن بعضها ناشىء عن شراء خدمات من مؤسسة ببليوغرافية كبرى ، بينما أنشأت البعض الآخر وتديره وتموله جماعيا ، فئة من المكتبات قررت ضم جهودها لتنمية خدمات مشتركة . ولكن ، في كلتا الحالتين ، وأيا كان النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد ،

وسواء أكانت الموارد المتوافرة قليلة أو ضخمة ، يفترض أن تتمثل الأهداف المنشودة من انشاء الشبكة دائما في تحسين خدمات المكتبات للمنتفعين ، وتخفيض تكاليف تشغيل المكتبات عن طريق التشارك في المعلومات الببليوغرافية ومواد المكتبات . ويفترض أن يوفر انشاء شبكة وطنية من المكتبات استخدام اجمالي لموارد المكتبات المتوافرة لقطر من الأقطار استخداما يجعل نفقاته تحقق المزيد من الجدوى . ولكن ينبغي ، لكي تكون مقبولة لدى المنتفعين في جميع أنحاء البلاد ، أن تشتمل على أنظمة تسليم فعالة بحيث يمكن اتاحة المطلوبات في غضون مهل معقولة .

٦,٣,٢ - وينبغي أن تستخدم قواعد البيانات والشبكات أنسب التكنولوجيات لأداء الخدمات المرغوبة أداء تتناسب فعاليته مع تكاليفه ، سواء أكانت هذه القواعد ذات نظام موحد تضبطها الدولة مركزيا عن طريق المكتبة الوطنية عادة ، أو كانت لامركزية وناشئة عن ترتيبات تعاقد طوعي بين المكتبات المشاركة . وحتى عهد قريب ، كان الوضع المعرفي يدعو الى توفير معظم الخدمات عن طريق حاسب كبير رئيسي ، مخزونة فيه قواعد بيانات كبيرة ، مجمعة من مدخلات الفهرسة المتحصلة من مكتبات كثيرة ، ومنه تستمد البيانات. ولكن الاتجاه الحاصل منذ وقت أقرب ، نتيجة للتكنولوجيا الجديدة، ولترويج ايزو لنموذج ترابط النظم المفتوحة (أوزي) ، أصبح يهدف الى توخي نهج يتسم بمزيد من اللامركزية ، ويتم فيه تبادل البيانات بين نظم مستقلة وغير متجانسة . ان نهج اوزي يسهل الحصول على البيانات الببليوغرافية من فهارس متنوعة ، بما في ذلك نقل الملفات والاعارة بين المكتبات . ويجعل بالامكان أيضا لأول مرة ، في اطار شبكة لامركزية للمعلومات ، الربط بين قواعد البيانات الببليوغرافية وقواعد بيانات متعهدي مرافق المعلومات ، وقواعد بيانات دور النشر بما فيها النصوص الصحفية المرقمة ، وملفات نصوص الفيديو ، وغيرها . الا أن نهج أوزي ، على الرغم من كونه لامركزيا الى حد بعيد ويتيح حرية بين المشاركين لم يسبق لها مثيل ، من حيث طبيعة ونطاق مشاركتهم في الشبكة ، فانه يتطلب درجة عالية من الضبط والمراقبة التي يمكن أن تمارسه سلطة منفردة (مثل المكتبة الوطنية) أو جمعية من المشاركين تضم المكتبة الوطنية . وفي هذه الحالة أيضا لا بد من قائد ، ومن المقترح أن تكون القيادة بصورة طبيعية للمكتبة الوطنية، حتى لو اقتضت هذه القيادة قدرا كبيرا من التشاور والسعي للتوصل الى توافق في الآراء بين المشاركين في الشبكة .

ويؤدي نموذج أوزي ، كما ذكر من قبل الى تسهيل الربط بين قواعد البيانات والشبكات عبر حدود الأقطار .

٦,٤ - <u>رابطات المكتبات</u>

٦,٤,١ - تضمنت الفصول المتقدمة عرضا لطرائق كثيرة ينبغي أو يمكن أن تتبعها المكتبات الوطنية في التعاون مع المكتبات وأمناء المكتبات بغية ضمان اسهامهم في وضع سياسات وبرامج وطنية تفي باحتياجات البلاد . فالمكتبات الوطنية تستشير بالفعل المنتفعين والخبراء في شؤون المكتبات ، بطرق كثيرة ، رسمية وغير رسمية ، بمن في أولئك أعضاء مختلف الأفرقة الاستشارية التي تعيّنها الحكومة في

مجلس ادارة المكتبة الوطنية . كما يعتبر من الأمور الهامة ، اشراك الرابطة الوطنية للمكتبات في بعض الاستقصاءات والمناقشات والدراسات الهادفة الى اعادة النظر في السياسات والخدمات والاجراءات الوطنية المتعلقة بالمكتبات . وكثير من الرابطات الوطنية للمكتبات تعين لجانا دائمة أو مؤقتة لمناقشة المشكلات واقتراح الحلول (مثل المشكلات المتعلقة بمعايير الفهرسة والاعارة بين المكتبات وحقوق المؤلف والحفظ وخدمة المعوقين والاحصاءات ، وغيرها . وتستطيع المكتبات الوطنية الاستفادة من عمل مثل هذه اللجان ، كما تستطيع الاسهام فيه ، بل ان من المرغوب فيه اقامة علاقات وثيقة بين هذه اللجان وموظفي المكتبة الوطنية المعنيين أو المسؤولين عن الأنشطة الداخلة في صلاحيات هذه اللجان . وفي بعض البلدان ساعدت المكتبات الوطنية في تكوين الرابطات الوطنية للمكتبات ، ولا تزال بعضها تقدم المساندة لهذه الرابطات . ومن المقترح بشأن هذه الحالات أن تتوجه الرابطات نحو تحقيق الاستقلال عن المكتبة الوطنية ، لكي يستطيع أعضاؤها التعبير بمزيد من الحرية عن آرائهم في الخدمات التي تؤديها المكتبة الوطنية وفي خططها، ولكي تتمكن الرابطة من التصرف كفريق ضغط أكثر فعالية من أجل تحسين وتطوير برامج المكتبة الوطنية . كما يصدق ذلك على الرابطات الوطنية للمكتبات المتخصصة ، مثل رابطات المكتبات المدرسية ، ومكتبات الفنون ، والمكتبات الطبية ، والمكتبات القانونية ، وغيرها . وبما أن المكتبات الوطنية كثيرا ما تدعى لتمثيل آراء مكتبات القطر الأخرى في الاجتماعات الدولية وأفرقة العمل الدولية ، فان مشاركتها ستكون أصدق تمثيلا لآراء أبناء المهنة عموما ، لو كانت رابطات المكتبات تسهم في تحديد المواقف الوطنية تجاه بعض القضايا قيد النقاش . وبالمقابل ، تشكل الرابطات الوطنية للمكتبات أجهزة فعالة لنقل المعلومات الى أعضائها عن السياسات والبرامج والاهتمامات الدولية في مجال المكتبات .

٦,٥ – دور المحفوظات الوطنية

٦,٥,١ – تتسم العلاقات بين المكتبات الوطنية ودور المحفوظات عموما باليسر والسلاسة في معظم البلدان ، وفي بعض البلدان يقوم تعاون وثيق بين الطرفين في الشؤون – مثل الحفظ . وتتبع المؤسستان عادة وزارة واحدة ، مما يسهل التعاون والتنسيق بينهما . ومع مرور الزمن تتقارب المكتبات الوطنية ودور المحفوظات تدريجيا، نظرا لاستخدامها لبعض التكنولوجيات المشتركة (مثل الاستنساخ ، والمصغرات التخطيطية ، والأقراص البصرية ، وتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتقنيات ازالة الحموضة على نطاق واسع ، وغيرها) في حين يزيد تباين صلاحياتهما من حيث المواد التي تقع مسؤوليتها على كل منهما . وفي الوقت الراهن أصبح تعريف جنكينسون التالي للمحفوظات مقبولا بوجه عام : " ان الوثيقة التي يمكن ان يقال انها من فئة المحفوظات هي وثيقة حررت أو استخدمت أثناء معاملة ادارية أو تنفيذية (عامة كانت أو خاصة) ، وكانت هي نفسها جزءا منها ، ثم حفظها الشخص أو الأشخاص المسؤولون عن تلك المعاملة وورثتهم الشرعيون في عهدتهم هم ومن أجل معلوماتهم الخاصة " (٢) . ثم تتولى عادة دور المحفوظات الوطنية ، اقتناءها وحفظها اذا كانت ذات أهمية وطنية على الأقل . الا أنه يتعيّن على دور المحفوظات الوطنية في كثير من البلدان أن تضع سياسات للاقتناء بالتعاون مع مراكز أخرى هامة لايداع المحفوظات على مستوى المناطق أو الأقاليم ، عامة أو خاصة) .

٦،٥،٢ – ووفقا لما ورد التأكيد عليه في الفقرة ٢،٢،٣ تتولى المكتبات الوطنية جمع وحفظ أنواع أخرى من المواد غير المنشورة (مخطوطات ، مراسلات ، وثائق غير ادارية) تمثل مصادر أساسية للدراسات والبحوث المتعلقة بالأمة وبتاريخها وثقافتها وآدابها وتطورها العلمي . فحين تجمع المكتبات الوطنية أوراق كبار الكتاب والفنانين والباحثين والعلماء ، فانها تسهم بذلك اسهاما مؤكدا في تكوين الثقافة الدولية . وقد لا تتضارب آراء ومصالح المكتبات الوطنية ودور المحفوظات الوطنية الا في مجال التطور الثقافي والعلمي للبلد . ولذا فانه من المرغوب فيه أن تحدّد الحكومات بأقصى ما يمكن من الوضوح، صلاحيات كل من الطرفين في مجال التجميع ، وأن تنشيء جهازا معينا لحل ما قد ينشب من النزاع بين الطرفين من وقت الى آخر . ومن مصلحة المكتبات الوطنية ودور المحفوظات الوطنية أن تكون علاقاتها ودية ، كما أن ذلك من مصلحة المنتفعين بأنشطة كل من المؤسستين ، كما تجنيان أيضا فوائد من التعاون الوثيق بينهما ومن المشروعات المشتركة أيضا ، في مجال ابتكار واستخدام تكنولوجيات مناسبة لخدمة الاحتياجات المشتركة بينهما والخاصة بكل منهما . وانه لمن المفيد للمنتفعين بأنشطة كلتا المؤسستين أن يكون مقراهما متجاورين .

٦،٦ – <u>واستنادا الى ما تقدم</u> يقترح ما يلي :

١ – أن تلتمس المكتبات الوطنية ، ضمانا لتلبية خدماتها لاحتياجات المنتفعين بها وبالمكتبات الأخرى ، مشورة القراء والمكتبات والخبراء الناشرين ورابطات المكتبات ، حسبما تراه مناسبا ، مع العلم بأن هذه المشاورة تسفر عادة عن زيادة مساندة الجمهور لتنميتها .

٢ – ينبغي أن تعنى المكتبات الوطنية بالبحوث المتصلة مباشرة بتحسين الخدمات ، وأن تجنّد لهذه البحوث أفضل الخبراء ممن يعملون في المكتبات الأخرى . كما ينبغي أن توفر التدريب للمتخصصين الرئيسيين العاملين في المكتبات الأخرى، كلما اعتمدت أنظمة واجراءات جديدة وقررت ترويجها ، ولكن ينبغي ألا تكون مسؤولة بصورة عامة عن تعليم علم المكتبات ، وهو أمر تقع مسؤوليته على عاتق المؤسسات الجامعية .

٣ – ينبغي أن تشجع المكتبات الوطنية وتراقب انشاء شبكات وطنية من المكتبات ، تستخدم أفضل التكنولوجيات المتاحة ، لتيسير التشارك في المعلومات والوثائق الببليوغرافية . وينبغي أن تشيّد فوق البنى الأساسية القائمة من قبل ، أنظمة وشبكات ، وتضمن مع ذلك بقاء خدماتها متاحة للمكتبات الأخرى على اختلاف مستويات هذه المكتبات من حيث التطور التكنولوجي . وينبغي اتباع نموذج أوزي كلما كان ذلك ممكنا .

٤ - ينبغي أن تحدد بوضوح صلاحيات كل من المكتبات الوطنية ودور المحفوظات الوطنية بموجب تشريعات أو أنظمة ، وأن ينشأ جهاز مناسب لفض ما قد ينشأ من منازعات بين الطرفين . وينبغي أن يقوم بين المكتبات الوطنية ودور المحفوظات الوطنية تعاون في مجال استحداث تقنيات يتمكن كل من الطرفين من استخدامها لاسيما في مجالي الحفظ وترقيم النصوص .

---

1 Information Processing Systems - Open Systems Interconnection - Basic Reference Model: ISO 7498-1993, Geneva, ISO 1983. See Clement, H.E.A., Electronic Networking for Interlibrary Loan in the OSI Environment, IFLA paper (053-IL-2), Chicago, 1985, 19 p. - Durance, Cynthia J., Exploiting Technology to Build a Canadian Library and Information Nnetwork, IFLA Jounral, vol, XI, no. 4 (1985), p. 299-312. McCallum, Sally H., Linked Systems Project in the United States, id., p. 313-324.

2 A Manual of Archive Administration, Oxford, 1922, p. 11.

٧ - العلاقات الدولية

٧.١ المبادلات الدولية

٧.١.١ أشير في الفصول السابقة الى الجوانب الدولية لأنشطة المكتبات وخدماتها المشاركة في البيانات البيبليوغرافية ، ولاسيما في الشكل المقروء بالآلة ، وتبادل سجلات المصادر الذي يحقق الكثير في مجال تحسين التعريف بالمطبوعات الوطنية في الخارج وبالمطبوعات الأجنبية في الداخل ، والاعارة الدولية لتعزيز الانتفاع بالمعلومات عن طريق توفير المطبوعات غير الموجودة في المكتبات القطرية؛ والاسهام في النظم الاقليمية لقواعد البيانات ذات النطاق العالمي واستخدامها، وغير ذلك. وهناك عملية دولية أخرى ، تضطلع غالبا المكتبات الوطنية بادارتها، تتمثل في تبادل المطبوعات، ولاسيما المطبوعات الرسمية، وكلاهما موضوع اتفاقيات دولية اعتمدت في الدورة العاشرة للمؤتمر العام عام ١٩٥٨(١)، وصدقت عليها بلدان عديدة. ويجري التبادل الثنائي للمطبوعات بين المكتبات الأخرى (مثل مكتبات الجامعات التي تتبادل المطبوعات التي تنشرها مطابع هذه الجامعات، والأكاديميات الوطنية، والمعاهد المتخصصة، وغيرها)، غير أن المكتبات الوطنية تمثل مركزا مرموقا وفريدا من نوعه يمكّنها من ابرام اتفاقات تبادل تتسم بطابع أعم، كما يمكّنها من تبادل المطبوعات الرسمية، على أن يتم الحصول على النسخ اللازمة عن طريق الايداع القانوني أو غيره من الترتيبات . أما اتفاقات التبادل واسعة النطاق فهي باهظة التكلفة وتقتصر عادة - فيما عدا المكتبات الكبيرة - على المطبوعات الصادرة عن بلدان تربطها بالبلد المعني علاقات تاريخية وثقافية وعلمية وثيقة ويرغب هذا البلد في المحافظة عليها. وتمثل لغة المطبوعات عاملا ينبغي مراعاته لدى اتخاذ قرار بشأن ملاءمة الشروع في مبادلات دولية. وتعمل المكتبات الوطنية عادة بمثابة مراكز لهذه المبادلات . ويمثل ذلك اقتراحا باجراء مبادلات ويتعين على المكتبات الوطنية أن تضع في اعتبارها مزايا المبادلات التي يؤمل ألا يتم التفاوض بشأنها الا عندما تكون مفيدة للطرفين .

٧.٢ المنظمات الدولية والبرامج الدولية

٧.٢.١ تتسم العلاقات الدولية المشار اليها في الفقرة السابقة بطابع ميداني؛ فهي وظائف مكتبية تهدف الى توفير خدمات ذات مستوى رفيع الى المنتفعين. وهناك علاقات دولية أخرى تهم المكتبات الوطنية ولا تؤدي مباشرة الى تبادل وثائق أو بيانات بل تستهدف في نهاية الأمر تحسين توافر هذه الوثائق والبيانات عبر الحدود الوطنية وذلك نتيجة لاعداد وتنفيذ سياسات وبرامج ومعايير وقواعد ونظم واجراءات وأدوات تسهم في النهوض بخدمات المكتبات على المستويين الوطني والدولي. ويجري التعاون الدولي في مجالي المكتبات والتوثيق على الصعيدين الحكومي (اليونسكو) وغير الحكومي (الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات) (ايفلا) وعلى كل من الصعيدين العالمي والاقليمي. وتقدم المكتبات الوطنية عادة اسهاما على جميع هذه المستويات في وقت يتزايد فيه التكافل بين البلدان في تقديم الخدمات المكتبية لعدد كبير من الناس وفي وقت يتزايد فيه الوعي بأن تزايد عدد النظم القائمة لتخزين المعلومات ونقلها يجعل من الضروري بذل

جهود للربط فيما بينها. وأشير سابقا الى أهداف برنامجي الضبط البيليوغرافي العالمي (ضبع) والتوافر العالمي للمطبوعات وهي أهداف ينادي بها بالدرجة الأولى الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات بدعم من اليونسكو، كما أشير الى الاتحاد الدولي للتوثيق (تستخدم بعض المكتبات الوطنية تصنيف الضبط الببليوغرافي العالمي الذي يحتاج الى استيفاء دوري) والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي من أجل وضع المعايير.

٧.٢.٢ وفي السنوات الأخيرة، أدمجت مختلف برامج اليونسكو المساندة لأنشطة المكتبات ودور المحفوظات والمعلومات في البرنامج العام للمعلومات (بعم) الذي جرى توسيع نطاقه، وهو برنامج يسعى في أوسع مجال ممكن الى تحقيق الأهداف التي اعتمدها مؤتمر اليونيسيست لعام ١٩٧١(٢) وهي الأهداف التالية: تحسين الانتفاع بالمعلومات عن طريق اعتماد تكنولوجيات حديثة ومعايير مشتركة لتسهيل الربط بين النظم؛ انشاء بنى أساسية وطنية؛ تحسين التدريب الموجه للمهنيين والمنتفعين وتوسيع نطاقه؛ التعاون الدولي من أجل تبادل المعلومات وتداولها. وينادي البرنامج العام للمعلومات بتحديد مراكز تجميع وطنية وانشاء لجان وطنية لدعم أهدافه على الصعيد الوطني؛ وفي بلدان كثيرة تمثل المكتبة الوطنية مركز التجميع الخاص ببعم وهناك العديد من مديري المكتبات الوطنية الذين يشتركون في اللجان الوطنية كأعضاء فيها أو كرؤساء لها بحيث يتسنى لهم التحقق من أن المكتبة الوطنية تؤدي دورا رئيسيا ورائدا في اعداد سياسات وبرامج على المستوى الوطني يكون من شأنها أن تزيد الى أقصى درجة في الاستخدام الفعال لموارد المعلومات الخاصة بالبلد لفائدة الجميع. ويجري عادة الاشتراك في أنشطة اليونسكو على المستوى الحكومي. غير ان المدير العام يتولى بين الحين والآخر تعيين مجالس استشارية وأفرقة عمل يؤدي فيها الخبراء خدماتهم بصفتهم الشخصية. كما تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية الى تحقيق نفس الأهداف، ولقد قدم العديد من الخبراء من مكتبات مختلفة في جميع أنحاء العالم اسهامات قيمة الى برامجها ولاسيما عن طريق الاشتراك في لجانها التقنية وأفرقة عملها.

٧.٢.٣ وفيما يتعلق بالمكتبات، يمثل الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات أكثر المنظمات الدولية صلة بالموضوع اذ انه يضم في اطار بنيته "شعبة للمكتبات الوطنية" وأقساما أخرى مختصة بأنشطة محددة تهم المكتبات الوطنية بوجه خاص، مثل الاقتناء والتبادل، ووضع الفهارس، والصون، وتكنولوجيا المعلومات، والاعارة المتبادلة وتسليم الوثائق، والمطبوعات الرسمية، والكتب والوثائق النادرة والثمينة، والمسلسلات. كما توجد لجان استشارية للبرامج الرئيسية للاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات . ومن الضروري أن يستمر الاسهام الطوعي الضخم الذي يقدمه خبراء كثيرون من المكتبات الوطنية، كما ينبغي اعادة النظر في المعايير بصورة دورية ووضع معايير جديدة كلما استوجبت ذلك التكنولوجيات الجديدة، ومناقشة التقنيات الجديدة وتقييمها كلما ظهرت هذه التقنيات. وينبغي اعداد برامج جديدة لتلبية الاحتياجات الجديدة واعادة النظر في البرامج القائمة كلما تغيرت الاحتياجات. ولقد جمعت الآن الأنشطة بالغة التنوع للاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات في اطار خمسة برامج رئيسية – التوافر العالمي للمطبوعات ، والضبط الببليوغرافي العالمي/ ادارة المعلومات ، والحفظ والصون ، وتدفق

البيانات عبر الحدود، والنهوض بعلم المكتبات في العالم الثالث - وكل من هذه البرامج يهم بدون شك المكتبات الوطنية (٣). ويتعين على مديري المكتبات الوطنية أن يشجعوا خبراءهم وأن يدعموهم (في حدود الموارد المتاحة، وبشرط الا يتعرض نجاح البرامج الوطنية للخطر) عندما يدعوهم نظراؤهم الى الاشتراك في أعمال شتى اللجان الدائمة واللجان الخاصة وأفرقة العمل من أجل تقديم الاسهام الذي ينتظر منهم. ويتعين على مديري المكتبات الوطنية أنفسهم أن يدعموا برامج الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات وان يشتركوا فيها على نحو ملائم، ولاسيما برامج شعبة المكتبات الوطنية، وكذلك في مؤتمر مديري المكتبات الوطنية الذي أنشئ عام ١٩٧٤ والذي يتفرع عن الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات وتتمثل أهدافه في توثيق عرى التعاون بين المكتبات الوطنية نتيجة للمناقشات والدراسات التي جرت على مستوى المديرين وللمشروعات التعاونية الهادفة الى تطوير السياسات وتحسين وتنسيق البرامج المشتركة بين المكتبات الوطنية.

٧.٣ وبناء على ذلك يقترح ما يلي :

١ - ان تؤدي المكتبات الوطنية دور مركز تبادل المعلومات والمطبوعات ، ولاسيما المطبوعات الرسمية على الصعيد الدولي.

٢ - ان تساند المكتبات الوطنية البرامج الدولية للمكتبات الاقليمية أو العالمية وأن يشترك فيها ، على المستوى الحكومي (اليونسكو والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي) وعلى المستوى غير الحكومي (الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات والاتحاد الدولي للتوثيق) لا سيما عن طريق توفير خبراء يشتركون في اللجان وأفرقة العمل. كما يتعين على المديرين أنفسهم أن يقدموا اسهاما على مستواهم، بما في ذلك الاسهام في شعبة المكتبات الوطنية، التابعة للاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات وفي مؤتمر مديري المكتبات الوطنية.

---

(١) الاتفاقية الخاصة بالتبادل الدولي للمطبوعات والاتفاقية الخاصة بالتبادل الدولي للمطبوعات الحكومية . أنظر Wanwijngaerden, Frans, Handbook on The International Exchange of Publications, Paris, Unesco, 1978, 165 p.

(٢) UNISIST. Intergovernmental Conference for the Establishment of a World Science Information System . Final Report. Paris, UNESCO, 1971,60 p.

(٣) أنظر IFLA Journal, vol. XII, no 4, (1986) ، وهو عدد خاص يتعلق بالبرامج الرئيسية للاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات. وكذلك Wijasurya, E.K. IFLA's Core Programme on the Advancement of Librarianship in the Third World. IFLA paper (182-ASIA. 5). Tokyo, 1986, 20 p.

٨ - وضع المكتبات الوطنية وادارتها

٨.١ التشريعات والأنظمة

٨.١.١ لا يتوقف وضع المكتبة الوطنية بالنسبة للمكتبات القائمة في البلد وبالنسبة للمؤسسات الثقافية والعلمية الأخرى دائما على وضعها القانوني. فقد يكون مركزها رفيعا نتيجة لنوعية مجموعاتها وخدماتها حتى وان لم تكن خاضعة لقانون برلماني قوي أو لمرسوم حكومي مفصل، ومن ناحية أخرى ، قد يكون مركزها ضعيفا اذا كانت نوعية أدائها غير مرضية على الرغم من خضوعها لنص تشريعي يسند اليها دورا رفيعا للغاية. ويختلف الوضع الرسمي للمكتبات الوطنية اختلافا شديدا من بلد الى بلد آخر ، كما يختلف مدى ونوعية الخدمات التي تؤديها؛ فاذا كانت المكتبة الوطنية بحاجة الى موارد تتناسب مع احتياجات البلد لتأدية دورها على نحو ملائم، فمن المرغوب فيه أيضا أن تكون عملياتها خاضعة لوثيقة تأسيسية تبين بوضوح وبشئ من التفصيل واجباتها وبنيتها الادارية . ولقد أنشئت أغلبية المكتبات الوطنية بموجب قانون صادر عن البرلمان وهي تؤدي مهامها بموجبه. وقد يكون اما قانونا محددا يتناول المكتبة دون سواها أو قانونا أكثر شمولا يتناول مؤسسات عديدة ومن بينها المكتبة الوطنية. وتختلف هذه القوانين الى حد كبير من بلد الى آخر ، فبعضها يعالج بشئ من التفصيل جميع المهام الرئيسية التي ينبغي الاضطلاع بها، وادارة المكتبة وتنظيمها في حين أن البعض الآخر لا يكاد يتناول هذه الأمور الا بصورة عامة. ويشاهد هذا التنوع نفسه في المراسيم الحكومية التي تخضع لها المكتبات الوطنية في بلدان كثيرة. وتجدر الملاحظة أن هناك مكتبة واحدة على الأقل، هي مكتبة جامعة هلسنكي في فنلندا، تعمل كمكتبة وطنية بموجب توافق في الآراء ؛ وهي تخضع لتعليمات يتلقاها رئيس الجامعة الا انها تقدم على الرغم من ذلك خدمات تتجاوز الخدمات التي تقدمها بعض المكتبات الوطنية المنشأة بموجب قانون أو مرسوم.

٨.١.٢ وهناك مكتبتان وطنيتان - مكتبة الكونغرس ومكتبة الدايت الوطنية - مسؤولتان تجاه البرلمان الذي تؤدي له أيضا خدماتها بوصفه مجموعة متميزة من المنتفعين. غير أن المكتبات الوطنية تكون عادة مسؤولة تجاه الحكومات الوطنية عبر وزير أو عبر نائب رئيس قطاع وزاري؛ وفي الحالتين، تختلف الممارسة المتبعة، فقد تكون الوزارات المسؤولة اما وزارة التربية أو وزارة الثقافة أو وزارة العلوم أو وزارة الداخلية أو غيرها... وعندما يتولى ادارة المكتبة مجلس ادارة، يكون رئيس هذا المجلس هو المسؤول تجاه الوزير أو نائب الوزير، غير أن مدير المكتبة هو الذي يضطلع في معظم الحالات بهذه المسؤولية. وبالنظر الى التنوع الكبير في السياسات والنظم والتقاليد السياسية والادارية القائمة في كافة أنحاء العالم، فلا طائل من وراء السعي الى اعداد مبادئ توجيهية لسن قوانين خاصة بالمكتبات الوطنية. فمن المستحيل توحيد الأوضاع القانونية الخاصة بالمكتبات الوطنية. غير انه من الممكن وضع قائمة بالنقاط الرئيسية التي ينبغي في الحالة المثلى أن تتناولها الوثيقة التأسيسية، سواء أكانت قانونا أو مرسوما، التي يخضع لها سير العمل في المكتبة. فلكي تكون هذه الوثيقة جيدة، ينبغي أن تضفي على المؤسسة مزيدا من الاستقرار وان توفر لها جهازا اداريا أكثر فعالية وذلك عن طريق تقييم أفضل لواجبات

المكتبة (ولقيودها ومداها) ولواجبات مديرها ومجلس ادارتها (عندما يوجد مثل هذا المجلس)، ولواجبات الوزير أو أي شخص أو هيئة رسمية أخرى يتعين على أحد الأشخاص المذكورين أعلاه أن يقدم تقريرا له أو لها، ولواجبات البرلمان ذاته (عندما يوجد قانون يقضي بذلك) .

٨.١.٣ وتخضع المكتبات الوطنية، شأنها في ذلك شأن القطاعات أو الوكالات الحكومية الأخرى، لقوانين أو مراسيم عامة، مثل قانون الادارة المالية، وقانون التوظف في الخدمة المدنية، وقانون مراجعي الحسابات وغيرها؛ واذا كان لا بد من استثنائها من تطبيق هذه القوانين العامة، سواء كليا أو جزئيا ، ينبغي أن ينص قانون المكتبات العامة أو أي قانون آخر صراحة على هذه الاستثناءات. ويصدق ذلك على المراسيم الحكومية. وعلى أي حال، من المستحسن ، في البلدان التي توجد لديها تقاليد تشريعية تجيز ذلك ان يكون انشاء المكتبة الوطنية وادارتها خاضعين لنص تشريعي لان من شأن ذلك أن يسهم في منحها وضعا رسميا أرفع ومزيدا من الاستقرار ومن المكانة السامية.

٨.١.٤ وسواء أكانت الوثيقة التأسيسية قانونا أو مرسوما فانه من الأفضل ان تكون مفصلة بالقدر الذي يكفي لتفادي نشوء أي أشكال أو أي التباس فيما يتعلق بمهام المكتبة أو بواجبات المدير أو أي مسؤول كبير آخر، ولكن دون أن تكون مفصلة الى درجة يصبح فيها مديرها مقيدا تقييدا يعرقل أعماله. وقد تتعلق المهام التي يتناولها النص بكل أو ببعض الأمور التالية : الاقتناء والمبادلات، واعداد الفهارس، وانتاج الببليوغرافيا الوطنية (الراهنة والاسترجاعية)؛ والاعارة، والخدمات المرجعية؛ والنشر وتنظيم المعارض، وسلطة ابرام الاتفاقات والعقود مع مؤسسات وهيئات أخرى فيما يتعلق بالمشاركة في المطبوعات والخدمات ؛ وسلطة التصرف في المعدات الزائدة عن الحاجة والايداع القانوني؛ وتنسيق المكتبات الأخرى الخاضعة لنفس السلطة؛ وتفويض الغير في انشاء وادارة فروع للمكتبة في مناطق أخرى من البلاد؛ وادارة شؤون الموظفين بما في ذلك تعيينهم وترقيتهم وفصلهم من الخدمة؛ والادارة المالية بما في ذلك ادارة أموال الودائع والهبات والمنح؛ وادارة الأراضي والمباني، اذا اقتضى الأمر . وفي بعض البلدان، يعهد القانون الى أقسام أو وكالات أخرى بادارة شؤون الموظفين والأراضي والمباني ويمكن تفويض مدير المكتبة أو مجلس ادارتها في ممارسة جزء من هذه الصلاحيات. وعندما تكون المكتبة خاضعة لقانون خاص بها، يمكن أن ينص هذا القانون على تفويض سلطة اصدار الأنظمة، فيما يتعلق ببعض البنود، للوزير أو لنائب رئيس القطاع الوزاري أو للمدير أو لمجلس الادارة بحسب الحالات . كما ينبغي أن تبين الوثيقة التأسيسية الجهة المسؤولة عن تعيين المدير (وفي بعض الأحيان نائب المدير) ورئيس مجلس الادارة وأعضائه (والمجلس الاستشاري في حال وجوده). كما ينبغي أن يبين القانون صلاحيات وواجبات جميع الموظفين الوارد ذكرهم في القانون بغية تجنب أية خلافات لا لزوم لها. وفي الحالة المثلى، ينبغي أن يلزم المدير أو رئيس مجلس الادارة باعداد تقرير سنوي (يرجى نشره) لبيان حالة المكتبة وطريقة ادارتها. وخلاصة القول، يبدو من الأفضل أن ينص القانون على الأحكام العامة المتعلقة بمهام المكتبة وادارتها وعلى اعتماد النظم اللازمة لمعالجة الشؤون المعرضة للتغييرات التي قد تستدعي ادخال تعديلات متكررة يستحسن ألا تؤدي في كل مرة الى الرجوع الى البرلمان لتعديل القانون(١).

٨.٢ الادارة والتنظيم

٨.٢.١ ان القوانين والأنظمة السليمة والواضحة وكذلك التنظيم الجيد أمور تسهم في تحقيق ادارة سليمة. فلكل مدير مكتبة وطنية وموظف كبير شخصية مختلفة وأساليب ادارة مختلفة بالطبع. غير انه يتعين عليهم الاضطلاع بمسؤولياتهم مع الالتزام بالتوجيهات التي تصدرها الحكومات فيما يتعلق بالسياسة العامة، وفي اطار القيود التي تفرضها عليهم القوانين والمراسيم والأنظمة. وكما ورد في الفقرة السابقة، تقع مسؤولية ادارة المكتبة اما على المدير، الذي يفوض سلطاته بدوره الى مساعديه والى مديري الفروع، أو على مجلس الادارة الذي يفوض بدوره الى المدير، الادارة اليومية للمكتبة. ومن الأهمية بمكان أن تبين بوضوح مسؤوليات كل من مجلس الادارة والمدير بغية تفادي حدوث نزاعات تجعل من الادارة السليمة للمكتبة أمرا مستحيلا بالفعل. كما أنه من الأساسي أن تحدد وتبين بوضوح المسؤوليات التي لا يرغب الوزير في تفويضها سواء الى المجلس أو الى المدير. وهذا أمر ضروري على جميع مستويات البنية الادارية للمكتبة من أدنى مستويات متخذي القرارات الى أعلاها. كما تفترض الادارة السليمة أن يتمتع المديرون على كافة المستويات بقدر من السلطة التقديرية في ادارة شؤون الموظفين والبرامج، وذلك ضمن الحدود التي يفرضها القانون أو أي قرار قد يتخذ على مستوى أعلى . فالمدير الماهر يفوض بعض مسؤولياته غير أنه يدرك انه يبقى مسؤولا تجاه رؤسائه عن الأسلوب الذي يستخدمه هو أو مرؤوسوه في تأدية مهامهم.

٨.٢.٢ الادارة بالمشاركة تمثل ممارسة سليمة الا أن مدير المكتبة الوطنية هو في نهاية المطاف المسؤول عن نجاح أو فشل مختلف الأنشطة التي يتكون منها برنامج المكتبة . ولكي تنمو المكتبة الوطنية وتتمكن في نفس الوقت من الوفاء بالاحتياجات المحددة، من الضروري أن يقيم مديرها، وهو المسؤول التنفيذي الأول ، (حتى في حال وجود مجلس ادارة)، علاقات طيبة مع الحكومة وخاصة مع الوزير الذي يتبعه وان يحظى بثقتهما، وهذا أمر ينجم عادة لا عن مؤهلاته الشخصية فحسب بل أيضا عن فعاليته في ادارة المكتبة، بما في ذلك اعداد خطط لتنميتها ترتكز على دراسات وافية (خطط خمسية عادة). كما انه من الأهمية بمكان أن يقيم المدير علاقات طيبة مع زملائه بصورة عامة، ولاسيما مع مديري المكتبات الجامعية والعامة الكبرى، بهدف الحصول على تعاونهم ودعمهم في مجال تنمية المكتبة الوطنية وتطوير شبكة من المكتبات على نطاق البلاد تكون المكتبة الوطنية نواتها الرئيسية. ويتعين بالتالي على المدير الا يحسن الادارة فحسب بل ان يكون رائدا في مجال عمله.

٨.٢.٣ ويتعين على المدير الماهر أن يحشد موظفين أكفاء ترتاح نفسه لتفويض سلطاته اليهم. وينبغي ان يكون معظم كبار موظفي المكتبة من الأخصائيين المهنيين في مجال المكتبات، غير انه نتيجة للتطور الحديث في تكنولوجيا المكتبات ولظهور اجراءات ادارية معقدة، أصبحت المكتبات الكبرى تحتاج الى أخصائيين مؤهلين في الادارة المالية وادارة شؤون الموظفين، وفي تحليل النظم وبرمجة الحاسبات الالكترونية ، والى خبراء في الحفظ وعلم تصغير الوثائق والنشر والعلاقات العامة . كما يحتاج الكثير من المكتبات

الوطنية الكبرى التي تملك مجموعات خاصة متعددة اللغات ، الى أخصائيين في المواد وفي اللغات المعنية. وعندما يكلف الأخصائيون بتعهد مجموعات خاصة أو بتأدية خدمات خاصة، يتعين عليهم أيضا أن يقدموا الدليل على أنهم يملكون مهارات ادارية مرضية على الأقل حتى ينسجم مجال مسؤولياتهم مع البنية الادارية للمؤسسة.

٨.٢.٤ ومن المهم أيضا أن يكون الاداريون على كافة المستويات على وعي بالسياسات العامة للمكتبة وبأولوياتها، وذلك أيا كانت درجة تخصص الوحدة أو الشعبة أو القسم أو الفرع الذي يتولون الاشراف عليه، حتى يتاح لهم الاسهام في المناقشات التي تدور في الاجتماعات والاستفادة منها ، وهذه الاجتماعات ينبغي أن تعقد بصورة دورية على مختلف المستويات للتأكد من ان القرارات التي تتخذ على المستويات العليا تستفيد من اسهام القاعدة وعلى العكس من ان الموظفين الأحدث عهدا في المكتبة يحسنون تقدير القرارات التي تؤثر على عملهم. فالاتصال السليم في الاتجاهين يساعد المديرين على اتخاذ قرارات أفضل على المستوى الملائم ويسهم في تطوير الموظفين على جميع المستويات. فلا يمكن المحافظة على معنويات مرتفعة لدى الموظفين بدون ادارة سليمة أو عندما لا يدرك الموظفون أسباب مواصلة السياسات أو تعديلها أو تغيير الأولويات أو الاجراءات أو اعادة توزيع الموارد لمواجهة الضغوط المتزايدة أو القيود الجديدة . فمن شأن الروح المعنوية العالية زيادة الحوافز لدى الموظفين ورفع مستوى الانتاجية.

٨.٢.٥ كما ان البنى التنظيمية القائمة على نهج وظيفي تسهل الادارة السليمة والاتصالات الجيدة والانتاجية العالية. الا انه لا يوجد نموذج تنظيمي محدد يصلح لجميع المكتبات الوطنية؛ فالمكتبات الوطنية ذات العدد الكبير من المجموعات والخدمات تتطلب تنظيما أكثر تعقيدا من المكتبات الصغرى أو الناشئة التي يمكن أن تجمع فيها طائفة أكبر من الوظائف تحت اشراف عدد أقل من المديرين. غير أن البنية الادارية في معظم المكتبات المتطورة تشتمل على أقسام موزعة بحسب الوظائف الأساسية التالية: (١)الاقتناء أو تنمية المجموعات (وقد يشتمل ذلك على الايداع القانوني والمبادلات وتصريف المواد الزائدة عن الحاجة ؛ (٢) الخدمات الببليوغرافية (التي تتضمن عادة الفهرسة والببليوغرافيا الوطنية وشؤون الشبكة الدولية لبيانات المسلسلات (شبم) وفي بعض الأحيان وحدة مخصصة لوضع المعايير الببليوغرافية)؛ (٣) خدمات القراء (ويمكن تقسيمها الى وحدات للتداول ، والاعارة والمراجع، والى وحدات خاصة بالمجموعات الخاصة مثل المطبوعات الرسمية والدوريات والصحف والكتب النادرة وكتب الأطفال والموسيقى وغير ذلك ؛ (٤) الادارة (وسيشار اليها مرة أخرى لاحقا). وفي المكتبات الكبرى، تكون غالبا أقسام الاقتناء والخدمات الببليوغرافية وخدمات القراء جزءا من قسم الكتب المطبوعة (وهو دائما أكبر الأقسام وأكثرها استعمالا) وقد توجد أقسام منفصلة أصغر حجما للمخطوطات والموسيقى والخرائط والأشكال المصغرة والصور والأفلام وغير ذلك (وفي البلدان التي تستخدم الأبجدية الرومانية ، توجد أقسام للمجموعات المكتوبة باللغات الشرقية والمكتوبة بالحروف السيريلية). وفي حالات عديدة، تملك هذه الأقسام المستقلة وحدات خاصة بها للفهرسة (وفي حالة عدم وجود مثل هذه الوحدات يعد الموظفون بعض المعينات للبحث عن المطبوعات). ولكن الآن وقد بات التوصيف الببليوغرافي الدولي الموحد مستخدما في المواد

الخاصة، وصار يجري انشاء قواعد تعاونية للبيانات المتعلقة بهذه المواد ، فانه يبدو من الأفضل تركيز عملية الفهرسة في المكتب الببليوغرافي أو على الأقل أن يحدد هذا المكتب المعايير التي يتعين على موظفي هذه الأقسام الخاصة أن تعتمدها.

٨.٢.٦ لقد أصبحت ادارة المكتبات الوطنية أكثر تعقيدا وأكثر تشعبا مع ظهور تقنيات البرمجة والميزنة والخطط الخمسية ومراجعة الحسابات ومعالجة المعلومات الالكترونية واقامة الشبكات . وتتضمن الوحدة الادارية (وهي اليوم عادة أكبر بكثير مما كانت عليه في الماضي) على قمة الهرم مكتب المدير (وسكرتارية مجلس الادارة في حال وجوده). كما يوجد في المكتبات الكبرى مديرون مساعدون يعهد اليهم بتسلم تقارير مختلف الأقسام والفروع. أما المكاتب التي تشملها الوحدة الادارية عادة فهي مكأتب شؤون الموظفين، والشؤون المالية، ومراجعة الحسابات والتخطيط، غير ان أقسام الحفظ والعلاقات العامة والنشر والمعارض تمثل في معظم الأحيان أقساما مستقلة لكل منها مديرها الخاص. وتتمتع هذه المكاتب بصلاحيات في مجالات اختصاصها غير انه يتعين عليها أن تؤدي عملها بالتعاون الوثيق مع مختلف الأقسام والفروع والمكاتب للاضطلاع بمهامها بفعالية. وفي بعض الأحيان، بامكان هذه المكاتب ان تفوض جزءا من اختصاصها، فيما يتعلق بحشد الموظفين أو مراقبة المصروفات مثلا، على ان تبقى مسؤولة في نهاية المطاف في مجال اختصاصها. وهناك مكتبان آخران (أو مكتب واحد عندما يجري ضم المهام التي يقومان بها) يمكن ان يكونا جزءا من الوحدة الادارية ، هما مكتب النظم ومكتب الشبكات . وفي المكتبات الصغرى التي لا تستخدم المعالجة الالكترونية للمعلومات حتى الآن الا في عملية واحدة ، مثل التداول أو الفهرسة أو جمع قائمة المسلسلات، فانه ليس من الضروري وجود مكتب للنظم: فبامكان المكتبة ان تستفيد لقاء أجر من خدمات هيئة حكومية أخرى أو شركة تجارية أو ان تستعين بخدمات اخصائي في تحليل النظم ومبرمج واحد في الوحدة المعنية . وعندما تعتزم المكتبة استخدام الحاسبات الالكترونية في عدة عمليات أساسية، فمن المستحسن عندئذ أن تنشئ مكتبا للنظم تشمل سلطاته المكتبة بكاملها بهدف زيادة فعالية خدماتها ومراقبة التكاليف عن طريق تجنب الازدواجية في معالجة البيانات وتخزينها وان تمتلك في نفس الوقت بيانات قادرة على مساندة الوظائف الرئيسية ، من الاقتناء والفهرسة الى التداول والبحث الببليوغرافي. وحتى عندما تلجأ المكتبة الى شراء خدمات في مجال معالجة المعلومات من مؤسسة أو شركة أخرى ، فان وجود مكتب للنظم يظل ضروريا للمساهمة في تحديد احتياجات الخدمات المقدمة في مجال معالجة المعلومات على ان يجرى هذا التحديد بالتعاون الوثيق مع أمناء المكتبات . كما يمثل موظفو مكتب النظم همزة الوصل اللازمة مع خبراء مركز الحاسب الالكتروني (عندما لا يكون هذا المركز جزءا من المكتبة)، وبمراقبة تطبيق النظام أو النظم في جميع أقسام المكتبة. ويتعين عليهم ان يسدوا المشورة بشأن جدوى استخدام حاسب الكتروني ضخم أو عدة حاسبات دقيقة لاداء مختلف الوظائف على أن يضعوا نصب أعينهم ضرورة التوصل الى أفضل الحلول مردودية ، للمشكلات المحددة وتبادل البيانات كلما دعت الحاجة الى ذلك، بهدف تحقيق أفضل صورة للمشاركة في الانتفاع بالمعلومات وازالة أية ازدواجية غير لازمة في المعالجة والتخزين. ويتطلب كل ذلك تخطيطا ودراسة دقيقين واختبارا وتقييما للنظم مما يسفر عن تعديلات كثيرة في البرامج، على ان يجري ذلك بالاشتراك مع أمناء المكتبات ومحللي النظم والمبرمجين وتحت اشراف

كبار الموظفين وادارتهم العامة. كما يتعين على موظفي مكتب النظم أن يساعدوا موظفي التشغيل في مجال التدريب على استخدام نظم الحاسبات الالكترونية وان يفوضوا الى المذكورين سلطاتهم في مجال الادارة المحلية للعمليات.

٨.٢.٧ ومن الضروري اعتماد ذات النهج القائم على المشاركة من أجل اقامة وتطوير ومراقبة شبكة من المكتبات تمتد على نطاق القطر بكامله وتستعين بنفس الموظفين الرئيسيين وكذلك بمكتب للشبكات (يمكن ضمه الى مكتب النظم أو ابقائه منفصلا) وبموظفين رئيسيين تعينهم مكتبات أخرى مشتركة في الشبكة بحيث يتاح اعتماد وتطبيق سياسات واجراءات ومعايير مشتركة من أجل انشاء الروابط اللازمة بين النظم بغية اتاحة تقاسم وتبادل المعلومات المتعلقة بالخدمات التي توافق كل مكتبة على تأديتها في اطار الشبكة (ذلك ان جميع المكتبات لن ترضى بالضرورة بالمساهمة في تأدية نفس أنواع الخدمات). وينبغي أن يخضع الاشتراك في الشبكة عندما يكون طوعيا ، لاتفاقات ملزمة تتناول أجهزة واجراءات اتخاذ القرارات، والخدمات التي ينبغي تقاسمها أو المهام التي ينبغي تأديتها عن طريق التعاون ، والترتيبات المالية. ويمثل انشاء الشبكات عادة عملية تدريجية تستوجب لتوسيع نطاقها أو تعديلها توافقا في الآراء بين مكتبات تشترك فيها بحرية ، كما تحتاج الى حفاز (أو قائد، أو كما يقول ك . و . هامفيز الى "محرك أول") هو عادة المكتبة الوطنية. أما فيما يتعلق بالبرامج المكتبية الأخرى ، فان انشاء شبكة من المكتبات على نطاق القطر بكامله يستوجب موافقة حكومة القطر المعني ودعمه المالي.

٨.٣ <u>مدير المكتبة الوطنية</u>

٨.٣.١ وكما يستنتج من المهام المبينة في الفصول السابقة ومن المطالب الادارية للعدد المتزايد من المكتبات الوطنية في عالم معلومات الذي يزداد تعقدا وديناميه ، يتعين على مدير المكتبة الوطنية أن يضطلع بدور أساسي وأن يكون حاصلا على مؤهلات عالية سواء في مجال الادارة أو في مجال القيادة. وكما ذكر سابقا ، ينبغي أن يحظى بدعم الحكومة التي تتحكم في توفير الموارد البشرية والمالية، وينبغي أيضا أن تجد فيه أوساط المكتبات بصفة عامة قائدا وان يجد فيه موظفوه اداريا ماهرا. ومما يضمن له عادة مساندة الحكومة ولاسيما مساندة الوزير الذي يتبعه، أن يتوافر لديه الشعور بالمسؤولية في تولي ادارة الموارد البشرية والمالية التي تناط به مسؤوليتها، والدعم الذي يتلقاه من زملائه عن طريق تعزيز التعاون بين المكتبات ، والنجاح الذي يحققه في تنمية خدمات المكتبة الوطنية وفي التأثير على الخدمات التي تؤديها المكتبات الأخرى، وذلك وفقا للأولويات الوطنية التي تقرها الحكومات الوطنية. ولكي يضمن مساندة زملائه بصورة عامة ، يتعين عليه ليس فقط ان يتحقق من ان خدمات المكتبة الوطنية تفي قدر الامكان باحتياجاتهم وباحتياجات المنتفعين ، بل كذلك ان يساهم عن طريق سياسات وبرامج سليمة في تكثيف التعاون الى أقصى درجة بين المكتبات الأخرى الموجودة في البلاد ، وذلك من أجل تحقيق فائدة الجميع. ومما يضمن له الحصول بصورة طبيعية على مساندة موظفيه الشعور بالمسؤولية الذي يمنحهم اياه لدى تأدية مهامهم واشراكهم في اعداد السياسات والاجراءات ، وتأمين اتصال سليم بينه وبين رؤسائه وبينه وبين مرؤوسيه (فيتعين عليه ان يستمع الى

أراء الآخرين قبل اتخاذ قراراته ، وان يتحقق من ثم من ان قراراته مشروحة بوضوح ومفهومة)، وتوزيع عادل للموارد بين أنشطة متزاحمة بناء على أولويات مقبولة ومعتمدة وتقديم الدعم الى موظفيه في تأدية واجباتهم.

٨.٣.٢ وسواء أكانت واجبات مدير المكتبة الوطنية محددة في نص قانوني أو قائمة على العرف، فهي عادة كثيرة ومعقدة سواء في اطار المكتبة أو في اطار الحكومة (فهو يشترك في كثير من الأحيان في اللجان المختصة بالتربية والثقافة والعلوم) أو في اطار البلد، وهو مدعو كذلك في كثير من الأحيان الى تمثيل بلده في الخارج اما لمناقشة المبادلات المكتبية مع بلدان أخرى على أساس ثنائي أو في المنتديات الدولية سواء أكانت غير حكومية مثل الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات ، أو دولية حكومية مثل اليونسكو. وعندما يكون للمكتبة الوطنية مجلس ادارة وعندما توجد في البلد لجنة وطنية أوسع نطاقا وتكون مسؤولة عن جميع المكتبات ، ينبغي دائما ان يكون مدير المكتبة الوطنية من بين أعضائها، وذلك بالنظر الى الدور الأساسي الذي تضطلع به المكتبة الوطنية وبالنظر كذلك الى أن المدير هو المسؤول التنفيذي الأول فيها.

٨.٤ <u>مجلس الادارة أو المجلس الاستشاري</u>

٨.٤.١ وفي بلدان عديدة ، يكون مدير المكتبة الوطنية مسؤولا أمام مجلس ادارة يشترك في عضويته. ويعهد الى مجلس الادارة عادة باعتماد السياسات العامة وتوزيع الأموال والموظفين على مختلف الأقسام وفقا للأولويات، كما يعهد اليه بالاشراف على البرنامج . غير ان المدير يظل هو المسؤول عن تنفيذ قرارات المجلس . وفي عدد من البلدان الأخرى ، يوجد مجلس استشاري مكلف باسداء المشورة اما الى الوزير أو الى مدير المكتبة الوطنية فيما يتعلق بسياسات المكتبة وبرامجها وادارتها ، بما في ذلك علاقاتها بالمكتبات الأخرى . وفي الحالتين ، يتم تعيين أعضاء هذين المجلسين عادة من قبل الوزير أو مجلس الوزراء وينبغي على وجه الخصوص ان يكون رئيس مجلس الادارة شخصية بارزة يصغي الوزير الى آرائه كما يتعين عليه ان يدرك كل الادراك أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به المكتبة الوطنية في البلاد. وفي عدد قليل من البلدان ، توجد لجنة وطنية (أو مجلس) للمكتبات يعهد اليها بتنمية الخدمات المكتبية في كافة أنحاء البلاد، بما في ذلك خدمات المكتبة الوطنية التي قد تمارس عليها هذه اللجنة سلطات تنفيذية أو استشارية . ويعهد الى مجالس الادارة عادة بتشكيل مجالس أو لجان استشارية يمثل فيها أمناء المكتبات والمنتفعون ويعهد اليها بدراسة قضايا محددة تحال اليها وباسداء المشورة بشأنها. وتجدر الاشارة هنا الى ان مدير المكتبة الوطنية يتولى في حالات كثيرة تعيين لجان أو أفرقة عمل بهدف الحصول على وجهة نظر خبراء خارجيين بشأن السياسة أو المسائل التقنية قيد النظر . ويتعين على المدير أن يتيح لمجالس الادارة أو المجالس الاستشارية دعم المكتبة الوطنية بحيث تتمكن من تأدية مهامها بفعالية. ومقابل ذلك، يتعين على أعضاء مجلس الادارة أن يساندوا المدير الذي يتعين عليه أن يبقى دائما المسؤول التنفيذي الأول في المكتبة والذي ينبغي الا يتعدى أي شخص على صلاحياته في مجال تنفيذ السياسات وادارة الموارد.

٨.٥ وبناء على ذلك يقترح ما يلي :

١ - عندما تعد الحكومات مشروع قانون أو مرسوم خاص بانشاء المكتبة الوطنية وادارتها وبرامجها، ينبغي ان تبين هذه الوثيقة بوضوح مهام المكتبة وواجبات كل من المسؤولين الرئيسيين (الوزير والمدير ومجلس الادارة في حالة وجوده) وان تحدد الجهة المسؤولة عن الادارة المالية وعن المباني والمعدات، وعن تعيين أعضاء مجلس الادارة والمدير وأعضاء المجلس الاستشاري في حالة وجوده وان تعالج مسألة تقديم التقارير السنوية وادارة عملية الايداع القانوني اذا تضمن القانون النص على هذا الموضوع . ويستحسن أن يعالج القانون أو المرسوم مسائل عامة وان يستكمل بأنظمة تتناول المسائل التي تطرأ عليها كثير من التغيرات .

٢ - يتعين على المدير أن يشرك مرؤوسيه في عملية اتخاذ القرارات وان يفوض سلطاته على المستوى المناسب في مجال ادارة البرامج وشؤون الموظفين والشؤون المالية. ذلك ان التنظيم الذي يتسم بطابع التدرج الرئاسي ويقوم على توزيع المهام والخدمات التي ينبغي تأديتها من شأنه ان ييسر الادارة السليمة والاتصالات الجيدة التي هي من الأمور الأساسية لتحقيق انتاجية عالية وبعث معنويات مرتفعة.

٣ - ينبغي ان تكون مختلف المهام العامة في المكتبات الوطنية موزعة على عدة أقسام ادارية، مثل قسم الاقتناء والمبادلات، وقسم الخدمات الببليوغرافية وخدمة القراء ، وان تنشأ أقسام أخرى للمجموعات الخاصة مثل المخطوطات والموسيقى والخرائط والأفلام والأشكال المصغرة والمطبوعات الخ، حسبما يقتضيه الأمر. وتتضمن الوحدة الادارية عادة ، بالاضافة الى مكتب المدير، مكاتب شؤون الموظفين والشؤون المالية ومراجعة الحسابات والتخطيط . كما ان العلاقات العامة والنشر والمعارض والحفظ تشكل عادة مكاتب مستقلة. وعندما تستخدم الحاسبات الالكترونية أو يكون من المزمع استخدامها ، ينبغي انشاء مكتب للنظم يجب ان يعمل هذا المكتب بالتعاون الوثيق مع الأقسام التنفيذية. ويمكن تيسير اقامة شبكة على نطاق القطر عن طريق انشاء مكتب للشبكات يعهد اليه بتخطيط وتنسيق مشاركة جميع المكتبات المعنية.

٤ - ينبغي أن يكون المدير اداريا ماهرا وان يتحلى بميزات القيادة لكي يحظى بالدعم اللازم من موظفيه ومن الوزير التابع له ومن الحكومة والأوساط المكتبية بصفة عامة. فاختيار مدير ذي مؤهلات عالية يعد شرطا أساسيا لنجاح المؤسسة.

٥ - عندما يوجد للمكتبة مجلس ادارة أو مجلس استشاري، ينبغي أن يضم المدير بين أعضائه ويتولى المدير عندئذ تقديم التقارير الى الوزير ويكون مسؤولا عن اتخاذ القرارات ، أو اسداء المشورة بشأن السياسات العامة وأولويات البرمجة والتخطيط والاشراف، غير أنه يجب أن يظل المدير هو المسؤول التنفيذي الأول وان يعهد اليه بتنفيذ وادارة برامج المكتبة، ويجب الا يتعدى أي شخص على صلاحياته.

---

(1) Bagrova, I.Y., Legislative Foundations of National Libraries Activities in Socialist Countries, IFLA paper (159-NAT-4) Tokyo, 1986, 40 p.

٩ - المباني والمعدات

٩,١ المباني

٩,١,١ شيدت مباني المكتبات الوطنية على مدى أجيال عديدة بحيث تحاكي الى حد بعيد المباني الأثرية الفخمة ، لابراز عظمة الدولة أو الملك (وقد تطورت عدة مكتبات في أوروبا انطلاقا من مكتبات ملكية ولا يزال يطلق على العديد منها اسم المكتبة الملكية) أو للتعبير عن تطلعاتهما ، مع ايلاء عناية محدودة للاعتبارات الوظيفية . ويثير عدد كبير من هذه المباني ، رغم ما قد يكون لها من جمال أخاذ ، مشكلات عديدة في الوقت الحاضر الذي أصبحت تقدم فيه خدماتها (بما في ذلك عدة خدمات جديدة) الى الجمهور ، والذي أصبحت تتطلب فيه عددا أكبر من الموظفين ومن المعدات الجديدة . وفي الآونة الأخيرة أصبح يسود نهج ينطوي على قدر أكبر من الطابع الوظيفي في تخطيط المباني ، وقد ثبت من الكثير من المباني الحديثة أنه يمكن التوفيق بين النهج الوظيفي وبين مظاهر الفخامة التي تليق بمثل هذه المؤسسة الوطنية الجليلة . ويقع مقر المكتبة الوطنية في العادة في العاصمة ، في مركز العاصمة أو بالقرب منه ، وبالقرب من مبان وطنية فخمة أخرى كالبرلمان والجامعة والمتحف وما الى ذلك . وقد أشير آنفا (في الفقرة ٥,٦) الى أن هناك مزايا كبيرة في جعل المكتبة الوطنية قريبة من دار المحفوظات الوطنية ، ويستحسن أن يكون المبنيان في منطقة يسهل على الجمهور بلوغها . وعندما يتم اختيار موقع للمكتبة الوطنية ينبغي للحكومة أن تختار موقعا توجد به مساحة فسيحة بحيث تسمح بتوسيع المبنى في المستقبل ، وهذا أمر قد يحول في بعض الحالات دون بناء المكتبة الوطنية في موقع مركزي مثالي ويفرض اقامتها في منطقة أقرب الى أطراف المدينة ، في موقع يرجى أن يكون متمتعا بخدمات جيدة من مرفق النقل العام .

٩,١,٢ وعندما تقوم الحكومات بانشاء مبنى جديد مخصص للمكتبة الوطنية أو بتوسيع مبنى موجود ، ينبغي لها أن تتحقق من توافر مساحة كافية لكي تفي باحتياجات الموظفين ومجموعات المطبوعات والقراء ، على مدى سنوات عديدة قادمة ، ذلك أن الاكثار من اضافة مباني جديدة الى المباني الضيقة عملية تنطوي دائما على تكاليف كبيرة وتؤدي الى اضطراب نظام العمل . وبدون مغالاة ، يعد من الأوفر في الأجل الطويل ، تصميم وانشاء مبنى واسع يخصص للمكتبة الوطنية بحيث يكفي حجمه واتساعه لتلبية الاحتياجات خلال السنوات الخمسين المقبلة (أو اعتماد نهج يقوم على الوحدات بحيث ينشأ مبنى صغير يسمح باضافة وحدات أخرى بحسب الاقتضاء) ، كما ينبغي أن تكون الحكومات على وعي بأن المباني المفرطة في الصغر تؤدي حتما الى تدهور الخدمات المقدمة للقراء عندما ينقل جزء من مجموعات المطبوعات والموظفين الى مواقع أخرى ، بعيدة تماما في بعض الأحيان ، مما يزيد أيضا من تكاليف بعض العمليات . أما النهج العملي المقترح فينبغي أن يستند الى الاحتياجات المتوقعة من حيث المكان اللازم للقراء والمجموعات والعمليات الادارية والتقنية (اقتناء المطبوعات والفهرسة والحفظ وما الى ذلك) . ويؤمل توفير المكان الكافي لاقامة المعارض والقاء المحاضرات وعرض الأفلام ، وأن يحدد ما اذا كانت المكتبة سيجرى تزويدها بغرف تخصص لأجهزة الحاسب . كما ينبغي أن يراعى لدى تخصيص المكان لمختلف الوظائف مدى ترابط هذه الوظائف ؛ فعلى سبيل المثال ، ينبغي أن يكون قسم اقتناء المطبوعات وقسم

تبادل المطبوعات بالقرب من الوكالة الببليوغرافية الوطنية . وينبغي أن يكون من السهل الوصول الى قاعة المطالعة الرئيسية والى الموظفين المختصين بالفهارس والمراجع . ونظرا لوظيفة الحفظ المنوطة بالمكتبات الوطنية ، فانها تحافظ على مجموعاتها في مخازن مغلقة ، بيد أنه ينبغي الاحتفاظ بمجموعة كبيرة من المراجع في مكان مفتوح يمكن لجميع القراء والموظفين بلوغه بسهولة . وعندما يتعين نقل أجزاء من مجموعة مطبوعات الى مبان أخرى نتيجة لضيق المكان المتاح ، ينبغي أن تكون المطبوعات المنقولة من المواد قليلة الاستخدام أو من المجموعات الأقل قيمة (ذلك أن مباني التخزين لا تتوافر فيها في العادة البيئة الصالحة التي تكفل حفظ هذه المواد على النحو الذي يكفله المبنى الرئيسي) .

٩,١,٣ ولا يكفي أن يكون مبنى المكتبة الوطنية ، وظيفيا من حيث أنه يتيح الفرصة لاستخدام المكان استخداما فعالا بل ينبغي أن يزوّد أيضا بالأجهزة اللازمة للتحكّم في درجة الحرارة والرطوبة ؛ وينبغي أن يكون أساس المبنى وأرضياته من المتانة بحيث تتحمل مجموعات كبيرة وثقيلة الوزن من المطبوعات (بما في ذلك المطبوعات المخزونة في صورة مصغرة) والحاسبات الالكترونية (ويلزم تزويد الغرف التي تودع فيها هذه الحاسبات بأجهزة تكييف الهواء) كما ينبغي تركيب اضاءة خاصة في الأماكن التي تودع أو تعرض فيها المواد المكتبية ، أو اضافة حواجز تمنع الأشعة فوق البنفسجية ودون الحمراء الضارة الصادرة عن الاضاءة الاصطناعية وعن الشمس معا (ومن المستحسن حفظ المجموعات على رفوف في غرف خالية من النوافذ) . ويعد الأمن عاملا لا بد من مراعاته دائما عند اختيار موقع دورات المياه والمصاعد وممرات السلالم وموقع المقصف ، ان كان من المخطط انشاؤه . ومن واجب مدير المكتبة الوطنية أن يبين في مذكرة مدعمة جيدا بالوثائق جميع احتياجات المكتبة من الناحية الوظيفية ، وينبغي أن يشترك في جميع مراحل العمل ابتداء من تخطيط مبنى المكتبة الى انتهاء أعمال التشييد . كما ينبغي أن يستشير موظفيه فيما يتوقعونه من احتياجات ، بالاضافة الى استشارة زملائه من مكتبات أخرى ممن اشتركوا في تخطيط مكتبات حديثة الانشاء ؛ وفي بعض الحالات يمكن الاستعانة طوال المشروع بخدمات مستشار في شؤون المكتبات متخصص في مباني المكتبات ومعداتها . كما يمكن أن تقوم مجموعة تتألف من المدير والمهندس المعماري والمستشار ومن بعض ممثلي الحكومة بزيارة لمباني مكتبات حديثة الانشاء لجمع المعلومات والأفكار قبل كتابة المذكرة المطلوبة في صورتها النهائية . وينبغي أن يراعى في الخطط ، التغيرات التي لا بد من ادخالها في المستقبل فيما يتعلق بتوزيع المكان ، وذلك مع تزايد عدد مجموعات المطبوعات والموظفين والخدمات ، وأن تتصف بقدر من المرونة بحيث تتكيف مع التطورات المقبلة دون أن تفقد الطابع الوظيفي . ويمكن أن يعين لهذه المهمة مهندس معماري أو من الأفضل شركة مهندسين معماريين يتمتع جميع أفرادها بالخبرة الفنية المتنوعة المطلوبة ، وذلك بناء على مسابقة أو بدونها ، بحسب الممارسات التي تتبعها الحكومة ، وينبغي أن يفهم كل من المهندس أو شركة المهندسين أن مشاركة المدير أساسية لنجاح المشروع . وينبغي للمدير بناء على ذلك أن يولي كامل عنايته للمشروع ، بمساعدة أعضاء مختارين من موظفيه ، وأن يضمن أن المشروع يجري تنفيذه وانجازه على النحو الذي يفي بالاحتياجات الوظيفية للمؤسسة وبحيث يسفر مع ذلك عن مبنى جميل يمكن أن يفخر به الجميع .

٩,٢ المعدات

٩,٢,١ تحتاج المكتبات الكبيرة الى عدد من المعدات تمنعنا ضخامته حتى من البدء في مناقشة جميع الاحتياجات في هذا المجال . ولكن لا بد من التأكيد على أنه من الضروري أن تولى عناية خاصة لاختيار الرفوف ، اذ ينبغي أن تكون قوية ومرنة ، ، وكذلك الى معدات وأدوات التجليد ، ومعدات النسخ المصور ، وأجهزة قراءة مختلف أنواع البطاقات المصغرة ، وآلات التصوير (اذا ما أريد من المكتبة أن تنتج بطاقات مصغرة) ، ومعدات خاصة لاستخدام المواد غير الكتب ، ووسائل الاعلام الالكترونية ، كآلات عرض الأفلام ، وأجهزة تسجيل وعرض الكاسيتات الصوتية وكاسيتات الفيديو ، فضلا عن وحدات التخزين المخصصة لهذه المواد ؛ واسطوانات الليزر - ذاكرة قراءة فقط ، وما الى ذلك ؛ وأجهزة معالجة النصوص (التي يمكن استخدامها أيضا بتكاليف زهيدة لانتاج مطبوعات صغيرة للتوزيع وللاتصال الداخلي) ، وغير ذلك . أما الوحدات الطرفية اللازمة في مختلف مجالات العمل والمجالات العامة فسوف يحددها الحاسب الالكتروني والبرامج الجاهزة المستخدمة إما للتشغيل الداخلي أو للاتصال بنظم خارجية . ويمكن أن يؤدي نهج " النظام المفتوح للاتصال ".(أوزي) الى تقليل عدد مختلف الوحدات الطرفية اللازمة ، الى حد كبير . وبما أنه من المستحيل التنبؤ بدقة بمكان تركيب جميع الوحدات الطرفية التي ستستخدم في المستقبل ، فانه يستحسن تزويد المبنى بأكمله بالأسلاك الملائمة منذ البداية (١) . أما المعدات اللازمة فسوف تتحدد بحسب أنواع المواد المجمعة والخدمات والوظائف التي سيضطلع بها . فعلى سبيل المثال ، ستختلف احتياجات وحدة التجليد الى حد كبير بحسب ما اذا كانت عبارة عن وحدة لحفظ الوثائق بمعنى الكلمة أو مجرد وحدة للاصلاح . وبالمثل تتطلب الوحدات الأخرى المخصصة لحفظ المصنفات (كالأفلام والمطبوعات والرسوم والصور ، وما الى ذلك) معدات خاصة .

٩,٣ وبناء على ما تقدم يقترح ما يلي :

١ - أن تكون المباني الجديدة التي ستخصص للمكتبة الوطنية ذات طابع وظيفي وأن يكون لها موقع مركزي أو أن يكون من السهل الوصول اليها على الأقل ، وأن تكون واسعة الى الحد الذي يكفي للوفاء باحتياجات جيلين على الأقل ؛ وأن يجرى تخصيص المكان المناسب لكل وحدة من الوحدات على ضوء تحقيق راحة المنتفعين وترابط العمليات وكذلك على ضوء احتياجات الأمن ؛ وأن تكون المباني مزودة بأجهزة تكييف الهواء وبأجهزة للتحكم في الرطوبة ، مما يتطلب تعاونا وثيقا بين المهندس المعماري ومدير المكتبة وموظفيها . كما تنطبق هذه الاقتراحات على التغييرات أو الاضافات التي قد تدخل على المباني القائمة .

٢ - ينبغي اقتناء المعدات اللازمة لضمان صون المواد المختلفة الموجودة في المكتبة وامكانية الانتفاع بها ، ولضمان مواصلة وأداء الوظائف الأخرى التي تنهض بها الأقسام المختلفة ، سواء أكانت تقنية أو ادارية .

---

1 Thompson, A., Some Recent Trends in National Library Buildings. Libri, vol XXIV, p. 69-77.

١٠ - المكتبات ذات الوظيفة المزدوجة

١٠.١.١ سبقت الاشارة الى الوظيفة المزدوجة التي تضطلع بها مكتبة الكونغرس في واشنطن ومكتبة البرلمان الياباني (الدييت) في طوكيو ، اذ تقوم كل منهما بدور مكتبة السلطة التشريعية (البرلمان) في كل من البلدين وبدور المكتبة الوطنية للبلد بأكمله في نفس الوقت . كما تنهض مكتبة جامعة هلسنكي والمكتبة الجامعية والوطنية اليهودية في القدس بدور مزدوج نحو الجامعة والأمة . وتقضي الصلاحيات الرسمية لمكتبة البرلمان (الدييت) الوطنية بأن تخدم البرلمان أولا ، والحكومة والسلطة القضائية ثانيا ، وعامة الجمهور ثالثا . وقد أنشئت مكتبة البرلمان الوطنية ، كما هو معروف ، بعد الحرب العالمية الثانية طبقا للمبادىء التوجيهية التي أوصى بها الخبير الاستشاري فيرنير و. كلاب ، الذي كان أحد المسؤولين الرئيسيين في مكتبة الكونغرس ؛ وبالتالي فليس من الغريب أن تناط بهذه المكتبة نفس الوظيفة المزدوجة التي تنهض بها مكتبة الكونغرس في واشنطن . فلكل من المكتبتين فروع بحث خاصة لخدمة أعضاء الهيئة التشريعية وموظفيهم ، وتربطهما علاقات وثيقة بالبرلمان في بلديهما مما عاد عليهما بفوائد جمة فيما يبدو ، عندما قامت حكومتا هذين البلدين بتخفيض الميزانية وعدد الموظفين والبرامج في فترات الانكماش المالي . ولكنه يبدو أنه عندما تجرى عليهما تخفيضات من هذا النوع ، فان الخدمات التي تقدم الى الشعب هي التي تتأثر بهذه التخفيضات أكثر من الخدمات التي تقدم الى أعضاء الهيئة التشريعية . وأيا كان الأمر فان وضعهما المزدوج هو وضع استثنائي بين المكتبات الوطنية في العالم ، ويرجع أنه لن يجرى تقليده في مكان آخر ، ومع ذلك فانه تجدر الاشارة الى أن مكتبة البرلمان في استكهولم في السويد تقدم معلومات على مستوى البلد كله في مجال العلوم الاجتماعية ، ولكنها لا تقوم بدور الوكالة الببليوغرافية الوطنية ، بل ان المكتبة المتخصصة في ذلك بالنسبة لجميع الموضوعات هي المكتبة الملكية . وفي أماكن أخرى تشكل المكتبات الوطنية مؤسسات حكومية في خدمة البلد بشكل عام ، باستثناء بعض المكتبات الجامعية التي تقوم أيضا مقام المكتبات الوطنية ، بالاضافة الى ما تقدمه من خدمات الى هيئة التدريس والطلبة .

١٠.١.٢ ان الحالات التي تقوم فيها المكتبة الجامعية بوظيفة مزدوجة أكثر من الحالات التي تضطلع فيها المكتبات المخصصة للسلطة التشريعية أو المكتبات العامة بهذا الدور المزدوج . الا أن هذه الظاهرة أقل انتشارا في بلدان العالم الصناعي منها في البلدان النامية حيث تكلف المكتبة الجامعية القائمة ، نظرا لقلة الموارد البشرية والمالية المتاحة ، ببعض الوظائف الوطنية تفاديا لازدواج مجموعات المطبوعات ، وتشييد مبان جديدة بتكاليف باهظة . وقد تكون هذه الحلول التجريبية حلولا مؤقتة أو أكثر دواما بحسب الحالات ، ولكل بلد الحرية في ايجاد أنسب الحلول لظروفه وموارده واحتياجاته . غير أن مزايا وعيوب هذه الوظيفة المزدوجة التي كلفت بها المكتبات الجامعية لم تحظ بالدراسات الكافية بالرغم من أن كورت وورمان كان قد اقترح في تعليقه على ندوة اليونسكو لعام ١٩٥٨ بشأن المكتبات الوطنية في فيينا ، وجوب اجراء مثل هذه الدراسات لتسترشد بها الحكومات والجامعات (١) . والواقع أن القسم الفرعي لايفلا المعني بالمكتبات الجامعية قد أجرى استقصاء بشأن هذا الموضوع أسفر عن نشر مقالة عنه بقلم مالكو روجنيسم (٢) ، كما تناول هذا الموضوع من جديد منذ وقت قريب كل من س.ب . باندارا (٣) ، وب . روغاس (٤) ، وك .ج . متشومبو (٥) .

وقد قدموا معلومات مفيدة عن عدة ترتيبات من هذا النوع ، الا أنهم لم يقدموا توصيات محددة . واذا استندنا الى المعلومات المتاحة حاليا في المؤلفات المتعلقة بالمكتبات فلا يمكن اقتراح مبادىء توجيهية دقيقة ومفيدة فيما يتعلق بانشاء المكتبات الجامعية وتطويرها ووظيفتها المزدوجة المتمثلة في النهوض بمهام المكتبات الوطنية أيضا .

١٠,١,٣ ولا مفر من ظهور تعارض أحيانا بين احتياجات هيئة التدريس والطلبة من جانب واحتياجات عامة الجمهور من الجانب الآخر ، وعندما تودع المكتبات الجامعية مجموعات مصنفاتها في رفوف مفتوحة فان اضطلاعها بحفظ المصنفات يصبح صعبا ما لم يجر حفظ مجموعة منفصلة من المطبوعات الوطنية ، بل وتتفاقم هذه الصعوبة في حالة المكتبة العامة المركزية . الا اننا سنذكر فيما يلي بعض الحقائق الهامة الأخرى التي قد تكون ذات أهمية بالنسبة للحكومات التي تفكر في اتخاذ مثل هذه الترتيبات أو التي ستبحث ما اذا ينبغي وضع حد لمثل هذه الترتيبات وانشاء مكتبة وطنية منفصلة . وقد كلفت مكتبات جامعية عديدة ، جزئيا على الأقل ، بمهام المكتبات الوطنية ، لا في أوروبا (أوسلو وهلسنكي) وفي اسرائيل فحسب ، بل وفي بعض بلدان العالم النامي أيضا مثل ماكيريري (أوغندا) ، ونيروبي (كينيا) ، ودار السلام (تنزانيا) ، وهى تتلقى في العادة المطبوعات عن طريق الايداع القانوني وتنشر البيبليوغرافيا الوطنية . بيد أنه جدير بالملاحظة أن البلدان الصغيرة ذات الموارد المحدودة قد فضلت منذ استقلالها ، انشاء مكتبات وطنية منفصلة (اثيوبيا وبابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وجامايكا وغامبيا وكوت ديفوار والكونغو وموريتانيا وغيرها) ، حتى وان كانت هذه المكتبات غير قادرة منذ البداية على أداء جميع الوظائف التقليدية ، الا أنه يؤمل أنها ستفعل ذلك تدريجيا مع تطور البلد ومؤسساته الوطنية . وقد ناقش متشومبو (٥) مزايا وعيوب الترتيبات المؤقتة الأخرى (كالمكتبات الوطنية المتخصصة في موضوعات معينة ولجنة المكتبات الوطنية) فضلا عن امكانية انشاء مكتبة وطنية مشتركة بين المناطق (تشترك فيها عدة بلدان) وهو أمر مفيد من الناحية الاقتصادية الا أنه من الصعب قبوله من الناحية السياسية .

١٠,١,٤ سيتضمن الفصل القادم أمثلة على توزيع المسؤوليات بين المكتبات الوطنية والمكتبات الجامعية ، والتي يمكن الاحتذاء بها عندما لا تتوافر لدى البلدان الموارد المالية اللازمة للازدواج في تقديم بعض المطبوعات والخدمات . ولكن يلاحظ أنه من بين المكتبات الوطنية المائة والخمس التي كانت موجودة في ١٩٨٦ ، كانت هناك ٩٧ مكتبة منفصلة . وفي الختام ، ينبغي الاشارة الى حالة النرويج في هذا الصدد . فقد كانت المكتبة الملكية لجامعة أوسلو بمثابة المكتبة الوطنية في النرويج لسنوات عديدة ، ومازالت هذه المكتبة تقدم معظم الخدمات على الصعيد الوطني مثل : الايداع القانوني والببليوغرافيا الوطنية ، والاعارة بين المكتبات وما الى ذلك . ولكن في ١٩٦٩ تم انشاء مكتب جديد يرأسه أمين مكتبة مسؤول على الصعيد الوطني عن وضع سياسات وبرامج للتنسيق بين المجموعات المستخدمة في البحوث ، والفهرسة التعاونية ، وانشاء نظام معلومات وطني قائم على استخدام الحاسب ، واصدار معايير خاصة بالمكتبات وتنسيق الفهارس الموحدة ونظام الاعارة بين المكتبات ، وحفظ المصنفات ، والتعاون على الصعيد الدولي . وبعبارة أخرى تستمر المكتبة الجامعية في تقديم خدمات مكتبية للبلد ، بينما يتولى أمين المكتبة الوطني ومعاونوه بمساعدة خبراء استشاريين المسؤولية عن تخطيط ومراقبة الخدمات التي تقدمها على الصعيد

الوطني كل من مكتبات البحوث المحلية ، بما في ذلك مكتبة جامعة أوسلو(٦) . وفي ١٩٨٤ أوصى تقرير حكومي بانشاء مكتبة وطنية مستقلة .

٢,١٠ وبناء على ما تقدم يقترح ما يلي :

١ – يستحسن أن تكون المكتبات الوطنية عبارة عن مؤسسات منفصلة لها صلاحيات محددة بوضوح فيما يتعلق بتقديم الخدمات على المستوى الوطني . وعندما تكون المكتبات الوطنية ملحقة بمؤسسة أخرى (كالبرلمان أو الجامعة) ينبغي ألا تطغى الخدمات المقدمة الى المؤسسة الأم على الخدمات الأخرى التي تقدم الى الشعب كله أو أن تؤثر عليها بطريقة سلبية .

٢ – عندما تخطط المكتبات الوطنية في بلدان صغيرة ذات موارد بشرية ومالية محدودة ، يمكن تفادي الازدواج الذي لا داعي له في الجهود والأموال عن طريق تكليف أكبر مكتبة جامعية ، ولو بصورة مؤقتة على الأقل ، بمهام المكتبة الوطنية وتسميتها بهذا الاسم بحكم الواقع ، وتزويدها بالموارد الاضافية اللازمة لتؤدي على الصعيد القطري على الأقل الوظائف التي تلبي أكثر الاحتياجات الحاحا ؛ واذا اعتمد نهج يمتاز بقدر أكبر من اللامركزية ، ينبغي تحديد صلاحيات كل مؤسسة بوضوح ودعمها بالأموال اللازمة .

---

1 National Libraries in Our Time: The UNESCO Symposium on National Libraries in Europe. Libri, vol. IX, no. 4 (1959), p.

2 University Libraries in a Double Functions. Libri, vol. XVI, nol. 2 (1966), p. 140-147.

3 Can University Libraries Serve the National Library Role in Developing Countries. Libri, vol. XXIX, no. 2 (1979), p. 127-143.

4 Rugaas, B., National and University Libraries: Relations on the National and International Levels, IFLA paper (133-GEN-1), Chicago, 1985, 8 p.

5 Mchombu, K.J., Alternatives to the National Library in Less Developed Countries, Libri, vol. XXIX, no. 2 (June 1979), p. 227-249.

6 Tveteräs, Harald R. A National Agency for Library Planning and Coordination: Riksbibliotekgenesten in Oslo. UNESCO Bulletin for Libraries, vol. XXIV, no. 3 (1970), p. 139-142.

١١ - المركزية أو اللامركزية ؟

١١,١,١ في معظم البلدان تضطلع مؤسسة واحدة سواء أطلق عليها اسم المكتبة الوطنية أو المكتبة الملكية أو المكتبة البريطانية أو مكتبة الكونغرس أو أي تسمية أخرى ، بجميع الوظائف الهامة التي توكل عادة الى مكتبة وطنية (أنظر الفقرة ١,١) . وهذا لا يعني أنها تلبي بالضرورة جميع احتياجات البلد أو أنها المرفق الرئيسي الذي يوفر خدمات المساندة في جميع مجالات المعرفة والبحث ذات التخصص العالي التي تطورت في الفترة الأخيرة ، وانما هي المكتبة التي تملك عادة أكمل المجموعات المتوافرة في البلد وأكثرها تنوعا والمكتبة التي توفر خدمات شاملة سواء للقراء أنفسهم أو للمكتبات الأخرى . وحتى عندما تكون مجموعاتها شاملة ، ينبغي أن تكمل بالاستعانة بمجموعات مراكز التوثيق أو المكتبات ذات التخصص العالي التي تساند بعض المدارس ، ومعاهد البحوث ، والصناعات ، الخ . الا أنه يوجد في بعض البلدان مؤسسة واحدة مركزية تضطلع بالدور الأساسي العام المنوط بالمكتبات الوطنية .

١١,١,٢ وتوجد مع ذلك استثناءات ، ففي عدد من البلدان تكون خدمات المكتبة الوطنية لامركزية بدرجات متفاوتة ، وتكون عادة موزعة بحسب فروع العلم لا بحسب الوظائف . وتوجد أيضا في بعض الحالات عدة مكتبات " وطنية " نتيجة لاتحاد عدة جمهوريات أو ممالك ، كان لكل منها مكتبة مركزية ، في بلد واحد مثل ايطاليا أو يوغوسلافيا ، أو نتيجة لانقسام بلد الى بلدين أو أكثر . وقد بينت التجربة أن تعدد المكتبات " الوطنية " على أساس الجغرافيا أو اللغة (اللتين تتطابقان أحيانا) ، كما هي الحال بالنسبة ليوغوسلافيا (حيث تملك كل جمهورية مكتبة " وطنية " خاصة بها) ، قد ينطوي على بعض الميزات المحلية نظرا لأن كل مكتبة (وهي في المقام الأول مكتبة اقليمية) تكون أقرب الى السكان الذين تخدمهم ، ولكن هذا التعدد ينطوي أيضا على أوجه نقص حقيقية نظرا لعدم وجود مكتبة واحدة مكلفة بتوفير خدمات في جميع أنحاء البلد أو بالمشاركة بصورة فعالة في كثير من البرامج الدولية . وكان الوضع في ايطاليا سينطوي على أوج نقص مماثلة ، لو لم تعيّن مكتبتان من المكتبات " الوطنية " الثماني " بوصفهما مكتبتين وطنيتين مركزيتين " ، وهما المكتبة المركزية الوطنية في فلورنسا التي أوكلت اليها مسؤولية انتاج الببليوغرافيا الوطنية ، والمكتبة المركزية الوطنية في روما التي تحتفظ بفهرس وطني موحد وتضم المركز الوطني للاعارة . وعندما قسمت ألمانيا الى جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، كان لا بد من اعادة توزيع بعض المسؤوليات ، فاستمرت بعض المكتبات في الاضطلاع بنفس المهام لبلد أو لآخر (تتولى المكتبة الألمانية في ليبزيغ تجميع المطبوعات التي تصدر بالألمانية من جميع البلدان ، وتنتج ببليوغرافيا شاملة بالكتب الصادرة باللغة الألمانية ، وتقوم المكتبة الوطنية البافارية في ميونخ بتجميع كتب من جميع أنحاء العالم وهي أحد مراكز الاعارة بين المكتبات) . وبالاضافة الى ذلك أنشئت مكتبات جديدة للاضطلاع ببعض مهام المكتبات الوطنية ، منها المكتبة الألمانية في فرانكفورت "أم ماين" التي تجمع مطبوعات ألمانية وتنشر الببليوغرافيا الوطنية لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وتحتفظ المكتبة الوطنية الجديدة للممتلكات الثقافية البروسية في برلين (الغربية) بمجموعة شاملة من المواد الأجنبية وتعمل عمل المركز الوطني لجمهورية ألمانيا الاتحادية

للمبادلات والاعارات على المستوى الدولي ، في حين تؤدي المكتبة الوطنية الألمانية في برلين (الشرقية) الوظائف نفسها لجمهورية ألمانيا الديمقراطية .

١١,١,٣ وتوجد أشكال أخرى من اللامركزية في الدنمارك حيث تؤدي المكتبة الملكية مهام المكتبة الوطنية وتضطلع بكافة الوظائف العادية المتعلقة بالمطبوعات الدنماركية ، ولكنها تشترك مع مكتبة كوبنهاغن في مسؤولية اقتناء المطبوعات الأجنبية واتاحتها للاستخدام ، فالمكتبة الملكية مسؤولة عن العلوم الانسانية والفنون والعلوم الاجتماعية ، ومكتبة الجامعة مسؤولة عن العلوم الطبيعية والطب . والأمر الغريب أن مدير المكتبة الملكية هو أيضا مدير مكتبة الجامعة ويوجد توزيع مماثل لمسؤوليات خدمات الاستعانة بالمراجع والاعارة بين نفس المجموعتين من فروع العلم في عدد من البلدان الأخرى كذلك ؛ ففي كندا توفر المكتبة الوطنية خدمات اعلامية على المستوى الوطني في مجالات العلوم الاجتماعية والانسانية ، ويعني المعهد الكندي للمعلومات العلمية والتقنية بمجالات العلوم والتكنولوجيا والطب ، وفي الهند يتولى المكتب الوطني تأمين الخدمات على المستوى الوطني (في العلوم الانسانية والآداب والعلوم الاجتماعية) ، وهناك أيضا المكتبة المركزية للطب والحقوق والمركز الهندي للتوثيق العلمي ، وفي اندونيسيا ، توجد أربعة مرافق وطنية مستقلة من أجل (١) العلوم و (٢) الزراعة و (٣) الطب و (٤) العلوم الانسانية والاجتماعية ، وفي الولايات المتحدة ، توجد مكتبة وطنية للطب ومكتبة وطنية للزراعة بالاضافة الى مكتبة الكونغرس التي تحتفظ بمجموعات هامة في الطب والزراعة وفي سائر الفروع العلمية ، وفي الاتحاد السوفييتي ، حيث يتولى توفير الخدمات على المستوى الوطني كل من مكتبة لينين والمكتبة الوطنية العامة للعلم والتكنولوجيا للاتحاد السوفييتي . ومن جهة أخرى هناك بلدان عديدة توفر فيها المكتبة الوطنية خدمات في جميع فروع العلم (بلجيكا ، استراليا ، الصين ، كولومبيا ، فنلندا ، النرويج ، بيرو ، تايلاند ، الولايات المتحدة ، الخ) وفي بعض البلدان التي كان يوجد فيها مكتبات مستقلة لديها مجموعات متخصصة أو عامة جرى ضم هذه المكتبات في مكتبة وطنية واحدة ، مثلما جرى في تشيكوسلوفاكيا والمملكة المتحدة . ففي ١٩٥٩ ، أصبحت المكتبة الوطنية ومكتبة الجامعة والمكتبة السلافية والمكتبة الاقتصادية المركزية تابعة لسلطة المكتبة الوطنية للاتحاد السوفييتي التي وسّعت الى حد بعيد . وفي المملكة المتحدة ، يعتبر انشاء المكتبة البريطانية عام ١٩٧٣ انجازا يكاد يكون عجيبا بالنظر الى أنها نشأت نتيجة لدمج مؤسسات مستقلة للغاية مثل مكتبة المتحف البريطاني والمكتبة المركزية الوطنية والمكتبة الوطنية للاعارة في مجال العلم والتكنولوجيا ، مع الشركة البريطانية للببليوغرافيا الوطنية (وهي شركة خاصة) ومكتب المعلومات العلمية والتقنية ، وأعيد تنظيم جميع هذه المكتبات في اطار مكتبة واحدة تخضع لادارة واحدة . وأنشئت الأقسام الجديدة على أساس منظور وظيفي (في مقابل التقسيم بحسب الموضوعات) : قسم المراجع الذي أعيدت تسميته بعد ذلك بقسم العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، وقسم الاعارة (الذي أعيدت تسميته بعد ذلك بقسم العلوم والتكنولوجيا والصناعة ومقره فى بوسطن سبا) ، وقسم مرافق الببليوغرافيا . والادارة المركزية ، وقسم البحوث والتنمية . وفي وقت لاحق ، جرى أيضا نقل المحفوظات الصوتية الوطنية ومكتبة مكتب الهند الى المكتبة البريطانية . وكما أشار السيد هاري هوكوي رئيس الهيئة الادارية للمكتبة البريطانية ، منحت المكتبة التفويض والموارد اللازمة " لتغطية شتى أنواع خدمات الاعلام ... وجميع حقول المعرفة الانسانية " (١) ، وتلقت المكتبة كذلك اعتمادات لتقديم منح الى المكتبات

الأخرى كي تضطلع بمشروعات بحثية من أجل انشاء شبكة اعلامية وطنية تدعمها نقطة التقاء مركزية قوية وللاضطلاع بأعمال الفهرسة أو الحفظ لضمان توافر مجموعاتها .

١١,١,٤ وسواء اتبعت الحكومة نهجا أقرب الى المركزية أو الى اللامركزية ، فلا بد أن تحدد صلاحيات كل من المؤسسات المسؤولة عن أداء خدمات المكتبة الوطنية تحديدا واضحا بحيث لا ينشأ بينها أي ازدواج في العمل أو نزاع هام لا داعي له ، كما لا بد من تشجيع أكبر قدر من التعاون بينها بحيث تكون خدمات كل منها مكملة للأخرى الى أبعد حد ممكن . وفي أي من النهجين تعتبر المكتبة الوطنية المؤسسة الرئيسية أو " المحرك الأساسي " على حد قول ك . و. هامفريز .

١١,٢ وبناء على ما سبق يقترح ما يلي :

سواء أكانت خدمات المكتبة الوطنية تضطلع بها مكتبة مركزية وطنية واحدة ، أم كانت المسؤولية عنها موزعة بين مؤسستين أو أكثر على أساس الموضوع أو الوظيفة ، فانه ينبغي أن تكون المكتبة الوطنية هي المكتبة الرائدة والهيئة المسؤولة عن تعزيز التعاون بين مكتبات البلد .

---

1 National Library Planning in Britain, in Vosper, R and Newkirk Leon, National and International Library Planning, Munchen, Verlag Dokumentation Solur, 1976, p. 47.

١٢ - ملاحظات ختامية

ان الصورة المثالية هي أن يكون لكل بلد مكتبة وطنية تضطلع بتجميع تراثه المكتوب وصونه والتعريف به عن طريق الايداع القانوني وسياسات الصون وخدمات المراجع والاعارة ، وينبغي للمكتبة الوطنية أن تكون بمثابة القوة الدافعة وراء وضع خطط الاقتناء التعاوني المنسق على مستوى البلد ، وخطط الفهرسة ، والفهارس الموحدة ، وشبكات الاعارة بين المكتبات التي تهدف الى تسهيل وتسريع امكانية الانتفاع بموارد مكتبات البلد لكل من يحتاج اليها في أي مكان . وينبغي لها أيضا أن تتولى مسؤولية تزويد القراء في بلدان أخرى بمواد من المطبوعات الصادرة في البلد وغير المتوافرة بأي شكل آخر في تلك البلدان (باستثناء المطبوعات غير الصالحة للاعارة) ، وأن تستعير بدورها مطبوعات أجنبية غير متاحة على حد علمها في البلد . وينبغي أن يكون مديرها عادة المتحدث الرئيسي للبلد في شؤون المكتبات في الاجتماعات الدولية للمكتبات ، وينبغي أن يستعان بخبرائها من وقت لآخر للمشاركة في اللجان وأفرقة العمل الوطنية والدولية المكلفة بمسؤولية تطوير البرامج الوطنية والدولية ، والمعايير والاجراءات الرامية الى تيسير المشاركة الفعالة في تكاليف البيانات البيليوغرافية والمطبوعات في البلد وعلى مستوى العالم . ويعتبر دورها على الصعيد الدولي امتدادا طبيعيا لمهامها الوطنية . وهي تحتل في معظم الحالات " مكان الصدارة " بين مكتبات البلد " نظرا لضخامة مجموعاتها وطابعها الشامل وتنوع المواد المحتفظ بها وتعدد الأقسام والمرافق المتخصصة " (١) ، ولكن قد يحدث في بعض البلدان أن يعهد بمسؤولية توفير خدمات المراجع والاعارة في بعض الفروع العلمية لمؤسسة أخرى ملائمة . الا أنه يتعين على المكتبة الوطنية أن تكون " المحرك الرئيسي " في شؤون المكتبات وأن تكون مسؤولة عن الاضطلاع تدريجيا بانشاء شبكة مكتبات تغطي جميع أنحاء البلد ، لا على أساس مركزي وانما عن طريق المشاركة والقضاء الى أقصى حد ممكن على المنافسة والازدواجية غير الضرورية ، مما يقتضي توافر جهاز يتولى التنسيق والتوجيه (٢) . ويتميز عالم الاعلام بحيويته واتساع مجالاته يوما بعد يوم ، وبظهور تكنولوجيات جديدة تتطور باستمرار للمساعدة على مواجهة المشكلات الضخمة التي تثيرها الزيادة الهائلة في حجم النصوص والبيانات الأخرى الواجب اختزانها واسترجاعها لخدمة جمهور القراء الذي لا يزداد من حيث العدد فحسب وانما أيضا من حيث تعقيد طلباته . ويمثل ذلك تحديا ينبغي مواجهته وفرصة للمكتبات الوطنية كي تؤدي دورها على نحو أفضل من في أي وقت مضى . ولكي تنجح في هذه المهمة يجب أن تحظى بدعم قوى من الحكومة ، وبتعاون المكتبات الهامة الأخرى في البلد ، وان تطور مجموعات وخدمات تكون متكافئة مع الاحتياجات التي لا تلبى عادة من مصادر مكتبية أخرى . ومن الضروري أن تتولى مجموعة ملائمة من الموظفين يتمتعون بخبرة مهنية ومؤهلات جامعية عالية ، ادارة وتشغيل مؤسسة منوط بها القيام بمهمة أساسية كهذه ، قوامها صون الذاكرة الجماعية للأمة وضمان تلبية احتياجات السكان في أنشطتهم الثقافية والعلمية التي تعتبر أساسية لتحقيق تقدمهم الشخصي وتقدم البلد وتنميته في المستقبل .

---

1 Liebaers, Herman, The Needs of National Libraries as Regards Professional Training, in National Libraries: Their Problems and Prospects... Paris, UNESCO, 1960, p. 27.

2 Bryan, Harrison, Australian Library and Information Services. International Library Review, vol. VII, no. 2 (1975), p. 121-127.

مطابع الشرق الأوسط
تلفون ٢٧٦٢٣٣ ٤ ـ الرياض